



كلية الدعوة الجامعية للدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا
تخصص اقتصاد إسلامي

أثر السياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم في الاقتصاد

الفلسطيني

The Impact of Israeli Monetary Policy on Inflation in the Palestinian Economy

إعداد الباحث:

محمد أحمد محمد الحج صالح - الرشق

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات العليا "تخصص اقتصاد إسلامي- كلية الدعوة الجامعية للدراسات الإسلامية"

نتيجة الحكم

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير السياسة النقدية الإسرائيلية عبر أدواتها (سعر الفائدة الرسمي وسعر صرف الشيكل الإسرائيلي) على التسبب في زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2012-2020م. ومن أجل الوصول إلى مقتراحات تساعد في تخفيض معدلاته والتقليل من آثاره في الاقتصاد الفلسطيني. ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كونه يتناسب مع هذه الظاهرة، ومن خلال التركيز على ثلاثة متغيرات مستقلة وهي:

- معدلات الفائدة التي يحددها البنك المركزي الإسرائيلي.
- سعر صرف عملة الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار.
- معدلات التضخم في الاقتصاد الإسرائيلي.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لم يكن هناك أي تأثير للسياسة النقدية الإسرائيلية والمتمثلة في معدل الفائدة الرسمي الذي يحدده بنك إسرائيل المركزي، على معدل التضخم في فلسطين خلال الفترة (2012-2020م).

وأما بالنسبة لتأثير سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار فيمكن القول إنه كان هناك تأثير إيجابي في بعض السنوات، وسلبي في سنوات أخرى، وفقاً لارتفاع أو انخفاض سعر الصرف.

ولا شك أنه كان هناك اتساقاً كبيراً في التغير بين معدلات التضخم في فلسطين مع التغيرات في معدلاتها في إسرائيل في نفس الفترة، ويعود التضخم في فلسطين إلى حد كبير تضخماً مستوراً ويظهر اعتماداً كبيراً على الأسعار العالمية وعلى أسعار الغذاء والوقود بشكلٍ خاص.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: إعادة النظر في اتفاق باريس، وبما يتناسب مع حاجات المواطن والاقتصاد الفلسطيني، وطالبة الاحتلال بدفع المستحقات الناجمة عن فقدان عائد الإصدار لاستخدام الشيكل في المناطق الفلسطينية، بالإضافة إلى تقليل المعاملات التجارية التي تتم بالشيكل الإسرائيلي، واستبدالها بمعاملات تعتمد الدينار الأردني والدولار الأمريكي، وكذلك ضرورة إعادة النظر في السياسات التجارية والاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، والبحث في إمكانية إصدار عملة وطنية فلسطينية.

Abstract

This study aims to recognize the effect of Israeli Monetary policy through its different means: (Interest rate, Shekla exchange rate) on increase of Palestine econorny's inflation rate during 2020-2012. The main object of this study is to provide salutions to decreas inflation and its effects on Palestinian economy.

To purposes of the study required, the descriptive analytical method was used, as it is appropriate to this phenomenon, and by focusing on three independent variables:

- Interest rates set by the Central Bank of Israel.
- The exchange rate of the Israeli shekel against the dollar.
- Inflation rates in the Israeli economy.

The study concluded that there was no effect of the Israeli monetary policy, represented in the official interest rate determined by the Central Bank of Israel, on the inflation rate in Palestine during the period (2012-2020).

As for the effect of the exchange rate of the Israeli shekel against the dollar, it can be said that there was a positive effect in some years, the dollar according to the rise or fall of the exchange, and a negative in others rate.

There is no doubt that there was great consistency in the change between inflation rates in Palestine with changes in their rates in Israel during the same period. Inflation in Palestine is considered to a large extent imported inflation and shows great dependence on international prices and on food and fuel prices in particular.

The study came with a set of recommendations, the most important of which are: to reconsider the Paris Agreement, in proportion to the needs of the Palestinian citizen and economy, and to demand the occupation to pay the dues resulting from the loss of the issuance proceeds for the use of the shekel in the Palestinian areas, in addition to reducing commercial transactions made in Israeli shekels, and replacing them with transactions that depend on the dinar, The Jordanian and US dollar, as well as the need to reconsider the trade and economic policies between the Palestinian Authority and Israel, and to discuss the possibility of issuing a Palestinian national currency.

الإهداء

إلى من أفقده دوماً والدي العزيز رحمة الله (أبو محمد)، وإلى والدتي الغالية (أم محمد).
إلى شريكة حياتي وأملي وألمي التي تحملت وصبرت الكثير (أم خالد).
إلى كلِّ الجمالِ أبنائي الأحبة (rama و خالد).

شكر وتقدير

الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-.

الشكراً لله أولاً، الذي وفقني لإنجاز هذه الرسالة وأشكراً على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، وانطلاقاً من قول الرسول -صلى الله عليه وسلم-: "من لا يشكر الناس لا يشكراً الله"

واعترافاً بالفضل لأهله، فإني أتوجه بالشكر الجزيل للدكتور الفاضل (ضرار أبو سيسى) على ما كرسه من جهد ووقت وبلا حدود لأكثر من سنة ونصف حيث تعلمته منه الكثير الكثير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأخي وزميلي (أشرف زغير) وأهله الكرام على ما بذلوه في توفير الكتب والمصادر لهذه الدراسة.

والشكراً موصولاً إلى أولئك الذين ساعدوني في توفير المراجع والمصادر ولا أعرفهم.

جدول المحتويات

ب	نتيجة الحكم
ت	ملخص
ث	Abstract
ج	الإهداء
ح	شكر وتقدير
خ	جدول المحتويات
ر	فهرس الجداول
س	فهرس الأشكال
1	الفصل الأول\ الإطار العام
2	1.1 المقدمة
4	1.2 فرضيات الدراسة
4	1.3 أهمية الدراسة
4	1.4 أهداف الدراسة
5	1.5 حدود الدراسة
5	1.6 مجتمع الدراسة
5	1.7 عينة الدراسة
5	1.8 متغيرات الدراسة
5	1.9 منهجة الدراسة
6	1.10 مصادر جمع البيانات
6	1.11 تحليل البيانات
6	1.12 هيكلية الدراسة
7	1.13 الدراسات السابقة
12	1.14 موقع هذه الدراسة
13	الفصل الثاني\ الإطار النظري المفاهيمي للدراسة
14	2.1 المقدمة
14	2.2 التضخم والمدارس والنظريات الاقتصادية
15	2.2.1 التضخم في الفكر الكلاسيكي
17	2.2.2 التضخم في الفكر النيوكلاسيكي
19	2.2.3 التضخم في الفكر الاقتصادي الإسلامي
21	2.2.4 التضخم في الفكر الحديث
23	2.2.5 التضخم في الفكر المعاصر
23	2.2.5.1 النظرية الكمية الحديثة والتضخم
24	2.2.5.2 المدرسة السويدية الحديثة والتضخم

25.....	المدرسة الهيكلية والتضخم.....	2.2.5.3
26.....	مفهوم وأنواع التضخم.....	2.3
26.....	مفهوم التضخم.....	2.3.1
29.....	خصائص التضخم.....	2.3.2
30.....	أنواع وأسباب التضخم.....	2.3.3
30.....	معيار حدة التضخم.....	2.3.3.1
32.....	معيار مصدر التضخم.....	2.3.3.2
35.....	معيار إشراف الدولة على الأسعار.....	2.3.3.3
36.....	معيار تعدد القطاعات الاقتصادية.....	2.3.3.4
38.....	قياس التضخم.....	2.4
38.....	الأرقام القياسية للأسعار.....	2.4.1
40.....	الفجوة التضخمية.....	2.4.2
44.....	آثار التضخم.....	2.5
44.....	الآثار الاقتصادية.....	2.5.1
48.....	الآثار الاجتماعية للتضخم.....	2.5.2
50.....	المقريزي وآثار التضخم.....	2.5.3
51.....	وسائل مكافحة التضخم.....	2.6
52.....	السياسة النقدية.....	2.6.1
56.....	Fiscal policy.....	2.6.2
59.....	الفصل الثالث) الاقتصاد الفلسطيني واتفاق باريس.....	
60.....	المقدمة.....	3.1
60.....	الاقتصاد الفلسطيني بين 1967-1994م.....	3.1.1
65.....	الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية 1994-1999م:.....	3.1.2
67.....	الاقتصاد الفلسطيني في الفترة 2000-2011م.....	3.1.3
71.....	بروتوكول باريس في المجال النقدي.....	3.2
76.....	السياسة النقدية الإسرائيلية.....	3.3
76.....	تخطيط الحكومة الإسرائيلية للسياسة النقدية.....	3.3.1
77.....	بنك إسرائيل المركزي والسياسة النقدية.....	3.3.2
78.....	الانتقادات الموجهة للسياسة النقدية الإسرائيلية.....	3.3.2.1
78.....	أدوات السياسة النقدية الإسرائيلية ^(٥)	3.3.2.2
81.....	الفصل الرابع) الأداء العام لل الاقتصاد الفلسطيني (2012-2020م).....	
82.....	المقدمة.....	4.1
82.....	المؤشرات الاقتصادية الكلية.....	4.2
82.....	الناتج المحلي الإجمالي GDP.....	4.2.1

87.....	4.2.2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.....
89.....	4.2.3 مكونات الناتج المحلي الإجمالي
98.....	4.2.5 البطالة
101.....	4.3 مؤشرات المالية العامة.....
101.....	4.3.1 الإيرادات العامة.....
103.....	4.3.2 النفقات العامة.....
105.....	4.3.3 الفائض / العجز المالي.....
106.....	4.3.4 الدين العام
107.....	4.4 مؤشرات السيولة النقدية
108.....	4.4.1 عرض النقود:.....
109.....	4.4.2 سعر الصرف.....
111.....	4.4.3 معدل الفائدة.....
112.....	4.5 الرقم القياسي لأسعار المستهلك.....
114.....	الفصل الخامس أثر السياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم في فلسطين.....
115.....	5.1 المقدمة.....
116.....	5.2 السياسة النقدية الفلسطينية.....
117.....	5.2.1 مقيمات السياسة النقدية الفلسطينية.....
118.....	5.2.2 غياب العملة الوطنية الفلسطينية وأثره على التضخم.....
122.....	5.2.3 أسعار صرف العملات وأثرها في التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.....
124.....	5.2.4 مشكلة الشواكل الفائضة وكلفتها على الاقتصاد الفلسطيني.....
126.....	5.3 جوانب أخرى تؤثر على التضخم.....
127.....	5.3.1 ضريبة القيمة المضافة.....
128.....	5.3.2 الجوانب التجارية.....
129.....	5.3.3 العمالة وأثرها على التضخم.....
130.....	5.4 التضخم في الاقتصاد الفلسطيني في الفترة (2012-2020م).....
131.....	5.4.1 استطلاع للتضخم بعد بروتوكول باريس وقبل فترة الدراسة.....
132.....	5.4.2 تحليل: التضخم في فترة الدراسة (2012-2020م).....
133.....	5.4.2.1 معدلات التضخم في (2012-2013م):.....
141.....	5.4.2.2 العدوان الإسرائيلي على غزة 2014م
147.....	5.4.2.3 استئناف النشاط الاقتصادي بعد عدوان 2014م
153.....	5.4.2.4 بوادر انتعاش الاقتصاد العالمي كما قبل 2008م
158.....	5.4.2.5 عام الجائحة- تدهور الاقتصاد العالمي
164.....	فصل الخلاصة والاستنتاجات.....
167.....	توصيات الدراسة
169.....	المصادر والمراجع

فهرس الجداول

جدول (3:1) لأهم المؤشرات الاقتصادية في الفترة 1994-1999م.....	66
جدول (3:2) لأهم المؤشرات الاقتصادية في الفترة 2000-2011م.....	69
جدول (4:1) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015م) خلال الفترة (2012-2020م) بالمليون دولار.....	83
جدول (4:2) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015م) في الفترة (2012-2020م) بالدولار.....	87
جدول (4:3) الإنفاق الاستهلاكي النهائي بالمليون دولار في الفترة (2013-2020م) سنة الأساس 2015م.....	90
جدول (4:4) الإنفاق الاستثماري الإجمالي بالمليون دولار في الفترة (2013-2020م) سنة الأساس 2015م.....	91
جدول (4:5) الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015م) بالمليون دولار.....	93
جدول (4:6) نسبة الصادرات إلى الواردات/ ودرجة الانفتاح التجاري في الفترة (2012-2020).....	94
جدول (4:7) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (سنة الأساس 2015م) بالمليون دولار.....	96
جدول (4:8) معدل البطالة خلال الفترة (2012-2020م).....	99
جدول (4:9) الإيرادات العامة بالمليون دولار (سنة الأساس 2015م).....	102
جدول (4:10) النفقات العامة بالمليون دولار (سنة الأساس 2015م).....	103
جدول (4:11) العجز المالي للسلطة الفلسطينية /مليون دولار.....	105
جدول (4:12) إجمالي الدين العام للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (2012-2020م).....	106
جدول (4:13) عرض النقود الموسع M2 في الفترة (2012-2020م)/ مليار دولار.....	108
جدول (4:14) متوسط سعر صرف الشيكل مقابل الدولار (2012-2020م).....	110
جدول (4:15) معدل الفائدة على الأقراض بالدولار والشيكل في الفترة (2012-2020م).....	111
جدول (5:1) خسائر خزينة السلطة الفلسطينية من فقدان عوائد الإصدار السيسيوري (2012-2020م) بالمليون دولار سنة الأساس 2015م.....	121
جدول (5:2) معدلات التضخم في فلسطين وإسرائيل بين عامي (2000-2011م).....	131
جدول (5:3) بيانات التضخم الربعية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2012-2020م).....	134
جدول (5:4) تواریخ تعديل نسبة الفائدة من قبل البنك المركزي الإسرائيلي (2013-2020م).....	137
جدول (5:5) متوسط أسعار صرف الشيكل مقابل الدولار (2012-2020م).....	138
جدول (5:6) التوزيع النسبي لأوزان الترجيح لاحتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك/مسح 2010م.....	148
جدول (5:7) التوزيع النسبي لأوزان الترجيح لاحتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب المنطقة.....	149

جدول (5:8) معدلات التضخم السنوية في فلسطين وإسرائيل للفترة (2012-2020م): 162.....

فهرس الأشكال

شكل (4:1) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015م) خلال الفترة (2012م-2020م) بالمليون دولار 83
شكل (4:2) معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال (2012م-2020م) 87
شكل (4:3) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2012م-2020م) سنة الأساس 88
شكل (4:4) نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي من GDP خلال (2012م-2020م) 90
شكل (4:5) تطور نسبة الإنفاق الاستثماري من GDP في الفترة 2013م-2020م 92
شكل (4:6) درجة الانفتاح التجاري ونسبة الصادرات إلى الواردات في الاقتصاد الفلسطيني (2012م-2020م) 95
شكل (4:7) تطور نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال (2012م-2020م) 97
شكل (4:8) تطور معدل البطالة خلال الفترة (2012م-2020م) ^٠ 99
شكل (4:9) تطور الإيرادات العامة من خلال الفترة (2013م-2019م) 103
شكل (4:10) تطور النفقات العامة خلال الفترة (2013م-2019م) ^٠ 104
شكل (4:11) تطور الفائض / العجز المالي خلال الفترة (2013م-2019م) ^٠ 105
شكل (4:12) تطور الدين العام للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (2012م-2019م) ^٠ 107
شكل (4:13) تطور عرض النقود الموسع M2 في الفترة (2012م-2020م) 109
شكل (4:14) تطور سعر صرف الشيكل مقابل الدولار (2012م-2020م) ^٠ 110
شكل (4:15) تطور معدل الفائدة على الإقراض بالدولار والشيكل في الفترة (2012م-2020م) ^٠ 112
شكل (5:1) تطور معدلات التضخم السنوية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2000م-2011م) 132
شكل (5:2) تطور معدلات التضخم الرباعية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2012م-2014م) ^٠ 144
شكل (5:3) تطور معدلات التضخم الرباعية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2015م-2017م) ^٠ 153
شكل (5:4) تطور معدلات التضخم الرباعية في فلسطين وفي إسرائيل في الفترة (2018م-2020م) ^٠ 161
شكل (5:5) تطور معدلات التضخم السنوية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2012م-2020م) ^٠ 162

الفصل الأول | الإطار العام

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

لا شك أن الاقتصاد الفلسطيني ينفرد بخصوصية تميزه عن كل الاقتصادات الناشئة. سواءً في منطقتنا، أو في بقية العالم، وذلك من خلال التبعية شبه المطلقة إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وهو الأمر الذي يزيد من التحديات والعرقلات التي تقف في سبيل تحقيق نموه وتنميته وتطوره، فالاقتصادات الناشئة تعاني من عرقلات وتحديات كثيرة، وأحد هذه التحديات المهمة هو ارتفاع المستوى العام للأسعار / التضخم.

ولم يسلم الاقتصاد الفلسطيني من هذا التحدي، الذي تظهر خصوصيته في حقيقة عدم وجود سياسة نقدية فلسطينية مستقلة، تملك كل أدواتها، لمعالج هذا التحدي، بالإضافة إلى عدم وجود عملة وطنية مستقلة، حيث يعتبر بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع في (29/4/1994) وهو الملحق لإعلان المبادئ (أوسلو)، يعتبر الاتفاق التعاقدية الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

ومن أبرز ما تضمنه بروتوكول باريس أنه أبقى على نظام الاتحاد الجمركي ما بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي، وغياب الحدود الاقتصادية بين الطرفين، ونقل العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة ما قبل توقيع اتفاق أوسلو، وحولها من حالة أمر واقع مفروض بقوة الاحتلال، إلى حالة تعاقدية متقدّمة بين الطرفين.

وقد نصّت المادة الرابعة من البروتوكول على إنشاء سلطةً نقديةً فلسطينيةً تتمتع بصلاحياتٍ ومسؤولياتٍ لتنظيم وتنفيذ السياسات المالية، وتعمل بمثابة مقرض وملاذٍ أخير للنظام المصرفي في الأراضي الفلسطينية وبناءً عليه، أصدر رئيس السلطة الفلسطينية المرسوم رقم: 184/1994م القاضي بتشكيل سلطة النقد، وفيما بعد صادق على قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم: 2/1997م، لتنظيم عمل سلطة النقد، وينص القانون على مهام سلطة النقد ومسؤولياتها في تنظيم الأنشطة المصرفية والاحتفاظ باحتياطي السلطة الفلسطينية من ذهب وعملات أجنبية وتوفير السيولة وغيره من الأعمال الخاصة بسلطة النقد.

وينص البروتوكول في البند العاشر من هذه المادة على أن الشيكل الإسرائيلي سيظل واحداً من العملات الثلاث المتداولة في المناطق الفلسطينية، وسيستخدم كوسيلة للدفع في الأراضي

الفلسطينية وذلك إلى حين التوافق على استصدار عملة فلسطينية بديلة من خلال اللجنة
الاقتصادية المشتركة JEC Economics Committee:

كما وينص البروتوكول على أنه سيسمح الجانبان بعلاقات متبادلة بين بنوك كل منهما، وأنه سيكون لسلطة النقد الفلسطينية حق تحويل الشواكل الفائضة من البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية إلى بنك إسرائيل إلى عملة أجنبية على أن تحدد هذه الكمية على أساس فائض أو عجز ميزان المدفوعات بين الطرفين وتشير البيانات الرسمية التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية من 100% في عام 1996م: سنة الأساس، ليصل إلى 166.2% في عام 2008م، أي أن هناك تضخماً في الأسعار خلال هذه الفترة بنسبة 66.2%， وهو ما يشكل زيادة سنوية قدرها 5.5%.

كما بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك 138.75% في عام 2013م، مقارنة لسنة 2004م أي بنسبة ارتفاع تقدر بحوالي 4.3% سنوياً. ويؤثر هذا التضخم سلباً على الأفراد من خلال تراجع مستويات المعيشة لمحدودي الدخل وارتفاع معدلات الفقر، ومن ناحية أخرى، تأثيره على قطاع الأعمال كضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال للخارج، والتأثير السلبي بشكل عام على الحياة الاقتصادية وتقليل مؤشرات نمو الاقتصاد الكلي.

إن هذه الدراسة تحاول البحث في العلاقة بين هذه المعطيات التضخمية والسياسة النقدية "الإسرائيلية"، ولن تبحث في المسببات التقليدية للتضخم في البلدان الناشئة وعليه، فإن سؤال البحث الرئيس هو:

إلى أي مدى تؤثر السياسة النقدية الإسرائيلية في زيادة معطيات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال، سنطرح أسئلة فرعية تساعدنا في الإجابة من خلال فصول البحث:

1. ما هي محاور العلاقة الرئيسية بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد "الإسرائيلي"؟
2. ما هي السياسة النقدية "الإسرائيلية"؟
3. كيف ربطت اتفاقية باريس بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد "الإسرائيلي"؟
4. ما هي أسباب ومؤشرات وجود تضخم في الاقتصاد الفلسطيني؟
5. هل تؤدي السياسة النقدية "الإسرائيلية" إلى زيادة نسب التضخم في الاقتصاد الفلسطيني؟

1.2 فرضيات الدراسة

يُحدد الباحث فرضياته من خلال فرضية رئيسة هي:

الفرضية الرئيسية: هناك دلالات إحصائية تثبت أن السياسة النقدية "الإسرائيلية" تزيد من نسب التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.

يترافق مع الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية هي:

1. رغم انتهاء المدة الافتراضية لبروتوكول باريس، ما زال الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد "الإسرائيلي" في كل مفاصله، وخاصةً في الأمور النقدية.
2. هناك دلالات إحصائية تثبت أن هناك أسباباً أخرى للتضخم في الاقتصاد الفلسطيني، عدا السياسات النقدية "الإسرائيلية".
3. عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني التخلّي عن الشيكل في إطار الاتفاقيات الحالية والوضع السياسي القائم.

1.3 أهمية الدراسة

تبعد أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

1. يكشف البحث عن مدى تأثير الاقتصاد الفلسطيني بالسياسة النقدية "الإسرائيلية".
2. يعالج البحث قضية التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، ليس فقط كونه تابعاً لاقتصاد "إسرائيلي" متتطور، وإنما كنتيجة لتأثيره بالسياسة النقدية "الإسرائيلية".
3. يلفت انتباه المسؤولين الفلسطينيين والاقتصاديين والمحترفين في المجال الاقتصادي إلى خصوصية الحالة الفلسطينية وأهمية هذه المشكلة، ومحاولة تقديم حلول عملية لها في إطار الإمكانيات المتاحة، ومن بينها دراسة إمكانية إلغاء التعامل بالشيكل والبقاء على الدينار والدولار.

1.4 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق التالي:

1. معرفة أثر السياسة النقدية "الإسرائيلية" على التسبب في زيادة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.

2. التعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني.

3. بيان الارتباط العضوي بين الاقتصاد الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، والاقتصاد "الإسرائيلي" المحتل الغاصب في إطار الاتفاقيات الحالية.

1.5 حدود الدراسة

تتمثل في تحديد الأوضاع الاقتصادية وفقاً للحالة الفلسطينية (2012م - 2020م)

1.6 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من السياسة النقدية الإسرائيلية والسياسة النقدية للسلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي كأداة مهمة لعلاج التضخم بالإضافة إلى الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين التي صدرت في تقارير التضخم الرباعية عن سلطة النقد الفلسطينية منذ عام 2012م - 2020م، باعتبار أن هذه الفترة كافية للوقوف على مدى تأثير السياسة النقدية الإسرائيلية على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين.

1.7 عينة الدراسة

ت تكون عينة الدراسة من مفردات مجتمع الدراسة كافةً .

1.8 متغيرات الدراسة

▪ المتغيرات المستقلة:

السياسة النقدية الإسرائيلية والمتمثلة في الأساس في نسبة الفائدة المفروضة في البنك المركزي الإسرائيلي، ومعدلات سعر صرف الشيكل الإسرائيلي، ومعدلات التضخم في إسرائيل، ومقيدات بروتوكول باريس للسياسة النقدية الفلسطينية.

▪ المتغير التابع:

- المتغير القياسي العام لأسعار في فلسطين.
- معدلات التضخم في فلسطين.

1.9 منهجة الدراسة

يعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيقوم بتحليل كثير من المعطيات والبيانات المنشورة في تقارير التضخم الرباعية التي تنشرها سلطة النقد الفلسطينية وذلك من

2020م-2020م، وتحليل البيانات المقابلة لنفس الفترة في إسرائيل والتي تتعلق بنسبة الفائدة وتغيرها في كل مرة، بالإضافة إلى أسعار صرف الشيكل وتحليل المستوى العام للأسعار ونسبة التضخم الإسرائيلي، وفحص التزامن من عدمه في كل من الفائدة وسعر الصرف مع زيادة أو نزول نسبة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، بهدف الوصول إلى جواب عن سؤال البحث المذكور سابقاً، حيث سيتم إدخال المنهجيات المقارنة بين الأسعار والمعطيات في الفترات المذكورة بين الاقتصاديين بشكل واضح.

1.10 مصادر جمع البيانات

تعتمد الدراسة في جمع البيانات والمعلومات على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية.

المصادر الأولية: وتعتمد على منشورات سلطة النقد الفلسطينية من تقارير التضخم سواءً الرباعية أو السنوية لفترة الدراسة، بالإضافة إلى البيانات ذات العلاقة التي ينشرها بنك إسرائيل المركزي.

المصادر الثانوية: تعتمد على المصادر المتوفرة من الكتب العربية والإنجليزية والدوريات والمقالات والأبحاث العلمية والرسائل الجامعية والموقع الإلكترونية، ومنشورات أخرى متعلقة بموضوع الدراسة.

1.11 تحليل البيانات

اعتمد الباحث الأساسية على مقارنة معدلات التضخم في إسرائيل وتزامنها مع معدلات التضخم في فلسطين، ومعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني عند فرض قيود ومحدودات على سلطة النقد الفلسطينية وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي بالإضافة إلى محاولة اكتشاف ارتفاع أو انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني استجابة لارتفاع أو انخفاض معدلات الفائدة المفروضة من قبل البنك المركزي الإسرائيلي، ولتغير أسعار صرف الشيكل الإسرائيلي كأدواتين مهمتين للسياسة النقدية الإسرائيلية.

1.12 هيكلية الدراسة

ت تكون هذه الدراسة من خمسة فصول، عدا فصل الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات في نهاية الدراسة، حيث يعرض الفصل الأول: الإطار العام لهذه الدراسة، فيما ينظم الفصل

الثاني الإطار النظري والمفاهيمي الذي يضبط معايير الدراسة، وأما الفصل الثالث، فيعطي فكرة ونبذة تاريخية عن الاقتصاد الفلسطيني، وعن اتفاق باريس، حيث الخصوصية المترفردة لهذا الاقتصاد الضعيف والمحاصر، ثم يعطي الفصل الرابع صورة عن الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني في فترة الدراسة الممتدة بين 2012-2020م، ثم يناقش الفصل الأخير والمركيزي أثر السياسة النقدية الإسرائيلية المتمثل في سعر الفائدة الرسمي بالإضافة إلى سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار على معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.

1.13 الدراسات السابقة

بعد اطلاع الباحث على الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة فقد قام الباحث بترتيبها من الأحدث للأقدم كالتالي:

1. دراسة (الديراوي، 2016م) بعنوان: "متطلبات إصدار عملة وطنية فلسطينية كداعمة ضرورية للتنمية الاقتصادية"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن متطلبات إصدار عملة وطنية فلسطينية، إذ أن أدبيات الفقه الاقتصادي تؤكد على ضرورة استكمال بناء النظام النقدي والمصرفي بإصدار عملة وطنية تسهم في بناء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، والذي يعاني من تشوهات واحتلالات سببها التبعية الاقتصادية لإسرائيل.

وخلصت الدراسة إلى أن غياب العملة الوطنية أثر سلباً على نمو الاقتصاد الفلسطيني بمؤشراته النقدية الاقتصادية، وأدى إلى فقدان السلطة الفلسطينية لعائد الإصدار والذي يقدر بحوالي 150 - 200 مليون دولاراً سنوياً.

وقد أوصت الدراسة ببناء اقتصاد قومي وفعال يسهم في إنجاح إصدار عملة وطنية تستطيع اكتساب الثقة والمصداقية والقدرة على الحفاظ على قيمتها لمواجهة التقلبات والاحتلالات والصدمات المالية والاقتصادية.

2. دراسة (قديح - 2015م) بعنوان: "محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، دراسة قياسية، (1995م - 2013م)"

وقد هدفت رسالة الماجستير إلى التعرف على أهم المحددات والعوامل المؤثرة في معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة المذكورة من أجل الوصول إلى مقترنات تساعد في تخفيض معدلاته والتقليل من آثاره في الاقتصاد.

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي ناقش معطيات {معدل النمو الاقتصادي، والإإنفاق العام، والمساعدات الدولية، والدين العام، وأسعار الفائدة، والصرف، ومعدل البطالة وعرض النقد} وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وكلًا من معدل النمو الاقتصادي وعرض النقد والعجز المالي ومعدل البطالة والإنفاق الاقتصادي.

بينما كانت العلاقة عكسية مع سعر الصرف والاستقرار السياسي، ولم يكن للإنفاق العام والمساعدات الدولية والدين العام ومعدل الفائدة أي تأثير على معدل التضخم في فلسطين ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة: ضرورة إصدار عملة وطنية وضرورة إعادة النظر في السياسات التجارية والاقتصادية بين السلطة وإسرائيل ومحاولة الوصول لاتفاق جديد بدلًا لاتفاق باريس، يتناسب مع احتياجات الاقتصاد الفلسطيني من أجل تقليل حدة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

3. دراسة (الديراوي، 2014م) بعنوان: "العلاقات الاقتصادية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في تطويرها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية - آفاق مستقبلية"

يُسلط هذا البحث الضوء على الأهمية الاستراتيجية التي تشكل مركزاً أساساً لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد وتمكينه من إصلاح التشوهدات الهيكلية الموروثة بسبب الاحتلال وبلغ هدف تقليل الارتباط التبعي بالاقتصاد الإسرائيلي وتنويع العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع العالم الخارجي.

وهدف البحث إلى التعرف على العوامل المؤثرة على هيكل الاقتصاد الفلسطيني ومحاولة التعمق في الاتفاقيات الاقتصادية وتحديد التغرات وأوجه القصور من وضوحها وفهم أبعادها وكيفية تحسين مستقبل الاقتصاد الفلسطيني في ظل المتغيرات العربية بعد 2010م.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل البيانات والتقارير المنشورة وغير المنشورة وتقارير الجهاز المركزي للإحصاء، وقد توصل الباحث إلى نتائج منها:

- فشل تحقيق التعاون الاقتصادي المطلوب في الاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة والدول العربية.
- نجاح إسرائيل في فرض علاقة اقتصادية غير متكافئة باتباعها استراتيجية الاحتواء الشامل.

- فشل السلطة الفلسطينية في بناء إدارة اقتصادية تقوم بتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني.

4. دراسة (سرداح، 2012م) بعنوان: "الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي، وآفاق التكامل الإقليمي"

هدفت رسالة الماجستير إلى بحث إمكانيات إعادة هيكلة بنى القطاعات الاقتصادية الفلسطينية في محاولة للتحرر من التبعية الاقتصادية للاحتلال، بالإضافة إلى تقييم العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع دول الجوار لانطلاق بهذه العلاقات نحو تطبيق علاقة اقتصادية سوية للنهوض بواقع الاقتصاد الفلسطيني والاستفادة من العمق العربي، وذلك من خلال تطبيق أحد خيارات التكامل الاقتصادي مع هذه الدول، وقد اعتمدت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي من خلال الجداول والأرقام لبيان أهمية العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع دول الجوار.

وتوصلت الدراسة إلى وجود خلل في الهياكل الاقتصادية الفلسطينية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وارتفاع نسب الفقر والبطالة وتقسيم عجز صانعي القرار في إصلاح الخلل في الهياكل الاقتصادية، وأية علاقة اقتصادية مستقبلية مع دول الجوار من خلال تطبيق شكل من أشكال التكامل كمنطقة تجارة، لن يكون فعال ومكتمل بشكله النهائي، إلا في حال تغيير موازين القوى في المنطقة وانتهاء الاحتلال.

وأوصت الدراسة بضرورة تعديلات جوهرية في الهياكل الاقتصادية والعمل على فتح آفاق اقتصادية جديدة أمام الاقتصاد الفلسطيني ومحاولة الاستفادة من العمق العربي، وكذلك تقليل التبعية لاقتصاد الاحتلال.

5. دراسة (رجب 2011م) بعنوان: "أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين".

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر السياسة الإنفاقية لدى السلطة الفلسطينية وملامح هذه السياسة والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى التعرف على حالة التضخم بين 1996-2008م، وقد اعتمدت الدراسة منهجية تحليل البيانات والتحليل الوصفي بواسطة الجداول والنسب المئوية، وخلصت أبرز النتائج منها أن الزيادة في إجمالي النفقات يؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مما يؤكد بأن السياسة الإنفاقية المطبقة في الأراضي الفلسطينية لم تنجح في علاج

مشكلة التضخم نظراً للمؤثرات الداخلية والخارجية لتبعد الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

وقدم الباحث مجموعة توصيات منها: انتهاج سياسة إنفاقية تقوم على ترشيد الإنفاق الحكومي بشكل عام والإإنفاق الجاري على بند الرواتب والأجور بشكلٍ خاصٍ، وذلك من خلال البدء بتنفيذ سياسة التقاعد المبكر والتوجه نحو الإصلاح الإداري، والعمل على التخلص من التبعية لاقتصاد دولة الاحتلال وتوجيه المنح والمساعدات إلى إنشاء مشاريع ذات صيغة استثمارية.

6. دراسة (عوض، 2011م) بعنوان: "آفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني كنظام للسياسة النقدية"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن حقيقة إصدار العملة الوطنية ، رغم أهميتها في تحقيق المكاسب الاقتصادية من تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية، إلا أن لعملية الإصدار أخطاء ومحاذير تتطوّي فيما ينجم عن الإصدار من مشاكل عديدة، والطريق ليس وردياً حتى يشتد عود هذه العملة وتحظى بالثقة المطلقة وتقوم بوظائفها ك وسيط للتداول وسيلة لتسوية المدفوعات وكمخزن للقيمة، وفي ذات الوقت تكشف الدراسة عن الخسائر الجسيمة بسبب استمرار تداول النظام المالي الفلسطيني لعدة عملات أجنبية، والتغيرات التي تجري على أسعار صرف هذه العملات، وكذلك إلى حرمان السلطات النقدية من المنافع التي يمكن أن تجنيها جراء عملية الإصدار السينiorبح.

واعتمدت الدراسة في منهاجيتها على استخدام الأسلوب التحليلي الوصفي والاستقراء التاريخي للأنظمة النقدية التي ارتكزت في عملها على مجالس النقد، وذلك بهدف معرفة مدى ملاءمة ترتيبات مجلس النقد لحالة النظام النقدي الفلسطيني، كإطار مؤسسي يمكن من خلاله أن يوفر فرص النجاح لهذه العملية في ظل الظروف التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني والتحديات التي يواجهها.

واعتبرت الدراسة أن أهميتها كونها تضع تصور متكامل أمام صناع القرار في السلطة الفلسطينية ومخططي السياسة النقدية لمشروع إصدار العملة الوطنية الفلسطينية ضمن مجلس نقد فلسطين خاصٌ وأن السلطة تمتلك بعض المقومات الأساسية لنجاح مثل هذا المجلس لصغر حجمها واتباعها لسياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث يؤكّد العديد من اقتصادي النقد أن مجالس النقد تناسب الدول النامية التي تمتاز بصغر حجمها وانفتاحها على العالم الخارجي، إضافةً إلى تنوع وحرية حركة عملاتها.

7. دراسة (الجلال، 2006م) بعنوان: "دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية"

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فعالية السياسة النقدية في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وتناولت تفسير التضخم كمشكلة اقتصادية تصيب اقتصادات البلدان النامية التي قد تؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة بشكل متزايد، وتکبد الاقتصاد أعباء مالية متباينة وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية، وتوجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني.

وكان من أهم نتائج الدراسة: أن السياسة النقدية التي نفذتها السلطات الحكومية في الحد من نمو حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني، من خلال الحد من التوسيع في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة، واعتماد السلطات الحكومية على مصادر حقيقة غير تضخمية.

من أهم توصيات الدراسة:

1. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق زيادة في قيمة المدخرات المحلية من خلال زيادة حجم الناتج المحلي ورفع معدلات نموه السنوي عن معدلات النمو السنوية للاستهلاك النهائي الكلي.

2. ضرورة اتباع السياسات الاقتصادية الكفيلة بالقضاء على الاختلال في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي وبما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من التوسيع في حجم الواردات من العالم الخارجي وتشجيع الصادرات الوطنية وتوسيع قاعدتها بصورة تؤدي إلى رفع القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، والتخفيف من حجم المديونية الخارجية والقضاء على المشاكل الناتجة عن تراكم المديونية الخارجية وتفاقم أعبائها.

8. دراسة (حامد، 2000م) بعنوان: "السياسة النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة".

سعى الباحث إلى دراسة الحاجة والجذوى من وجود سياسة نقدية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل غياب الصلاحية لخلق النقود، ولذلك يطرح الباحث فكرة أن تكون السياسة

النقدية محدودة التركيز ويتم تسخيرها بموجب قواعد معينة، مثل التخفيف من حدة التقلبات في عرض النقود التي تسببها الصدمات الخارجية والمحافظة على الاستقرار في النظام المصرفى.

كما ويناقش البحث السياسة النقدية في ظل ترتيبات إصدار العملة، وكذلك الحاجة والجدوى من وجود سياسة نقدية في الضفة الغربية والقطاع في ظل غياب عملة وطنية وكذلك في ظل وجود عملة فلسطينية يصدرها مجلس العملة.

1.14 موقع هذه الدراسة

كما رأينا، ركزت بعض هذه الدراسات على مشكلة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني وحاولت البحث عن أسباب وحلول لهذه المشكلة داخل إطار الاقتصاد الفلسطيني دون النظر في المؤثرات الاقتصادية الإسرائيلية، كما ظهر ذلك جلياً في دراسة (قديح، 2015)، ودراسة (رجب، 2011)، و(الجلال، 2006)

وأما دراسة (الديراوي، 2014)، ودراسة (سرداح، 2012) فقد طرحت المشكلة الأساسية لل الاقتصاد الفلسطيني المتمثلة في التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والبحث عن حلول لهذه المشكلة الأساسية في إطار علاقات اقتصادية مع دول الجوار، أو مع الدول الأخرى، ولم تركز هاتان الدراسات على بحث مشكلة التضخم كإحدى نتائج هذه التبعية.

وأما دراسة (حامد، 2000)، ودراسة (الديراوي، 2016)، و(عوض، 2011) فقد حاولت معالجة جزئية مهمة من السياسات النقدية والفلسطينية، وهي مسألة عدم وجود عملة وطنية، ولا شك أنها جزئية مهمة من بحثها، ولها علاقة وثيقة بمسألة التضخم، ولكنها لم تبحث مشكلة التضخم بشكلٍ مستقلٍ واضحٍ.

ومما يميز هذه الدراسة التي نحن بصددها، هو البحث في إمكانية وجود دور للسياسة النقدية (الإسرائيلية) في التسبب بزيادة معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني وهو الجانب الذي لم نجد دراسات أخرى تحاول معالجته، ولذلك كان الدافع لبحث هذه المسألة.

الفصل الثاني | الإطار النظري المفاهيمي للدراسة

2.1 المقدمة

لقد بات التضخم النقدي وتدور قيمة العملة من أشهر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً في الفترة الأخيرة، ليس فقط على المستوى المحلي، بل أيضاً على النطاق العالمي، إذ إن العالم يعيش الآن عصر التضخم، وذلك بعد أن شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تفاقم هذه المشكلة بسبب تسامي العلاقات التجارية بين الدول، وتطور نمو النقود وانتشار الائتمان بشكل واسع والذي يؤدي إلى خلق النقود .

وتعود ظاهرة التضخم أيضاً من أكثر الظواهر الاقتصادية شيوعاً وأثراً في عالمنا المعاصر نظراً لأنثراتها المتعددة على المجالات، ليس فقط الاقتصادية، بل وأيضاً الاجتماعية على المستويين الفردي والعام في كل دول العالم تقريباً، ولكن باختلاف معدلات التضخم فيما بين الدول بين سنة وأخرى، حيث ترتفع أحياناً في بعضها وتتحفظ أحياناً أخرى، ولأسباب مختلفة ومتعددة، ولكن على الأغلب بسبب السياسات النقدية أو المالية لتلك الدولة .

وسينتطرق هذا الفصل إلى المدارس الفكرية والفكير الاقتصادي من مختلف مشاربه، قدِيماً وحديثاً، وكيف نظرت إلى مشكلة التضخم وأسبابه والعلاجات التي رأتها مناسبةً لهذه المشكلة، ومنها الفكر الإسلامي، والمدرسة الكلاسيكية، والنيوكلاسيكية والكينزية والمدارس الحديثة السويدية والنساوية .

ثم بعد ذلك سيتناول هذا الفصل التعريفات المختلفة للتضخم، وأنواعه، وخصائصه بالإضافة إلى طرق قياس التضخم باستخدام الأرقام القياسية للأسعار، وفي النهاية سيتم إلقاء الضوء على الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يخلفها التضخم ووسائل مكافحته عبر السياسات النقدية والمالية.

2.2 التضخم والمدارس والنظريات الاقتصادية

لقد اختلف المفكرون الاقتصاديون في تفسير ظاهرة التضخم وذلك بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية التي عايشها كل فريق، أو التي ساد فيها التضخم، فالتفسيرات التي سادت في فترة معينة وفي ظروف معينة قد لا تتطابق مع تفسيرات نفس الظاهرة في فترات أخرى مختلفةٍ في ظروفها عن التي سبقتها، ولذلك فقد اختلفت النظريات المفسرة لظاهرة التضخم باختلاف الظروف السائدة خلال كل فترة زمنيةٍ، وكذلك باختلاف الأسباب المنشئة لهذه الظاهرة ، ولكن تعدد هذه النظريات لا يعني وجود تناقض وتعارض في هذه النظريات ، بل العكس من ذلك فهي تتداءل وتشابك في عدة نواحي في محاولتها للوصول إلى تعريفٍ واضحٍ وجامعٍ لمفهوم التضخم، ولذلك

هذا يستوجب استطلاع مختلف للمدارس التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم، وتحديد وجهات النظر المختلفة المفسرة لها وهي كما يلي :

2.2.1 التضخم في الفكر الكلاسيكي

تُعد نظرية كمية النقود أولى النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم⁽¹⁾ وكانت هذه النظرية هي السائدة حتى أزمة الكساد العظيم 1929م، حيث راج حتى ذلك الحين الفكر الكلاسيكي، وبشكل أو بآخر فإنها كانت سائدة في معظم الكتابات حول التضخم خلال الأجزاء الكبرى للسنوات الثلاثة الماضية، ويرجع بعض عناصر هذه النظرية إلى كتابات الرومان، ثم تم إعادة صياغتها من خلال ما يعرف في التاريخ النقدي بما يسمى ثورة الأسعار، وفي القرن السادس عشر تدفقت المعادن الثمينة إلى أوروبا بكميات كبيرة خاصة في البلدان التي اكتشفت القارة الأمريكية، واستعمرت المناطق الغنية منها، حيث صاحب تدفق الذهب ارتفاعاً في الأسعار مما دفع الاقتصاديين في ذلك الوقت إلى عملية البحث عن طبيعة العلاقة بين تدفق الذهب وارتفاع شديد في المستوى العام للأسعار من حيث طبيعة وأسباب هذا الارتفاع، مما أدى إلى ظهور هذه النظرية بصيغةٍ واضحةٍ في نهاية القرن الثامن عشر على أيدي العلماء يودان وكنتيلون وهيوم⁽²⁾.

وقد رأى الكلاسيك أن المستوى العام للأسعار يرتفع بزيادة كمية النقود في التداول بنفس النسبة وبين الاتجاه منطلقيين من كون (النظرية الكمية للنقود Quantity Theory of Money) تحدد الإنفاق النقدي الكلي بحجم وسرعة تداولها، وبافتراض ثبات سرعة التداول والإنتاج القومي عند مستوى الاستخدام الكامل فإن أي تغيرات تحدث في الكميات النقدية لا بد أن تتعكس على الأسعار بنفس النسبة وبين الاتجاه، وإن توقف كمية النقود عن الزيادة يعني توقف الأسعار عن الارتفاع، وعلى هذا الأساس فإن التضخم في التحليل الكلاسيكي ينتهي بمجرد ارتفاع الأسعار إلى المستوى الذي يستوعب العرض الإضافي للنقد⁽³⁾.

لقد حاولت نظرية النقود تفسير كيف يتحدد المستوى العام للأسعار، وما هي القلبات التي تحدث فيه، وقد تزامن ظهور هذه النظرية مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدولة الأوروبية،

¹ مجید ، ضياء. اقتصاديات النقود والبنوك ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة. 2001م ، ص 217

² هتهات .سعید دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، 2006،جامعة قاصدي، ورقلة/الجزائر ، ص 28

³ البياتي طاهر، الشمرى خالد. مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، ط2، 2011، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ص 259.

والتي تمثلت في التحول من النظام الإقطاعي القائم على الاقتضاء الذاتي ونظام المقايسة إلى النظام الرأسمالي القائم على أساس الإنتاج الموجه نحو السوق والمعتمد على استخدام النقود⁽⁴⁾ وطبقاً لنظرية كمية النقود يتضح أنه إذا تغيرت كمية النقود المعروضة للتداول بنسبة معينة، فإن ذلك يؤدي إلى تغيير الأسعار بنفس النسبة والاتجاه، وبالتالي فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار الذي يؤدي استمراره إلى حدوث التضخم⁽⁵⁾.

ولكن فيكسل Wicksell رفض فكرة توقف العملية التضخمية بمجرد ارتفاع الأسعار بعد زيادة كمية النقود، وذلك لأن الدخول النقدي سترتفع نتيجةً لارتفاع الأسعار، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب النقدي، وزيادة الأسعار مرةً أخرى في سلسلة حلزونية⁽⁶⁾.

والتضخم وفقاً لنظرية كمية النقود هو نتاج الإفراط في عرض النقود، ذلك لأن زيادة الإصدار النقدي ينجم عنه زيادة في الطلب على النقود، ومن ثم ارتفاع في مستويات الأسعار، ويتربّط على زيادة عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفاض في قيمتها، أي حصول ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أما في حالة زيادة الطلب على النقود بالنسبة لعرضها فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمتها وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار⁽⁷⁾.

وتقوم نظرية كمية النقود على عدد من الفرضيات تتمثل فيما يلي⁽⁸⁾:

- أن كمية النقود هي العامل الأساس والمؤثر في حركات الأسعار، أي أن السبب الرئيس للتضخم نceği بحث.
- أن كمية النقود تتناسب طردياً مع المستوى العام للأسعار، وبالتالي تتناسب عكسياً مع قيمة النقود.
- تقوم هذه النظرية على أساس التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

⁴ زكي . رمزي. مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع مقترنات لمكافحة الغلاء، 1980، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، ص 37

⁵ شلتوت. محمود. اقتصاديات النقود والبنوك، 2008م، مطبع الهندسة، القاهرة، ص 25.

⁶ البياتي طاهر. الشمرى. خالد. مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، ط 2، 2011، دار وائل للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن، ص 260

⁷ الروبي. نبيل . نظرية التضخم، 1984م مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 22.

⁸ قدح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995-2013م)، 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص 27

- ترتبط كمية النقود بعلاقة طردية مع الطلب على السلع والخدمات، وبعلاقة عكسية مع عرض السلع والخدمات، أي أن كمية النقود المتبادلة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في المجتمع ونقص العرض الحقيقي منها .

2.2.2 التضخم في الفكر النيوكلاسيكي

يعتبر الخبير الاقتصادي الأمريكي Irving Fisher (1876-1947م) من أوائل الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين الكلاسيكيين الجدد، وبرع في استخدام المنهج الرياضي الإحصائي في تحليل الظاهرة الاقتصادية، وهو من طليعة الاقتصاديين الذين حولوا علم الاقتصاد من علم وصفي إلى علم رياضي دقيق، خصص فيشر للنقد حيزاً واسعاً في أبحاثه في كتاب *الوهم النقدي* 1928م ، وكتاب *استقرار النقد* 1936م وصاغ النظرية الكمية في النقد، وشتهر بمعادلته في تفسير التغيرات في الأسعار بمتغيرات الكثافة النقدية، بل ويعتبر فيشر واضع أساس الاقتصاد النقدي الحديث، حيث كان مينارد كينز يصفه بأنه الجد الأكبر لنظرياته حول الكيفية التي تؤثر بها القوى النقدية في الاقتصاد الحقيقي⁽⁹⁾، وقد أصبحت نظريات فيشر مهمةً مرةً أخرى بعد أن أهملت في أعقاب أزمة الكساد العظيم 1929م، وذلك بعد تزايد أوجه التشابه بين الوقت الحالي وفترة الثلاثينيات من القرن الماضي، بل ولم تعد الولايات المتحدة وحدها غارقةً في الديون، وإنما أصبح الاقتصاد العالمي برمته يقوم على أهراماتٍ هائلةٍ من الديون التي وصلت إلى مستوى قياسي عند 253 تريليون دولار مما يمثل نحو 322% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في نهاية الربع الثالث من 2019م، وأن ديون الأسواق الناشئة بلغت 72 تريليون دولار، والتي تمثل 223% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، بينما وصلت ديون الأسواق المتقدمة 180 تريليون والتي تمثل 383% مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لها⁽¹⁰⁾.

وكان فيشر عام 1911م قد أضفى الصفة الرسمية على النظرية الكمية للمال في كتابه (*القوة الشرائية للمال*) والتي ركزت على المعروض من المال من خلال معادلة التبادل، ويمكن توضيح مضمون نظرية كمية النقود بالاعتماد على معادلة التبادل لفيشر: $M \cdot V = P \cdot T$

⁹ العاني. قتيبة. " التضخم النقدي وآثاره عند المقرizi وفيشر حلقة (2)، 2020م مجلة الاقتصاد الإسلامي عدد 474. ص 498.

¹⁰ تقرير صادر عن معهد التمويل الدولي بتاريخ 13/1/2020م

حيث أن :

M: كمية النقود المعروضة في التداول

V: سرعة دوران النقود

P: المستوى العام للأسعار

T: حجم المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال السنة

وقد خلصت هذه النظرية إلى أن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود المعروضة في التداول، وذلك بفرض بقاء العوامل الأخرى (حجم الصفقات وسرعة تداول النقود) ثابتة دون أي تغيير، وهكذا نجد أن التضخم ليس إلا الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة لزيادة كمية النقود المعروضة في التداول⁽¹¹⁾.

إلى جانب نظرية فيشر، ظهرت صورة أخرى للتضخم تمثلت في (معادلة كامبريدج)، والتي تعبّر عن الفكر النيوكلاسيكي (الكلاسيك الجدد)، حيث ترکز هذه النظرية على الطلب على النقود (وليس العرض) والتي تتحدد بناءً على رغبة الأفراد وحاجتهم إلى الاحتفاظ بكمية من الأرصدة النقدية في صورة نقود سائلة يحفظها الأفراد لأغراض المعاملات، وتأخذ هذه المعادلة الصيغة التالية⁽¹²⁾ :

$$M = K \cdot P \cdot T$$

حيث أن :

M: كمية النقود المعروضة في التبادل

K: النسبة من قيمة الصفقات التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية

P: المستوى العام للأسعار

T: حجم المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال السنة

وأساس هذه المعادلة يقوم على وجود نسبة من الدخل القومي الحقيقي يُفضل الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية، كما أن هذه المعادلة تقوم على افتراض أن الأسعار تتغير تبعاً للتغير في العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها، وهكذا يتحدد التضخم وفقاً لهذه المعادلة بناءً على التغير في النسبة من الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة

¹¹ شلتوت. محمود. اقتصاديات النقود والبنوك، 2008م، مطبع الهندسة، القاهرة، ص 26

¹² الزبيدي صالح. دراسة تحليلية للتضخم في الجمهورية العربية اليمنية للفترة (1972-1984م)، 1990م رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

إلى ارتفاع مستويات الأسعار وذلك بسبب توجيهه الجزء الأكبر من الدخول للإنفاق على شراء السلع والخدمات، وعلى العكس من ذلك، يؤدي ارتفاع تلك النسبة إلى انخفاض مستويات الأسعار، وذلك لانخفاض الإنفاق على شراء السلع والخدمات في المجتمع، والتي تتميز بحدوديتها، في ظل افتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل⁽¹³⁾.

وللتخلص نظرية كمية النقود في صورتها الكلاسيكية والنيوكلاسيكية نصل إلى نتيجة مهمة وهي أن الزيادة في كمية عرض النقود، سواءً كانت ناتجةً عن ظروف عرض النقد، أو عن ظروف الطلب عليها، تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار .

وما زالت نظرية كمية النقود، رغم الكثير من الانتقادات التي وجهت إليها تلقي الضوء على جوانب مهمة لفهم قضية التضخم في الدول النامية، والتي تتخذ حكوماتها سياساتٍ ماليةً توسعيةً بزيادة الإنفاق لمواجهة المشكلات الاقتصادية القائمة، ويرافق ذلك زيادة عرض النقد وارتفاع الأسعار وحدوث تضخم، كما أن لهذه النظرية فضل السبق في التنبية إلى خطورة الدور الذي تلعبه كمية النقود في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار⁽¹⁴⁾.

2.2.3 التضخم في الفكر الاقتصادي الإسلامي

لا يُعد ارتفاع المستوى العام للأسعار المطرد، وهو ما يعرف في علم الاقتصاد بالتضخم النقدي أمراً طارئاً على الأوراق النقدية، بل إن الدراسات في الأدب الاقتصادي وتاريخ النقود تبين أن التضخم النقدي قديم قدم النقود⁽¹⁵⁾.

ولقد كان الفكر الاقتصادي الإسلامي سباقاً في بحث ظاهرة التضخم، إذ يعتبر أحمد بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم المقرizi، المكنى بتقى الدين المقرizi (769-845هـ) من أوائل الكتاب الذين تكلموا عن أثر السياسة النقدية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (التضخم والأسعار) حتى لقب المقرizi بأبي النقود⁽¹⁶⁾، حيث سرد في كتابه "إغاثة الأمة لكشف الغمة" تاريخ الغلاء أو

¹³ الجلال. أحمد. دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن للفترة (1990-2003م) -2006م ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 28

¹⁴ الشبول. نايف. التضخم في الاقتصاد الأردني/ دراسة تحليلية، أسبابه وقياسه وعلاجه، 1981م، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة- القاهرة، ص 27

¹⁵ الروبي. نبيل . نظرية التضخم، 1984م مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 3.

¹⁶ العاني. قتيبة. التضخم النقدي وأثاره عند المقرizi وفيشر حلقة (1) 2020م مجلة الاقتصاد الإسلامي عدد 473، ص 429

التضخم في مصر وحلّ أسبابه وأثاره وقدد بالغمة "التضخم الجامح" الذي اجتاح مصر في حياته ومبّين بين الأسباب الهيكلية والنقدية، وتلك المتعلقة بالسياسات العامة، أما الهيكلية فأهمها نقص الإنتاج الزراعي والحيواني، وأما السياسات العامة فتمثل في عدم قيام الوالي أو السلطان بالضرب على أيدي المحتكرين والراشين والمرتشين.

وقد ذكر المقريزي أن التضخم ظاهرة قديمة، حيث حدث في مصر زمن سيدنا يوسف عليه السلام خلال السبع سنوات العجاف، بينما قلل عرض المحاصيل حتى أكل الناس معظم ما خزنوه في سنوات الرخاء، وحدث كذلك في زمن سيدنا موسى عليه السلام بينما أكلت الجراد محاصيل أهل مصر وغلت الأسعار بشكلٍ فاحش، ولكن كل هذا عند المقريزي لا يقارن بما حدث في مصر بسبب الإسراف في زيادة عرض النقد، وبهذا اكتشف المقريزي قبل علماء العالم القديم أو الحديث أهم سبب للتضخم الجامح، حيث لم تكن زيادة عرض النقود في أيامه إلا لتعطية نفقات السلطان والأمراء وقامت دار الصك بإصدار المزيد من النقود فازداد عرضها، بينما المعروض من السلع لم يزد بالدرجة نفسها فارتفعت الأسعار واستمرت بالارتفاع حتى أصبح الغلاء فاحشاً، وانخفضت القوة الشرائية الحقيقة للفلوس انخفاضاً ذريعاً حتى فقد الناس ثقتهن فيها كعملة ورفضوا التعامل بها⁽¹⁷⁾.

وكان من ملاحظات المقريزي أن بعض التجار العرب الذين ذهبوا إلى الصين كان معهم أوراق نقدية، يصفها المقريزي أنها ورقة فيها خطوط، وأن هذه الورقة إذا احتاج إنسان أن يستخدمها في عاصمة الصين آنذاك، لخمسة دراهم دفعها فيها، وأن ملكها يختتم لهم هذه الأوراق وينتفع بها بما يأخذ بدلاً منها⁽¹⁸⁾.

وعندما تتبه الاقتصاديون في القرون الأخيرة مرة ثانيةً إلى السبب النقدي في التضخم ظهرت (نظيرية الكمية في النقود) في القرن التاسع عشر، وتقرر النظرية أن زيادة كمية النقود في الأجل القصير (حيث يكون الناتج الحقيقي ثابتاً وسرعة دوران النقود ثابتةً) تتعكس مباشرةً، وبالنسبة نفسها التي تزيد بها على المستوى العام للأسعار وهنا وضع المقريزي يده على الأساس لنظرية كمية النقود التي صاغها بعده إيرفينغ فيشر بحوالي خمسة قرون⁽¹⁹⁾.

¹⁷ المرجع السابق ص 431

¹⁸ أحمد. عبد الرحمن يسري. التضخم ومشكلات النقود الورقية وإمكانيات علاجها في إطار إسلامي، بحث مقدم إلى مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي حول التضخم، 2019م، دبي، دورة 24، ص 16.

¹⁹ العاني. قتيبة. التضخم النقدي وأثاره عند المقريزي وفيشر حلقة (1) 2020م مجلة الاقتصاد الإسلامي عدد 473، ص 497.

والمشكلة كما يراها المقرizi، تتلخص أسبابها في جانب العرض بنقص الغلال (المنتجات الزراعية) بسبب تدهور الزراعة، وأما في الجانب الآخر جانب الطلب، فتتمثل أسباب المشكلة في سوء الإدارة النقدية التي سمحت بزيادة المتداول النقدي بعدما عممت الدولة التعامل بالفلوس⁽²⁰⁾، وللخروج من هذه الأزمة وضع المقرizi عدة توصيات منها : الاقتصار على التعامل بالنقود الذهبية والتوقف الفوري عن الإصدار النقدي الوهمي (الفلوس)، وربط المعروض من النقود بالمعروض الفعلي من الإنتاج وذلك حفاظاً على التوازن بين جانبي العرض والطلب ومحاربة الاحتكار، وسيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية التي توفر السلع العامة⁽²¹⁾.

2.2.4 التضخم في الفكر الحديث

لا يرى اقتصاديون الفكر الحديث بأن ظاهرة التضخم ترجع إلى الزيادة في كمية النقود، وهذا يختلفون عن مفكري الكلاسيك في تفسيرهم لظاهرة التضخم، ومن أشهر اقتصادي الفكر الحديث مينارد كينز، الذي اعتمد في تحليله على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق القومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري⁽²²⁾، ولكن التحليل الكينزي يُفرق بين مرحلتين على النحو التالي:

1. مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد القومي مستوى التشغيل الكامل:

أي أن الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة في هذه المرحلة لا تكون قد وصلت إلى أقصى طاقتها الإنتاجية، وهذا يعني أن هناك طاقات إنتاجيةً معطلةً، وغير مستغلة وعلى هذا فإن حدوث أي زيادة في الطلب سوف يصاحبها زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات، حيث يتم استغلال الطاقات الإنتاجية المعطلة، وبالتالي زيادة العرض الحقيقي من السلع، وبما لا يؤثر على مستوى الأسعار ، إلا أنه وفي ظل زيادة الاستخدام لعوامل الإنتاج والاقتراب من استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة، فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة في الضغوط التضخمية،

²⁰ المرجع السابق ص430

²¹ قديح . ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م -

2013م)2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 29.

²² الروبي. نبيل . نظرية التضخم، 1984م مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 28

تدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، ويطلق على هذا النوع من التضخم: التضخم الجزئي (Partial or Semi Inflation) ولا يُعد هذا التضخم حقيقياً⁽²³⁾.

2. مرحلة التشغيل الكامل:

فعندما تصل الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية إلى مرحلة التوظيف الكامل، فإن أي زيادة تطرأ على حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي منها، فإنها تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار نظراً لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب على السلع ، وذلك لأن الزيادة في حجم الطلب الكلي لن يصاحبها زيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات، ولقد وصف كينز هذه الحالة بالتضخم الحقيقي Real Inflation⁽²⁴⁾.

كما لا ترى هذه النظرية أن يترتب بالضرورة على الزيادة في كمية النقود عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، زيادة في تفضيل السيولة والاكتناف لدى الأفراد، وبما لا يؤدي إلى حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، أي أن التضخم وفقاً لهذه النظرية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي بشكل ملموس وبصورة مستمرة ، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار ، وذلك ما يُعبر عنه بفائض الطلب، ويقصد به أن الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار⁽²⁵⁾.

ولكن التحليل الكينزي لمشكلة التضخم مشتق من افتراضيات تصف واقع البلاد الرأسمالية الصناعية الذي يتميز بقطاع صناعي ضخم وأسواق عالية الكفاءة وجهاز أسعار فعال في توزيع الدخول وتخصيص الموارد، وذلك عكس الحال في البلاد المختلفة حيث أن الطاقة الصناعية الضئيلة وجهاز السوق الذي يعمل بكفاءة منخفضة في تحديد الأسعار وتخصيص الموارد، حيث تسود الاختلالات الهيكلية المتنوعة، ومن ثم فإنه غير ملائم لتفسير ظاهرة التضخم في البلدان

²³ زكي. رمزي. مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع مقترنات لمكافحة الغلاء، 1980م، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة.

²⁴ الشبول. نايف. التضخم في الاقتصاد الأردني/ دراسة تحليلية، أسبابه وقياسه وعلاجه، 1981م، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة- القاهرة، ص 28.

²⁵ الزهوي، حسين. دراسة اقتصادية قياسية لمحددات التضخم في مصر خلال الفترة (1986-2010)، 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة.

النامية إلا أنه يوضح لنا الدور الذي يمارسه الاختلال بين كلا من قوى الطلب والعرض الكلي على المستوى العام للأسعار.

2.2.5 التضخم في الفكر المعاصر

بعد الحرب العالمية الثانية قفز النظام الاقتصادي العالمي أشواطاً كبيرةً في النطور وخاصةً بسبب التطور السريع الذي طرأ على المواصلات الدولية، وكذلك بسبب التقدم التكنولوجي الأمر الذي أدى إلى وجود العديد من المحاولات التي أراد الاقتصاديون من خلالها التوصل إلى تفسير أشمل لظاهرة التضخم .. ويمكن تلخيص هذه المحاولات بالآتي :

2.2.5.1 النظرية الكميمية الحديثة والتضخم

لقد أعادت المدرسة النقدية الحديثة لشيكاغو بزعامة "ميلتون فريدمان" النظرية الكميمية إلى الحياة، وذلك بصياغتها في صورة حديثةٍ تختلف عن النظرية الكينزية، حيث يرى فريدمان في تفسيره للتضخم : باعتباره نتاجٌ للنمو غير المتناظر بين كمية النقود وحجم الإنتاج والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وقد بدأت أفكار مدرسة شيكاغو تأخذ في الانتشار على أثر عجز الأفكار الكينزية عن تفسير بعض الظواهر الاقتصادية الجديدة في سبعينيات القرن الماضي، وخاصةً ظاهرة التضخم الركودي Stag Flation وهي ظاهرة تزامن البطالة والتضخم حيث يكون الاقتصاد في حالة تدهور وكسراد، وفي نفس الوقت يستمر التضخم والتي تتناقض في تحليلها مع منحنى فيليبس Curve Phillips الذي اعتمد على الأفكار الكينزية، ويرى منحنى فيليبس وجود علاقة عكسية بين كلا من معدل التضخم ومعدل البطالة، بمعنى أنه إذا ساد في اقتصاد ما ارتفاع معدل التوظيف، أي انخفاض معدل البطالة، فإن ذلك يكون مصحوباً بمعدل تضخم مرتفع، ونفس الشيء إذا ساد في الاقتصاد ارتفاع معدلات البطالة فإنه يكون مصحوباً بانخفاض معدلات التضخم⁽²⁶⁾.

ولهذا جاءت أفكار مدرسة شيكاغو والتي أوضحت عدم وجود علاقة على المدى الطويل بين كلا من التضخم والبطالة، والتضخم وفقاً لهذه المدرسة هو نتاج النمو غير المتناظر بين كلا من كمية النقود وكمية الإنتاج نظراً لنمو النقود بسرعة أكبر من النمو في كمية الإنتاج، ويرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف بالإضافة إلى أدوات المستهلكين على الاعتبارات التالية⁽²⁷⁾:

²⁶ قدح . ناريمان . محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995-2013م) ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 31.

²⁷ الروبي . نبيل . نظرية التضخم، 1984م ، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر ، ص 21.

1. يرى فريدمان أن الطلب على النقود يعتمد على الثروة Wealth وليس على الدخل الجاري Current Income حسب رأي كينز ، والتي انتقدتها فريدمان ، باعتبار أن الدخل الجاري مفهوم ضيق وغير ثابت في الأصل القصير والطويل .

2. إجراء المقارنة بين مختلف العوائد التي قد تتحقق نتيجة الاحتفاظ بالثروة سواءً تم الاحتفاظ بها على شكل نقدى ، أو استثمارها في الأسهم والسندات أو الاحتفاظ بها عينياً من خلال الأصول العينية مثل العقارات .

وعلى ضوء ما ذكر ، يتضح لدينا مدى التقارب بين آراء كلا من نظرية كمية النقود في الفكر الكلاسيكي والنظرية الكمية الحديثة ، وذلك من خلال اعتبارها أن التضخم ما هو إلا نتاجة لزيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج ، ولكن النظرية الكمية الحديثة لم تفترض حالة التوظيف الكامل وثبات الإنتاج وسرعة تبادل النقود ، ولكنها اعتبرت عنصر الإنتاج عنصراً متغيراً ، وهذا عكس الفكر الكلاسيكي ، ويرى فريدمان بأن ثبات كمية النقود في المجتمع مع زيادة حجم الإنتاج الإجمالي سوف يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى⁽²⁸⁾ . وعلى الرغم من الرواج الذي لاقته أفكار النظرية الكمية الحديثة في الدول الرأسمالية المتقدمة في تفسيرها لظاهرة التضخم إلا أنها لم تتناسب الاقتصاديات المختلفة والتي تعاني من مشاكل ضعف هياكل الإنتاج وعدم كفاءة جهاز السوق والجهاز المصرفى .

2.2.5.2 المدرسة السويدية الحديثة والتضخم

عانت دولة السويد في ثلثينيات القرن الماضي من أزمة كبيرة في موضوع البطالة في أعقاب أزمة الكساد الكبير 1929م ، والتي استمرت لحوالي أربعة أعوام ، ظهرت مجموعة من المفكرين السويديين "لوندبرشج ليندال ، بنهانس" وصاغوا أفكار هذه المدرسة التي اعتبرت العلاقة بين الطلب والعرض الكلي لا تتوقف فقط على مستوى الدخل ، وإنما تتوقف أيضاً على خطط الاستثمار والادخار في الاقتصاد ، ووفقاً لهذه النظرية فإنه لا يتوجب أن يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط ، إلا في حالة تحقيق التوازن⁽²⁹⁾ .

²⁸ الجلال. أحمد. دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن للفترة (1990م-2003م) -2006م ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر، ص34.

²⁹ الشبول . نايف . التضخم في الاقتصاد الأردني/ دراسة تحليلية، أسبابه وقياسه وعلاجه، 1981 جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة- القاهرة، ص161

2.2.5.3 المدرسة الهيكيلية والتضخم

على خلاف المدارس الفكرية الاقتصادية السالفة الذكر، ظهر العديد من الاقتصاديين الذين تناولوا تحليل التضخم في الدول النامية وعلى الأخص كتاب ومفكري دول أمريكا اللاتينية، الذين وجدوا أسباباً خاصةً في تلك الدول حيث كانوا ينظرون إلى التضخم كظاهرة ذات مضمون اجتماعي اقتصادي شامل، يرتبط ارتباطاً عضوياً بظاهرة التخلف، وتحديات النمو وبطبيعة عملية التنمية نفسها وتحدياتها في دول العالم الثالث، وتعبر ظاهرة التضخم عن مجموعة من الاختلالات البنوية الهيكيلية للنشاط بأبعاده المختلفة⁽³⁰⁾، ومن ثم فإن علاج ظاهرة التضخم أيضاً لن يتأتى إلا من خلال تغيير البنيان الاقتصادي الاجتماعي والذي يولد هذه الظاهرة في تلك الاقتصاديات⁽³¹⁾.

وقد عرف هذا الفريق من الكتاب باسم الهيكليين، الذين يناقضون في اتجاههم أولئك النقيدون الذين يرون في التضخم ظاهرة نقدية بحثةً، وبالتالي ينحصر علاجها في الوسائل النقدية والمالية، ويشير الهيكليون عند تفسيرهم لقوى التضخمية في الدول النامية إلى ألوان متعددة من الاختلالات الهيكيلية، تتمثل في النقاط التالية⁽³²⁾:

1. الطبيعة الهيكيلية لتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية.
2. جمود الجهاز المالي والمصرفي في الدول النامية.
3. ضآلة (قلة) مرونة عرض المنتجات الغذائية.
4. طبيعة عملية التنمية وما تولده من اختلالات في مراحلها الأولى.
5. الاتجاه العام نحو الاقتتال بدلاً من الادخار والاهتمام بالمضاربة في الأصول الرأسمالية.

³⁰ السمان، محمد، محبك، محمد وشامية أحمد. مبادئ التحليل الاقتصادي:الجزئي والكلي،1998م. عمان،الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص324.

³¹ قدح . ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995-2013م) رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص32

³² زكي. رمزي. مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع مقترنات لمكافحة الغلاء،1980م، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، ص32.

2.3 مفهوم وأنواع التضخم

تناولت العديد من الكتابات ظاهرة التضخم ، حيث يختلف تعريفه باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه ، ولا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريف التضخم ، ونرى ذلك واضحاً من خلال تعدد تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي .

2.3.1 مفهوم التضخم

يُعرف التضخم بأنه ارتفاع مطرد وملحوظ في المستوى العام للأسعار ، أسعار السلع والخدمات والانخفاض في القيمة الحقيقة لوحدة النقود بشكل متواصل⁽³³⁾ ، والمستوى العام للأسعار هو المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما⁽³⁴⁾ .

وُعرف التضخم تعريفاً ثانياً ، بأنه الزيادة الملحوظة في كمية النقود⁽³⁵⁾ . وهذا التعريف مبني على أن المتغير الأساس والمحدد لمستوى الأسعار هو كمية النقود ، فالزيادة في كمية النقود هي أساس التضخم ، وهذا التفسير للتضخم النقدي هو ما يُعرف في علم الاقتصاد بالنظرية الكمية للنقود فيحدث ما يعبر عنه الاقتصاديون بأنه (نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة) . وهي النظرية التي تبين العلاقة بين كمية النقود في اقتصاد ما والمستوى العام للأسعار ، وتعتبر هذه النظرية أولى النظريات التي حاولت أن تفسر كيف يتحدد المستوى العام للأسعار والنقلبات التي تحدث له .

كما عُرف التضخم أيضاً أنه "حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"⁽³⁶⁾ ، وهذا التعريف للتضخم يجمع ما بين التعريفين السابقين ، ويتميّز عنهما ما يلي : أن الارتفاع في الأسعار الذي يوصف به التضخم النقدي ارتفاع متواصل الصعود؛ لأن طابع التضخم هو ارتفاع تراكمي في الأسعار ، وتبيّن السبب الذي ينبع عنه التضخم النقدي وهو الزيادة في الطلب على استهلاك السلع والخدمات ، أو

³³ البكري. أنس، صافي. وليد. النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق. ط2002، 6، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 197

³⁴ الوزني. خالد، الرفاعي. أحمد . مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، ط3، 1999م، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 251.

35 عناية. حسين. التضخم المالي، 2006م، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 11

³⁶ الروبي . نبيل . نظرية التضخم، 1984، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 20

على الاستثمار فيها زيادة تفوق وتجاوز قدرة العرض الكلي، ولهذا تبدأ الأسعار في الارتفاع فيحدث التضخم في الاقتصاد .

فهذا التعريف يُعبّر عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات والسلع الموجودة في الأسواق، ومن ثم فإن التضخم هو نتيجة هذه الفجوة وارتفاع الأسعار هو المؤشر لها، فهو انخفاض القيمة الحقيقية للعملة النقدية أيًّا كانت، ذهبية ، أو فضية، أو نحاسية، أو ورقية، أو غير ذلك، وقد جعل هذا البعض يعرف التضخم بأنه انخفاض القيمة الحقيقية للنقد، ويصاحب التضخم ظاهرة (صراع النقود) حيث لا يتبه كثيرون من الناس عامةً في معاملاتهم النقدية إلى الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة الاسمية للعملة، فتجد العامة من الناس يفرجون بالأرقام النقدية الكبيرة التي يحصلون عليها في المعاملات وهم يجهلون أن المستوى العام للأسعار قد ارتفع مؤخرًا أو سيرتفع على نحو يجعل القيم الحقيقية أو القوة الشرائية لهذه النقود قليلةً أو قليلةً جدًّا⁽³⁷⁾ .

والقوة الشرائية هي قدرتها (العملة) على شراء السلع والخدمات في أسعار محددة وفي وقت معين⁽³⁸⁾ .

ويُعرف التضخم أيضًا بأنه تعبير عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد⁽³⁹⁾ .

وهناك من عرّف التضخم في التركيز على الأسباب المنشئة ، أو المتبعة للتضخم مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر ، ومن أمثلة ذلك ، عرف التضخم بأنه

³⁷ أحمد. عبدالرحمن يسري. التضخم ومشكلات النقود الورقية وإمكانيات علاجها في إطار إسلامي، بحث مقدم إلى مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي حول التضخم، 2019م، دبي، دورة 24، ص 16.

³⁸ السمهوري. محمد. اقتصاديات النقود والبنوك، جامعة الأزهر، ط2، 2000م، غزة فلسطين، ص 402.

³⁹ الجلال. أحمد. دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن للفترة (1990م-2003م) رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 26.

ناتج عن كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار⁽⁴⁰⁾ كما عرف أيضاً بأنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار في دولة والناتج عن فائض الطلب عما هو معرض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة⁽⁴¹⁾.

ومن خلال تعدد وتباعد تعاريف التضخم في الفكر الاقتصادي يمكن تصنيف التعاريف الخاصة بالتضخم حسب معيارين⁽⁴²⁾

1. تعريف التضخم على أنه "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما كما عُرف بأنه "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقة لوحدة النقد"

2. اعتمد في تعريفه للتضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، ومن أمثلة ذلك تعريف التضخم بأنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، كما عرف بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناتج عن فائض الطلب عما هو معرض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة".

وعلى ضوء ما سبق نجد أن تعريف التضخم يعتمد على فكرتين أساسيتين :

- الزيادة في كمية السلع حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدتها لمفهوم التضخم من خلال المقارنة بين النقود المتداولة مع كمية السلع المتوفرة في المجتمع، حيث يؤدي اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع إلى التأثير في مستويات الأسعار .
- إن حدوث الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما هو إلا تعبير عن الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية الإنتاج والذي يؤدي إلى تزاحم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السلع والخدمات.

ويمكن التعبير عن ظاهرة التضخم، إما ببقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد، وإما بحدوث زيادة في كمية

40 العصار. رشاد، والحلبي. رياض. النقود والبنوك، 2010. دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص163.

⁴¹ عبد الرحمن. إسماعيل. عريقات حربى. مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، 1999م، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص145.

⁴² قدح . ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م) 2015م. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص32-33.

النقود مع ثبات كمية الإنتاج، وإنما بحدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج ويتميز مصطلح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها، وبذلك تكونت مجموعة من المصطلحات وتشمل التالي⁽⁴³⁾ :

- **تضخم الأسعار:** أي الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار
- **تضخم الدخل:** ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور والأرباح
- **تضخم التكاليف:** أي ارتفاع التكاليف المستخدمة في عملية الإنتاج
- **التضخم النقدي:** أي الإفراط في إصدار العملة النقدية

2.3.2 خصائص التضخم

لقد عرف ميلتون فريدمان، زعيم مدرسة شيكاغو، التضخم أنه كالمخدر الذي يسري مفعوله بشكل تدريجي وبطيء في الجسم، فهو يبدأ بمعدل بسيط (2%) ثم يبدأ بالارتفاع إلى (6%) مثلاً: وقد يصل إلى (10%) أو أكثر، ولكن السكوت عليه والتعايش معه بدلاً من محاربته ما هو إلا تأجيل للمشكلة، وعميقاً لها يكون على حساب جعل الشفاء الأخير منه أكثر إيلاماً، والتضخم ليس متغيراً اقتصادياً يمكن التعرف عليه بذاته كبقية المتغيرات الأخرى مثل الناتج القومي، والناتج المحلي، والدخل الفردي، والدخل القومي، ولكنه ظاهرة مركبة تتمثل بحالة من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، حيث يصبح تيار النقود أو الطلب على السلع والخدمات أكبر بشكل متواصل، وربما متزايد عن قيمة الحجم المتاح، وقد اتفق ميلتون فريدمان مع وجهة النظر النقدية، حيث ذهب البعض أيضاً إلى القول بأن التضخم يمثل المركز أو الموقف الاقتصادي الذي لا يستطيع فيه الأشخاص كالأفراد، والمجموعات، والحكومة أن تتصرف بطريقةٍ نقديةٍ رشيدةٍ نتيجةً تواجد الحجم الضخم من النقود⁽⁴⁴⁾.

ويرافق الارتفاع في الأسعار وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق، والسبب في ذلك يمكن أن يكون عاملاً نقدياً، فقد ينتج ارتفاع الأسعار عن الزيادة في الدخول المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها، لذلك أصبح التضخم

⁴³ منتدى الأعمال الفلسطيني (2011م).

⁴⁴ الصعيدي. عبدالله . النقود والبنوك، جامعة عين شمس، ط2، 1998م، القاهرة، ص273-

لدى العديد من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة يقصد به الارتفاع في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة بشرط أن يكون دائمًا ونهائياً ومستمراً⁽⁴⁵⁾.

وبناءً على ما تقدم من تعرifات تجمع بين المظاهر والأسباب المنشئة للتضخم وخصائصه فإن هذه الدراسة تستخلص التعريف التالي للتضخم:

هو ظاهرة تعبر عن زيادة متدرجة ولكنها مستمرة في المستوى العام للأسعار ، خلال فترة زمنية معينة تؤدي عملياً إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقد، ويمكن أن تتأثر هذه الظاهرة بعوامل داخلية وخارجية تعكس آثارها على مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي تؤدي إلى وجود فائض في الطلب الكلي يزيد عن قدرة العرض الحقيقي للسلع.

2.3.3 أنواع وأسباب التضخم

يجمع هذا العنوان بين أنواع وأسباب التضخم لأنه يمكن تصنيف جميع أنواع التضخم وفقاً لأسبابها المختلفة ، أو يمتاز التضخم بتنوعه واختلافها ، ولكنها تشتراك جميعاً في خاصية واحدة ، وهي عجز النقد عن أداء وظائفها أداءً كاملاً⁽⁴⁶⁾ ، وفي ضوء ذلك نستعرض أنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي :

2.3.3.1 معيار حدة التضخم

• التضخم الجامع: **Hyper Inflation**

يعتبر هذا النوع من أخطر أنواع التضخم وأشدها ضرراً على الاقتصاد ، وذلك بسبب الارتفاع السريع والكبير والمستمر في المستوى العام للأسعار و يؤدي إلى آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها⁽⁴⁷⁾ ، وهناك من أطلق على هذا النوع من التضخم اسم (الدورة الخبيثة للتضخم) لأنه يحدث نتيجة لارتفاع الأسعار بشكلٍ كبيرٍ يؤدي إلى زيادة الأجور بما ينسجم مع الارتفاع في الأسعار ، وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاعات الإنتاجية ، ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم ، فقدان النقد لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة مما يتربّ عليه قيام الأفراد بالتخليص بما بحوزتهم من نقود

⁴⁵ خلف . فليح . النقد والبنوك ، دار الكتاب العالمي ، ط1 ، 2006م ، عمان الأردن ، ص172.

⁴⁶ مانسفيلد أدوين . ناريمان بيهرافس . علم الاقتصاد ، علم الاقتصاد ، 2006م ، مركز الكتب الأردني ، عمان الأردن ، ص206.

⁴⁷ خلف فليح . النقد والبنوك ، دار الكتاب العالمي ، ط1 ، 2006م ، عمان الأردن ، ص173

واستبدالها بعملات أخرى، أو قيام الأفراد بالخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في افتاء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض إجمالي قيمة المدخرات القومية⁽⁴⁸⁾.

وينشأ هذا التضخم نتيجة لعدة عوامل منها: التفكك الاجتماعي وانهيار النشاط الاقتصادي، والحروب والكوارث، وعدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور، ومن الدول التي عانت من هذا النوع من التضخم: أمريكا أثناء الحرب الأهلية وحرب فيتنام، وألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، والعراق بعد الاحتلال الأمريكي 2003م- ومن المسببات لهذا النوع من التضخم هو الإفراط في عرض النقود، ونقص عرض السلع الناجم عن حالات الحروب والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية⁽⁴⁹⁾.

• **Moderate Inflation/غير الجامح التضخم المعتدل**

في هذا النوع من التضخم تكون آثاره أقل خطورة على الاقتصاد الوطني إذا ما قورن بالتضخم الجامح بحيث يكون هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها عن التضخم الجامح، مما يساعد الحكومة في معالجة الاختلالات الناتجة عنه، حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تماماً بالعملة الوطنية⁽⁵⁰⁾.

• **Reeping Inflation أو الزاحف التضخم البطيء**

قد يكون التضخم البطيء ثابتاً أو متقلباً، ويعتبر التضخم بطيناً إذا كان معدله يتراوح ما بين 3%-5%， ويرى كثير من الاقتصاديين أن هذا المعدل بحده الأدنى 3% هو جيد ومطلوب لأنه يشكل حافزاً للمنتجين من أجل زيادة إنتاجهم، وقد يتحول التضخم البطيء المتقلب إلى تضخم زاحف أو جامح أحياناً، ويوصف التضخم بالزاحف عندما يحصل الارتفاع في مستوى الأسعار على امتداد فترة طويلة من الزمن بمعدلات معتدلة ومستقرة نسبياً، ويترافق هذا التضخم مع النمو السريع الذي شهدته البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية⁽⁵¹⁾.

⁴⁸ العصار. رشاد، والحلبي. رياض. النقود والبنوك، 2010. دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص164.

⁴⁹ الروبي. نبيل. نظرية التضخم، 1984م. مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص29

⁵⁰ حداد أكرم، هذلول مشهور . النقود والمصارف، 2008م. دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، ص196.

⁵¹ علي. عبد المنعم. العيسى نزار . النقود والمصارف والأسواق المالية، 2004م، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، ص448

2.3.3.2 معيار مصدر التضخم

ويمكن الحديث عن خمسة أنواع:

1. التضخم من جانب الطلب Demand Pull Inflation

وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجةً لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتوفرة في المجتمع، فيقال أن نقوداً كثيرةً تطارد سلعاً قليلةً، أو أن الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد يزيد من حجم العرض الحقيقي منها⁽⁵²⁾ حيث ينجم عنه اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات في المجتمع مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق نظراً لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار⁽⁵³⁾.

ولقد تعددت الآراء حول سبب هذا التضخم، إلا أن هذه الآراء تتفق في الأسباب والعوامل المؤدية إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة من السلع والخدمات⁽⁵⁴⁾.

2. التضخم من جانب العرض (الناشئ عن التكاليف) Cost Push Inflation

وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجةً لارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، فيترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار⁽⁵⁵⁾.

ويُعد عنصر العمل أكثر عناصر الإنتاج تأثيراً على تكاليف الإنتاج، حيث أن الزيادة في نفقات الإنتاج تعود غالباً إلى الزيادة مع معدلات الأجور⁽⁵⁶⁾، والذي يحدث هو أنه في حال ارتفاع تكاليف المواد الأولية، ينتج عنه ارتفاع في مستويات الأسعار، الذي يدفع العمال

⁵² وادي. مدحت. أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 37

⁵³ البياتي. طاهر. الشمرى خالد. مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2011م، عمان ، الأردن، ص 254

⁵⁴ الشبول. نايف. التضخم في الاقتصاد الأردني/ دراسة تحليلية، أسبابه وقياسه وعلاجه، 1981م جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة- القاهرة.

⁵⁵ عناية. حسين. التضخم المالي، 2006م، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 53

⁵⁶ الغولي. أسامة. شهاب مجدي . مبادئ النقود والبنوك، 1997م، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية، ص 85

بمطالبة أرباب العمل برفع أجورهم، مما يدفع أصحاب العمل برفع الأسعار والذي يؤدي إلى حالة من التضخم الناتج عن التكاليف⁽⁵⁷⁾.

وعلى الرغم من تأثير عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتها في تحديد تكاليف الإنتاج إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع التكاليف، ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن أهمها، عدم التدخل الحكومي للحد من الزيادة في مستويات الأسعار، وارتفاع أسعار الواردات وخاصةً في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة الداخلة في العملية الإنتاجية، كما يؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، بصورة خاصة إذا كان البلد يعتمد على الواردات لتغطية جزء كبيرٍ من احتياجاته من السلع والتجهيزات المختلفة بحيث تكون الأسعار المحلية عرضة لارتفاع بمجرد ارتفاع أسعار الواردات والتي تشكل ضغطاً كبيراً على الأسعار في البلد المستورد⁽⁵⁸⁾.

3. التضخم المستورد Imported Inflation

حيث يعرف هذا التضخم بأنه الزيادة المتتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، وهذا يعني أن الدولة تستورد مجموعة من السلع والخدمات وتكون مرتفعة السعر في موطنها الأصلي وتضطر الدولة المستوردة إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار العالية .

ويظهر هذا النوع في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة ؛ لأنه لا يمكنها أن يكون لها دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها فهي مستهلك صغير، ولا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره، ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم كما هو من العالم الخارجي، وهذا يختلف عن تضخم التكاليف الذي ينشأ عن استيراد مواد أولية أو عناصر الإنتاج بأسعار متضخمة مما يؤدي إلى رفع أسعار المواد التي يتم تصنيعها منها، وأما التضخم المستورد فهو المتعلق باستيراد المواد والسلع النهائية وليس الأولية أو الوسيطة ،أي

⁵⁷ مجید . ضياء. اقتصاديات النقود والبنوك، 2008م، مؤسسة شباب الجامعات، القاهرة، ص 221.

⁵⁸ المرجع السابق.

تلك التي سيتم استخدامها مباشرةً من قبل المستهلك بمجرد استيرادها مثل الملابس الجاهزة والأحذية⁽⁵⁹⁾. ولا شك أن هذا النوع من التضخم مهم لتحليل الإجابة عن موضوع الدراسة .

4. التضخم الهيكلي **Structural Inflation**

يطلق على التضخم الناجم عن الضغط الشديد على الأسعار نتيجة الاختلالات الهيكيلية التي تتمثل في وجود اختلالات هيكل الإنتاج، وضعف إنتاجية القطاعات الاقتصادية، ويؤكّد بعض الاقتصاديين على وجود هذا النوع من التضخم بشكل رئيس في الدول النامية، ويحدث أيضاً نتيجة حدوث زيادة غير متوازنة في الطلب وزيادة التكاليف في بعض الصناعات الرئيسية، ومن الأمثلة على ذلك ارتفاع أسعار البترول الخام الذي يدخل في إنتاج كثير من السلع والصناعات الأخرى، إما كمادة أولية داخلة في الصناعة، أو على شكل مصدر للطاقة والوقود في تشغيل المصانع ، وعليه فإن أي ارتفاع في أسعار البترول سوف تتعكس آثاره في زيادة التكاليف لإنتاج السلع والصناعات الأخرى، وهذا بدوره سوف ينعكس في ارتفاع أسعار هذه السلع والمنتجات والمستوى العام للأسعار عموماً، وتزداد أهمية هذا النوع من التضخم اليوم نتيجة لطبيعة الاقتصاد динاميكية وزيادة مدى التداخل والاعتماد المتبادل بين الصناعات المختلفة⁽⁶⁰⁾.

5. التضخم الذاتي

هو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية ، لا يرجع إلى عوامل فائض الطلب، إنما إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية ، كما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية بين 1957-1960م، حيث شهدت تلك الفترة ارتفاعات متواتلة لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض طلب في الأسواق ، وهناك التضخم الدوري أو الحركي، وهو سمة من سمات النظام الرأسمالي بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتتجدة كالأزمات الاقتصادية التي تحدث عادة بين فترة وأخرى .⁽⁶¹⁾.

⁵⁹ البياتي. طاهر. الشمري خالد. مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزيئي والكلي، ط2، 2011م، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ص257.

⁶⁰ المرجع السابق ص257-258.

⁶¹ هتهات. سعيد. دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، 2006م، جامعة قاصدي، ورقة /الجزائر، ص34.

2.3.3.3 معيار إشراف الدولة على الأسعار

تتعدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بالاعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومدى قدرتها في حركة مستويات الأسعار والتأثير فيها، ووفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم :

1. التضخم الظاهر أو الصريح

ترتفع الأسعار بهذا النوع من التضخم بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات للحد منها، ووفقاً لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، «معنى أن ارتفاع الأسعار تم بصورة تلقائية وبكل حرية، وبهدف تحقيق التوازن بين كل من العرض والطلب ويصيب هذا النوع كلاً من الأسعار والدخول، ويظهر أثر هذا النوع من التضخم في شكل ارتفاع في الأسعار، ثم ينعكس في شكل ارتفاع في الأجور وغيرها من التكاليف التي تتمتع بشيءٍ من المرونة بالنسبة للتغير في الأسعار⁽⁶²⁾».

2. التضخم المكبوت:

ويسمى أيضاً بالتضخم الحبيس أو المقيد، ويتسم هذا النوع من التضخم بخاصية أساسية وهي بأنه غير مصاحب لارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويرجع السبب في ذلك لتدخل الحكومة في اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تساهم في منع ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، مثل تجميد الأجور، وثبتت الأسعار على عمليات الشراء والبيع، والإشراف على بيع السلع بأسعار تقل عن أسعارها السوقية خاصةً الضرورية منها، وتقوم الحكومة بتقديم المنح والإعانات إلى المنتجين أو تخفيض الضرائب المقررة عليهم ليتمكنوا من المحافظة على أسعار منتجاتهم⁽⁶³⁾.

ورغم عدم تغير المستوى العام للأسعار، فإنه يقال أن هناك تضخماً مكبوتاً لأنه سوف يتحول إلى تضخم سافر عندما توقف الحكومة العمل بمثل هذه الإجراءات أو التدخل في سير حركة الأثمان، ويتبين أن تدخل الحكومة لم يقض على ظواهر التضخم ولم تقصد القضاء

⁶² الروبي. نبيل. نظرية التضخم، 1984م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 26.

⁶³ العناني. حمدي. مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط 1، 1995م، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،

عليها، وإنما هدفها منع استمرار الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتقدمة ومن ثم الحد من استفحال آثارها في المجتمع⁽⁶⁴⁾.

2.3.3.4 معيار تعدد القطاعات الاقتصادية

تحدد الاتجاهات التضخمية وفقاً لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية وفق التقسيم الاقتصادي الكينزي إلى ما يلي:

أ- التضخم في أسواق السلع: ويمكن التفريق بين نوعين من التضخم في أسواق السلع:

• **التضخم السلعي:** يحدث هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، وذلك من خلال الزيادة في النفقات الإنتاجية للسلع الاستثمارية على السلع الادخارية مما يتربّع عليه أرباح قدرية في قطاع صناع سلع الاستهلاك⁽⁶⁵⁾.

• **التضخم الرأسمالي:** يحدث هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، مما يؤدي إلى تحقيق أرباح قدرية في قطاع الاستهلاك والاستثمار⁽⁶⁶⁾.

ب- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج، وقد فرق كينز بين نوعين آخرين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

• **التضخم الريحي:** وهو ناتج عن زيادة الاستثمار عن الادخار، مما يتربّع عليه تحقيق أرباحاً في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار، كما تبين وجود عدد قليل من النظريات التي تناولت آثار التضخم على مستويات الربح، حيث أن هناك دراسة للاقتصاديين Gertner, Benabou يقدمان دراستهم عن تكلفة المنتجين وعن الأسباب المؤدية إلى التقلبات في مستويات الأسعار، حيث أن المستهلكين يبحثون عن أقل الأسعار عند ملاحظتهم بارتفاع الأسعار، فإنهم يحاولون البحث عن المنتجات ذات الأسعار المنخفضة، فزيادة التضخم تؤدي بالمستهلك إلى زيادة خيارات البحث، فكفاءة السوق تعتمد بشكل أساس على عملية بحث المستهلك، فمثلاً إذا كان هناك سوق أو

⁶⁴ عناية . حسين. التضخم المالي، 2006م، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 56.

⁶⁵ رجب. محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص 10.

⁶⁶ عناية . حسين. التضخم المالي، 2006م، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 60.

حتى اقتصاد يسوده الغموض وارتفاع الأسعار الذي يدفع البائعين إلى زيادة الأسعار، وبالتالي ارتفاع هامش الربح من جانب المنتجين الناتج عن ارتفاع الأسعار⁽⁶⁷⁾

• **التضخم الداخلي:** ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج ، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور العمال ، فقد قسم كينز الأسواق إلى أسواق سلع استهلاك ، وأسواق سلع استثمار ، وعندما تتعادل أسواق سلع الاستهلاك مع أسواق سلع الاستثمار ، وتنشأ حالة من التوازن التي تتصف بالاستقرار في الأسعار ، فإن النوع الثاني من التضخم قد ينشأ عند تتعادل النفقات.⁽⁶⁸⁾

ولقد سبق أن أوضحنا أن المعايير التي صُنفت وفقها الأنواع المختلفة من التضخم هي ذاتها الأسباب التي تؤدي إلى التضخم ، وبمقارنة ما كتبه تقي الدين المقرizi منذ القرن الخامس عشر بالنظريات الحديثة عن أسباب التضخم نجد أنه كان سباقاً لزمانه في بيان خطورة الزيادة في كمية النقود وحين تستمر بلا رابط سوى الحكم في إشباع متطلباتهم ، ولكنه لم يهمل خطورة بعض العوامل الهيكلية كالاحتكار والفساد في ارتفاع الأسعار بشكل عام ، كما لم يهمل الصفة الدورية لبعض العوامل التي تتسبب في غلاء الأسعار مثل نقص الموارد المائية الازمة للزراعة بين فترة زمنية وأخرى من السنوات ، وهذه العوامل الهيكلية لها أهمية كبيرة في العديد من الدول النامية .

ومن ضمن الأسباب التي ذكرها المقرizi للتضخم "عنصر الفساد المتمثل في رشوة التجار للحكام ، فيترك هؤلاء الراشون يحتكرون الأسواق ويفلغون الأسعار عامة دون رادع ، بالإضافة إلى الزيادات السنوية التي يفرضها عمال الأمراء على المزارعين فتزيد من تكاليف الزرع وأسعار الغلات في الأسواق ، وأخيراً زيادة عرض النقود الرخيصة (الفلوس) بلا رشد ، وأنها من أهم الأسباب في جمود التضخم وتجعل له استمرارية ، لذلك هاجم المقرizi بشدة النقود الرخيصة واعتقد جازماً أن النقود الذهبية كفيلة بحماية الاقتصاد من التضخم الجامح⁽⁶⁹⁾ .

⁶⁷ الشبول. نايف. التضخم في الاقتصاد الأردني/ دراسة تحليلية، أسبابه وقياسه وعلاجه، 1981م، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة- القاهرة، ص 81.

⁶⁸ عناية . حسين. التضخم المالي،2006م، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 60

⁶⁹ العاني. قتيبة. "التضخم النقدي وأشاره عند المقرizi وفيشر حلقة (2)" ، 2020م، مجلة الاقتصاد الإسلامي عدد 474 ، ص432

2.4 قياس التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسين:

- ❖ قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار.
- ❖ تحديد مصدر التضخم أي أنه يركز على تحديد مصدر ارتفاع الأسعار، أي تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الأسعار في الاقتصاد.

2.4.1 الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها "عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية و زمنية" و يتم إعداد الأرقام القياسية لمختلف أنواع السلع في الاقتصاد معبراً عنها بوحدات النقود، حيث أن حدوث تغيرات في الأسعار يتربّط عليه حدوث تغيرات في نفقات المعيشة، وتستخدم الأرقام القياسية للأسعار لقياس التغيرات في مستويات الأسعار، وبالتالي التغيرات في نفقات المعيشة، وكما أنها تعكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية لوحدة النقد⁽⁷⁰⁾.

و تستخدم الأرقام القياسية لقياس التغيرات في الأسعار، وذلك من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير الارتفاع في أسعار السلع والخدمات في المجتمع إلى وجود ظاهرة التضخم فيه و تتمثل أهم الأرقام القياسية للأسعار فيما يلي :

أ- الرقم القياسي للأسعار المستهلك (CPI)

يعرف الرقم القياسي للأسعار المستهلك بأنه الرقم الذي يعكس التغير في مستوى أسعار السلع والخدمات التي تقوم بشرائها الأسر، و يعتبر هذا الرقم من أكثر المؤشرات استخداماً للتعرف على أثر تغيرات الأسعار على المستهلك⁽⁷¹⁾ كما هو أداة قياس تطور مجموع أسعار السلع والمنتجات المصنعة⁽⁷²⁾، و يتم الحصول على الرقم القياسي للأسعار السلع الاستهلاكية

⁷⁰ قدح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995-2013م)، 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص 38.

⁷¹ العناني. حمدي. مقدمة في الاقتصاد الكلي، 1995م، الدار المصرية اللبنانية، ط 1، القاهرة، ص 62.

⁷² شمس الدين. عبد الأمير. أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1989م، ط 1، بيروت، ص 292.

من خلال تحديد سلة من السلع التي يستهلكها المستهلك العادي، وعادةً ما تشمل الإسكان والمواصلات والغذاء، والتعليم والاتصالات، والرعاية الصحية، والملابس، ويتم اختيار السلة بعد إجراء مسح لعدد من المستهلكين لمعرفة كيفية إنفاق مدخولهم، ثم يتم حساب متوسط سعر هذه السلة في سنة يطلق عليها سنة الأساس، ويتم بعد ذلك متابعة التغيرات في هذا السعر من فترة إلى أخرى فإذا ارتفع هذا السعر مقارنةً بسنة الأساس يكون ذلك مؤشراً على التضخم، وإذا انخفض يكون ذلك مؤشر على تراجع Deflation⁽⁷³⁾.

ب-الرقم القياسي لأسعار المنتج PPI

يشمل هذا الرقم أسعار مجموعات معينة من المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تقوم المشروعات بشرائها، ويعتبر هذا المقياس له أهمية كبيرة في دراسة ظاهرة التضخم باعتباره مقياساً غير مباشر للتغير في أسعار السلع والخدمات في المجتمع إضافةً إلى أن المواد الأولية والسلع الوسيطة سوف تتحول خلال العمليات الإنتاجية المختلفة إلى سلع نهائية، فأي تغير في هذا الرقم يدل بصفةٍ عامةٍ إلى ما سوف يحدث للرقم القياسي لأسعار المستهلك⁽⁷⁴⁾.

ج-الرقم القياسي لمكمل الناتج القومي الإجمالي Implicit GDP Deflator

وهو يشمل جميع السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية إضافةً إلى صافي الصادرات، وهو رقم يستخلص من النسبة بين الناتج القومي النقدي والناتج القومي الحقيقي، ويختلف هذا الرقم عيوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، ويمكن قياس الناتج القومي الإجمالي من خلال مجموعتين مختلفتين للأسعار:

1. تقييم الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية السوقية خلال فترة تدفقه، وهو ما يُعرف بالناتج القومي النقدي أو الاسمي.
2. تقييم الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أي باستخدام أسعار سنة معينة يتم اختيارها .

⁷³ الفارس. عبد الرحيم، السيفو. وليد. الاقتصاد الكلي، 2015م، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص272.

⁷⁴ السمهوري. محمد. اقتصاديات النقود والبنوك، 2000م، جامعة الأزهر، ط2، غزة فلسطين، ص112.

وتسمى النسبة بين الناتج القومي النقدي والناتج القومي الحقيقي اصطلاح الرقم القياسي لسعر مكمش الناتج القومي وهو يعتبر أفضل كثيراً من المقياس السابق.⁽⁷⁵⁾

أي أنه يمكن حسابه وفق

$$\text{المعادلة} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة}} \times 100\%$$

فإذا كان هذا الرقم يساوي 100% دل ذلك على وجود استقرار تام بالمستوى العام للأسعار، وأما إذا زاد على 100% فإن ذلك يدل على تحرك المستوى العام للأسعار بالمقدار الزائد نفسه، ويعد الرقم القياسي للمكمش أدق المعايير في قياس حركة الأسعار، ذلك لأنه يتضمن جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي، إضافةً إلى أنه يضم أسعار الجملة والتجزئة.

2.4.2 الفجوة التضخمية

يعتبر كينز أول من تحدث عن مفهوم الفجوة التضخمية في كتابه "كيف يتم تسديد نفقات الحرب" ويستخدم المفهوم لتحليل فائض الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام ويهدف استخدام الفجوة التضخمية إلى قياس الضغط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها كينز في كتابه القوة الدافعة في جهاز التضخم، وحاول في نفس الوقت أن يقدرها حسابياً بوحداتٍ نقديةٍ، لمساعدة السلطات النقدية والمالية لاتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من هذه الظاهرة⁽⁷⁶⁾. أي العمل على تغيير مالي يمكن أن ينقل منحنى الطلب الكلي في الوقت المناسب إلى الاتجاه الصحيح من أجل إزالة الثغرة في الناتج القومي الإجمالي⁽⁷⁷⁾ ويمكن أن نستخلص من هذا تعريف الفجوة التضخمية : المقدار الذي يعبر عن زيادة الإنفاق الحكومي والاستثماري والاستهلاكي (C+I+G) على حجم الناتج الوطني الحقيقي - أو العرض الكلي = Y، عند مستوى الاستخدام التام، والتي تقسر الزيادة في الأسعار وهكذا يمكن تعريفها بفائض القوة الشرائية. وقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض العرض في أسواق عوامل

⁷⁵ حداد. أكرم. هذلول. مشهور . التقادم والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2008،2م عمان الأردن، ص202.

⁷⁶ الروبي. نبيل. نظرية التضخم، 1984م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص239.

⁷⁷ النقاش غازي. المالية العامة، 2003م، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. ص279

الإنتاج، أي تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في التوازن في أسواق عوامل الإنتاج⁽⁷⁸⁾ وهو الأمر الذي تم تلافيه في تحليل المدرسة السويدية للفجوة التضخمية المقدرة والتي اعتبرتها كنتيجة لاختلال التوازن في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج عن حجم العرض المتوقع من السلع والخدمات.⁽⁷⁹⁾

وهناك ثلاثة معايير تستخدم لقياس الفجوة التضخمية:

1. معيار فائض المعروض النقدي:

تقاس الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار بمقدار الفرق بين الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع وبين الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار بالمعادلة التالية⁽⁸⁰⁾:

$$G = \Delta M - \frac{M}{GNP} \cdot \Delta GNP$$

حيث إن:

G = الفجوة التضخمية

M = كمية النقود

GNP = الناتج القومي الإجمالي

2. معيار فائض الطلب الكلي:

يمكن قياس الفجوة التضخمية وفقاً لهاذا المعيار ،من خلال الفرق بين الزيادة في الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية عن الناتج القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة⁽⁸¹⁾ ، وتعبر الفجوة التضخمية عن الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود ونمو الناتج الحقيقي من السلع

⁷⁸ الروبي. نبيل. نظرية التضخم،1984م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر،ص 240

⁷⁹ الشبول. نايف. التضخم في الاقتصاد الأردني/ دراسة تحليلية، أسبابه وقياسه وعلاجه،

1981م، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة- القاهرة، ص 41.

⁸⁰ الروبي. نبيل. نظرية التضخم،1984م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 241

⁸¹ رجب. محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص 15.

والخدمات في الاقتصاد في شكل فائض طلب مما يدفع بمستويات الأسعار المحلية إلى الارتفاع⁽⁸²⁾.

ويستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار وفقاً لأفكار الاقتصادي كينز في النظرية العامة، والتي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي ، يعني ذلك بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل ، وتمثل حالة من التضخم تدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، ويمكن صياغة فائض الطلب وفقاً للمعادلة التالية⁽⁸³⁾

$$Dx = (C_p + C_g + I + E) - Y$$

حيث أن:

DX = إجمالي فائض الطلب

CP = الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

Cg = الاستهلاك العام بالأسعار الجارية

I = الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية

E = الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية

Y = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

وبناءً على هذا المعيار فإنه يتطلب التساوي بين الزيادة في كمية النقود المعروضة في الاقتصاد وبين الزيادة في كمية النقود التي يسعى الأفراد لاحتفاظ بها من أجل تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار⁽⁸⁴⁾

3. معيار معامل الاستقرار النقدي:

⁸² البريكان مسعود. الاستقرار والإصلاح الاقتصادي، 2006م، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ص30.

⁸³ الروبي. نبيل. نظرية التضخم، 1984م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 241

⁸⁴ رجب محمد أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص15

يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكميمية الحديثة والتي ربط فيها الاقتصادي فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين كمية النقود والناتج القومي الحقيقي⁽⁸⁵⁾ حيث يرى فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي تولد فائض في الطلب مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع، ويتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع و الذي يعد نتيجةً لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي و تيار السلعي ويتم حسب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية⁽⁸⁶⁾.

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن:

B : معامل الاستقرار النقدي

M: كمية النقود

Y: الناتج القومي الحقيقي

ويتحقق التوازن في الاقتصاد وفقاً لهذه المعادلة عند تساوي نسبة التغير في كمية النقود مع نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي بحيث تكون قيمة المعامل B متساوية للصفر ، أما إذا كانت نسبة التغير في كمية النقود أكبر من نسبة التغير في الناتج القومي، أي أن قيمة معامل الاستقرار النقدي B موجباً، فإن ذلك يدل على وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل أو اقتربت من الواحد الصحيح بحيث تزيد حدة الضغوط التضخمية كلما زاد المعامل عن الواحد الصحيح الموجب⁽⁸⁷⁾

ولتخليص ما سبق من هذه المعايير، يبدو أن جميعها جاءت بهدف قياس الفجوة التضخمية فقد جاء فائض المعروض النقدي وفائض الطلب النقدي كل على حدة، ولكن

⁸⁵ قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995-2013م) 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 41.

⁸⁶ الجلال . أحمد . دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن للفترة 1990م-2003م-) 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر. ص 32

⁸⁷ وادي. محمود. وآخرون. النقود والمصارف. 2010م. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان. ص 74.

معيار الاستقرار النقدي جاء ليربط بين المعيارين السابقين ليدرس كيفية الاستقرار النقدي عند تساوي نسبة التغير وكمية النقود مع نسبة التغير في الناتج القومي المتعلق بالطلب الكلي.⁽⁸⁸⁾

2.5 آثار التضخم

تنقسم آثار التضخم إلى قسمين هما : اجتماعية واقتصادية

2.5.1 الآثار الاقتصادية

تتجلى آثار التضخم من الناحية الاقتصادية في العديد من النواحي، ولاسيما أن أخطار التضخم أول ما تظهر اقتصادياً، وحتى عندما تمتد جذوره إلى الناحية الاجتماعية يكون المظهر الاقتصادي هو السائد فيها، وخاصةً على مسيرة التنمية الاقتصادية وأبرز هذه الآثار :

1. أثر التضخم على الأسعار

إن أول مظاهر التضخم التي يمكن رصدها وقياسها هو ارتفاع الأسعار على نحو تصاعدي مستمر، وهذا ينعكس سلبياً على القدرة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة من الموظفين والتقاعدين والعاملين في القطاع العام، بحيث تقلص قدرتهم على شراء السلع والحصول على الخدمات تدريجياً، وكلما ارتفعت الأسعار وبقيت دخولهم على حالها، كلما تقلصت قائمة السلع والخدمات التي يمكنهم الحصول عليها، بل قد يصل الأمر إلى الاقتصر على المواد الأساسية التي تضمن استمرار الحياة، ولكن ليس كل ارتفاع في الأسعار هو ارتفاعاً تضخimياً له الآثار المرضية السيئة، أو يقتصر ارتفاع الأسعار التضخمي فقط على حالة الخل في الطلب والعرض وذلك بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل؛ لأن زيادة الأسعار الذي يصاحب زيادة التشغيل قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل ، لا يمكن اعتبارها تضخماً، لذلك من المهم جداً معرفة الارتفاع التضخمي للأسعار والارتفاع المصاحب للتوسيع، ذلك لأن الارتفاع التضخمي ظاهرة غير مرغوب فيها، في حين أن ارتفاع الأسعار المصاحب للتوسيع والنمو الاقتصادي هي ظاهرة عادلة ومحببة في الأوساط الاقتصادية، كما أن ارتفاع الأسعار له بعداً اجتماعياً يتمثل في اتساع الفجوة بين الأغنياء

88 رجب. محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص 16.

والفقراء وهذا التفاوت ينذر بمخاطر على النسيج المجتمعي ويرسي قيمًا اجتماعيةً خطيرةً تؤدي بالمجمل إلى تراجع الأداء الاقتصادي وتسبب مزيدًا من عدم الاستقرار⁽⁸⁹⁾.

2. فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيمة

يتربّ على التضخم انخفاض قيمة النقود وإضعاف ثقة الناس في العملة، وقدان النقود لوظيفتها الأساسية كمخزن للقيمة، مما ينبع عن ذلك ميل الأفراد للاستهلاك وإنفاق ما لديهم من نقود وانخفاض ميلهم للادخار، طالما هناك انخفاض مستمر للنقد، فقد يؤدي التضخم إلى انخفاض الادخار النقدي ويشجع على الادخار العيني، أي الاحتفاظ بالسلع على شكل عمالات أجنبية تتمتع بنوع من الاستقرار بدلاً من النقود، بالإضافة إلى الاحتفاظ في صورة عمالات ذهبية وأجنبية، كما يؤدي التضخم إلى حالة من الادخار السلبي وذلك من خلال استخدام الأفراد لمدخراتهم التي تم تكوينها سابقاً قبل حدوث ارتفاعات الأسعار على أن الجانب الأكثر تأثيراً في الاقتصاد ويتمثل في إقدام أصحاب رؤوس الأموال في ظل الارتفاعات المتواتلة والمستمرة في الأسعار، ونقص العائد الذي يحققونه من استثماراتهم إلى تحويل أموالهم إلى خارج البلاد بهدف استثمارها في بلدان أقل تأثيراً بالضغوط التضخمية وبما يكفل تحقيق تلك الاستثمارات لعوائد مرتفعة⁽⁹⁰⁾.

وبناءً على ذلك فإن التضخم يؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي، والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط والفجوات التضخمية في الاقتصاد خاصةً عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادةً مماثلةً في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار⁽⁹¹⁾.

3. اختلال ميزان المدفوعات :

يزداد تأثير ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع عدد من الإجراءات التي تحاول منع تسرب المزيد من القوة الشرائية، ووضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد والذي

⁸⁹ قدح . ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995-2013م)

2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص 44

⁹⁰ الروبي. نبيل. نظرية التضخم، 1984م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 337.

⁹¹ زكي. رمزي. التضخم والتكييف الهيكلي في البلدان النامية، 1996م، دار المستقبل العربي . القاهرة، ص 601.

يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية وحدوث ارتفاعات متتالية في مستويات أسعار السلع المحلية في ظل محدودية الكميات المعروضة منها، مما يؤدي إلى الزيادة في معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلباً على ميزان المدفوعات، وحيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً، الأمر الذي يخفض من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها⁽⁹²⁾.

كما أن زيادة أسعار السلع المنتجة محلياً نتيجة التضخم تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة من الخارج وذلك بسبب انخفاض أسعار السلع الأجنبية مقارنة بأسعار السلع المنتجة محلياً⁽⁹³⁾.

4. توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني

تستهدف عملية التنمية الاقتصادية العمل على توسيع الطاقات الإنتاجية في قطاعات الاقتصاد كافةً، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية، من أجل توفير مختلف السلع سواءً كانت السلع استهلاكية أو سلع استثمارية، فيبرز حق الحكومة في وضع الخطط والبرامج الاقتصادية التي تستهدف توجيه الاستثمارات نحو تلك المجالات وذلك بهدف تحقيق الزيادة في المعدلات الإنتاجية، غير أن التضخم يقف حاجزاً دون تحقيق ذلك، فزيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية الضرورية يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع، وبالتالي تحقيق الأرباح للمنتجين، فأصحاب رؤوس الأموال يفضلون الاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تحقق لهم أرباحاً طائلةً، والتي تتميز بسرعة دوران رأس المال، أما المنتجون فيفضلون الاستثمار في المشروعات الاستهلاكية بسبب زيادة الطلب الكلي عليها⁽⁹⁴⁾.

والتضخم له تأثير كبير على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال، وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف المشروعات الاستثمارية التي تطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي الارتفاعات في

⁹² الروبي. نبيل. نظرية التضخم، 1984م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 345.

⁹³ الجلال . أحمد . دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن للفترة 1990م-2003م-2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر. ص 34.

⁹⁴ رجب. محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص 18.

مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية، وذلك نظراً للتغيير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، والتي تساهم في خلق صعوبات ومشاكل مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل الازمة لتحويل المشروعات بسبب التغيرات المستمرة في تكاليف اقتنائها، والذي يؤثر سلباً على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، مما يؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة بشكل متزايد وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية⁽⁹⁵⁾.

5. أثر التضخم على أسعار الفائدة

تتخذ بعض الإجراءات لأجل تشجيع أصحاب الديون (المقرضون) المتضررون من التضخم على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة، باعتبار معدل التضخم المتوقع، وذلك من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة بهدف تعويض الخسارة⁽⁹⁶⁾ ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، ويمكن أن يحسب هذا الأخير حسب معادلة فيشر كما يلي⁽⁹⁷⁾:

$$R = I - F$$

حيث أن:

$$R = \text{معدل الفائدة الحقيقي}$$

$$I = \text{معدل الفائدة الكلي}$$

$$F = \text{معدل التضخم}$$

⁹⁵ الحال. أحمد. دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن للفترة (1990م-2003م) 2006 رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 35

⁹⁶ قدح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م) 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص 46

⁹⁷ البياتي. طاهر. الشمري. خالد . مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزيئي والكلبي، 2011م، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، عمان ، الأردن، ص 266

6. أثر التضخم على المديونية

يعتبر التضخم له أثر كبير على المديونية في أي اقتصاد، فهو يساعد في تقسي قدر كبير من عدم اليقين حول المستوى الفعلي للمديونية، ويمكن أن يهدد هيكل الاقتصاد المحلي، والقطاع المالي بأكمله، ومن ناحية أخرى يمكن السيطرة عليه ضمن حدود معينة من خلال تصميم أدوات مالية لتجنب بعض الآثار السلبية، فإن الارتفاع المستمر في الأسعار يستفيد المدين ويضار الدائن لأن المدين يفترض مبالغ محددة ، التي يلتزم بتسديدها بدون زيادة أو نقصان، وفي انخفاض الأسعار يستفيد الدائن ويضار المدين، لأن الدائن يلتزم باستلام مبالغ محددة بدون زيادة أو نقصان⁽⁹⁸⁾.

2.5.2 الآثار الاجتماعية للتضخم

يؤدي التضخم دوراً كبيراً في التغيرات الاجتماعية ، ليس على الصعيد الاقتصادي فقط، بل على صعيد الأبعاد الاجتماعية، من حيث الحالة النفسية للأفراد، وحصول التمايز الاجتماعي، وتشكيل طبقات وسحق طبقات أخرى، ويمكن التطرق للنقط التالي :

1. إعادة توزيع الدخول واحترام التمايز بين الطبقات

يؤدي التضخم إلى الإخلال بين العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، وإلى سلخ جزء من القوة الشرائية الخاصة بأصحاب الدخول الثابتة، كما أنه يعتبر بمثابة فرض ضرائب جديدة لم يصوت عليها أي جسم شرعي، ومن جهة أخرى فإن التضخم يزيد من دخول بعض فئات المجتمع مثل المضارعين والذين يتعاملون في السوق السوداء، دون أن تقدم تلك الفئات أي خدمات مقابل تلك الزيادة التي حصلت عليها⁽⁹⁹⁾ كل ذلك بسبب تأثر دخول الأفراد بالمجتمع بشكل كبير نتيجة التضخم في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتواترة في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقي لفئة قليلة في المجتمع، تمثل فئة المنتجين

⁹⁸ قدح . ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995-2013م) 2015م، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية- غزة، ص46.

⁹⁹ العصار. رشاد. والحلبي. رياض. النقود والبنوك. 2010م. دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان. ص166.

وأصحاب رؤوس الأموال، نظراً للأرباح الطائلة التي يحققنها، والناجمة عن الزيادة في الطلب على منتجاتهم والتغيرات المستمرة في الأسعار⁽¹⁰⁰⁾.

ومن جهة أخرى، وفي الوقت نفسه، تزداد معاناة فئة ثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقة نتيجة ارتفاع معدلات التضخم⁽¹⁰¹⁾.

يعتبر احتدام التمايز الاجتماعي في أي اقتصاد من أسوأ الآثار الاجتماعية التي تنشأ بين الطبقات، فهناك طبقات اجتماعية تزداد ثراءً على ثرائها، والعكس من ذلك، هناك طبقات تزداد سوءاً على حالها ويطلق على هذا : التمايز الرئيسي، وبالإضافة إلى ذلك هناك تغيرات محسوسة تحدث بالأوضاع النسبية للشرائح الاجتماعية داخل الطبقة الواحدة يطلق عليها التمايز الأفقي⁽¹⁰²⁾ ويمكن القول بأنه ينبع عن التمايز الاجتماعي حدوث خلل بالبنية الاقتصادية القومي بحيث تتغير العلاقات النسبية للطبقات فيما بينها ،وبين الشرائح الاجتماعية المكونة لها، والتضخم يؤدي إلى تزاء فئة المنتجين نتيجة للعوائد والأرباح المتحققة من ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب الكلي على السلع، بالمقارنة مع الفئة الثانية : فئة أصحاب الدخول الثابتة ومعاشات التقاعد نظراً لانخفاض الدخول النقدية ،تظهر ظاهرة التمايز الطبقي فتظهر حالة من التوتر والتذمر الاجتماعي، الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع وبما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية، حيث يؤدي ذلك إلى تعطيل الإنتاج وزيادة نسبة الطاقة غير المستغلة في الاقتصاد القومي، وقد يتبع ذلك تفكك اجتماعي وبالتالي انهيار النظام الاقتصادي⁽¹⁰³⁾ .

¹⁰⁰ زكي رمزي. التضخم والتكييف الهيكلي في البلدان النامية، 1996م، دار المستقبل العربي القاهرة، ص582.

¹⁰¹ الجلال أحمد .دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن للفترة (1990-2003) 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، الجزائر، ص 36

¹⁰² Jemes, B. (2007). Public finance, Aid and post Conflict recovery,page49

¹⁰³ رجب. محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص 19.

2. تفشي الرشوة والفساد الإداري

تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد، وعجز نظام الأجر عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع، ومنها تفشي ظاهرة الرشوة فعادةً ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقة، وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقة، ويتم ذلك من خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم بعض الخدمات غير المشروعة نظير الحصول على مقابل مادي⁽¹⁰⁴⁾

وهناك آثار أخرى للتضخم ومنها⁽¹⁰⁵⁾:

- عدم الثقة بالنقد الوطنية.
- ضعف هيبة النظام السياسي وعدم ثقة الدول الأخرى بالتعامل مع النظام اقتصادياً.
- سوء تخصيص الموارد، حيث تتجه أغلبها إلى المضاربة والابتعاد عن الاستثمار الذي يؤدي إلى الإنتاج الحقيقي لزيادة عرض السلع، بل المضاربة على قطاع الأراضي والسيارات وكل ما يدر رحراً سريعاً.

2.5.3 المقريري وآثار التضخم

يعتبر المقريري من أوائل الكتاب الذين تكلموا عن أثر السياسة النقدية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأول من ربط بين السياسة النقدية والتضخم والتقلبات الاقتصادية (الأزمات والجماعات) حتى لقب المقريري بأبي النقد، وذلك بعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بالعالم الإسلامي في الفترة (1392-1404م)، حيث تحدث عن تدهور معيشة القراء إلى حد الموت، وتدهور أحوال جميع أصحاب الدخول الثابتة وصغار التجار، وبقيت أحوال كبار التجار وبعض المزارعين لم تتغير كثيراً، أما الحكام الذين قاموا بـكـمـيـات هـائلـة من

¹⁰⁴ قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م) 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص 47

¹⁰⁵ البياتي. طاهر. الشمرى. خالد . مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، 2011م، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، عمان ، الأردن، ص 267

الفلوس ليستفيدوا فقد خسروا أيضاً⁽¹⁰⁶⁾ واستشهد بالآية الكريمة «وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ»⁽¹⁰⁷⁾.

وتظهر آثار التضخم في حالة المعاملات التي تحدث وتبدأ في وقت وتستمر إلى أن تتم تصفيتها أو إعادة تقويمها في وقت آخر تنخفض فيه القوة الشرائية للنقد وبالتالي ترتفع الأسعار، وهو ما يؤثر بشكل إجمالي وغير مباشر على الاقتصاد، كما يؤثر بشكل مباشر على العلاقات بين المتعاملين، مثل الحقوق والالتزامات الناشئة عن الديون، وعدم قدرة أصحاب الدخول الثابتة على شراء احتياجاتهم، وظهور الأرباح الصورية، وتآكل رؤوس الأموال في المشروعات الاقتصادية، وعدم العدالة بين الشركاء في توزيع الأرباح، إلى غير ذلك من الآثار، وبالتالي فمعالجة هذه الآثار تعني قياس مخاطر انخفاض القوة الشرائية للنقد، وتحديد من سيتحملها من طرف المعاملات، وأخذ الحيطه لتلافي هذه الآثار مسبقاً، أو بنقلها إلى الغير، وغيرها من أساليب الحماية من المخاطر، ويتربى على ما سبق أنزان على درجة خطيرة من الأهمية⁽¹⁰⁸⁾:

1. إعادة توزيع الموارد الاقتصادية على نحو يبعدها عن التوزيع الأمثل، وهو ما يؤثر سلباً في نمو الناتج الحقيقي.
2. إعادة توزيع الدخل الحقيقي على نحو لا يرتبط بالكفاءة الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية

2.6 وسائل مكافحة التضخم

نظراً للخطورة التي يسببها التضخم على اقتصاديات الدول سواءً المتقدمة أو النامية، والآثار الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية التي تصاحب هذه الظاهرة، كان لا بد من التطرق للسياسات الاقتصادية المناسبة لعلاج هذه الظاهرة أو الحد من تفاقمها، وتخالف السياسات المتبعة لمكافحة التضخم في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة، نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة في كل منها، وتعرف السياسات الاقتصادية بأنها

¹⁰⁶ العاني. بقيةة . "التضخم النقدي وأثاره عند المقربين وفيشر حلقة (1)" 2020م، مجلة الاقتصاد الإسلامي عدد 473، ص 432.

¹⁰⁷ سورة فاطر، آية 43

¹⁰⁸ المرجع السابق ص 433

مجموعة الإجراءات والتدخلات التي تتخذها السلطات للتأثير على الأداء الاقتصادي بهدف تحقيق غايات معينة، ومنها السياسة النقدية والسياسة المالية⁽¹⁰⁹⁾.

وتعتبر السياسة النقدية والسياسة المالية ركيزتي السياسة الاقتصادية للدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية حسب الأولويات المقترحة من قبل الحكومة مثل: الاستقرار النقدي، ومكافحة التضخم، ومكافحة البطالة، والحد من العجز في ميزان المدفوعات. ومن أجل المحافظة على الاستقرار النقدي لا بد من انتهاج سياسة مالية ونقدية متزنة، تعمل بتنسيق مشترك ضمن الأدوات المتاحة لكليهما لتحقيق الأهداف المنشودة⁽¹¹⁰⁾.

2.6.1 السياسة النقدية

وتعرف بأنها مجموعة الأدوات التي يستطيع البنك المركزي ومن خلالها التأثير أو السيطرة على عرض النقد في سياق معالجة القضايا الاقتصادية والاختلالات المالية والنقدية من قبيل التضخم والبطالة والركود وغيرها⁽¹¹¹⁾.

وقد عرفها Kent بأنها مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقד بهدف بلوغ أهداف اقتصادية محددة لتحقيق الاستخدام الكامل، وكان هذا التعريف الضيق للسياسة النقدية، وأما مفهومها الواسع فهي مجموعة الإجراءات التي تتخذ من الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار توفير واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي - حجم وتركيب الدين الحكومي⁽¹¹²⁾.

وبشكل عام تستخدم السياسة النقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي وهما: سعر الفائدة وكمية النقود المتداولة (عرض النقود) حيث تستهدف البنوك المركزية من التحكم بها إلى

¹⁰⁹ المراقب الاقتصادي والاجتماعي. مفاهيم وتعريفات اقتصادية (عدد 16 - عدد 62)، 2020، رام الله، ص 34

¹¹⁰ نصر الله عبد الفتاح ، إصدار العملة الفلسطينية- الواقع والآفاق / 2000م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح- نابلس، ص 130.

¹¹¹ الوزني خالد، الرفاعي أحمد مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، ط 1999، 3، دار وائل للنشر والتوزيع/عمان، ص 304.

¹¹² البياتي .طاهر ، الشمري خالد. مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، ط 2، 2011، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، ص 354، عزومي. "آفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس النقد فلسطين كنظام للسياسة النقدية" 2011م، مجلة جامعة الأزهر ، سلسلة العلوم الإنسانية(8)، جامعة الأزهر، غزة، ص 1293.

التأثير في كمية القروض التي تمنحها المؤسسات المالية المختلفة للقطاع الأهلي وقطاع الأعمال. وفيما يلي بيان لأهم أدوات السياسة النقدية :

1. سعر إعادة الخصم **Discount-Rate Policy**

وهي من أدوات الرقابة الكمية وتعرف بأنها الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأدوات التجارية، والأدوات الحكومية للبنوك التجارية، فهو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، وكانت هذه السياسة منتشرةً في القرن التاسع عشر أوائل القرن العشرين⁽¹¹³⁾.

ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكمashية ،لذلك يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم الذي يتربّب عليه قيام البنوك التجارية برفع السعر الخاص بها (أي سعر الفائدة الذي تفرض به عمالئها)، ومعنى ذلك أن رفع تكلفة القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي قد أدى إلى رفع تكلفة القروض التي تقدمها تلك البنوك إلى عمالئها، وسوف يُقلل ذلك بدوره من رغبتهم في إجراء هذا الخصم والاقتراض من البنوك التجارية فينكمش حجم القروض ويُقلل حجم النقود المتداولة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ويُقلل الطلب على السلع والخدمات حتى يتوازن مع المعروض المتاح منها، وتقل بالتالي حدة الاتجاه التضخمي⁽¹¹⁴⁾، ويقوم البنك المركزي باتباع سياسة توسيعه لانعاش الاقتصاد، ومعالجة فجوة ركودية، فيقوم بتنحيف سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي. (أي يخفض سعر الخصم) مما يحفز البنوك على الاقتراض منه فتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الأفراد والفكرة هي أنه عند تنحيف سعر الخصم هو مؤشر للبنوك التجارية لتنحيف أسعار الفائدة فيها أيضاً، لأن البنوك تحصل على قروضها بأسعار منخفضة وهو يفرض بأسعار فائدة متدنية مما يزيد عرض النقد عبر آلية المضارعف وينتعش الاقتصاد⁽¹¹⁵⁾.

¹¹³ عبد الخالق. جودة، كريم. *أسسیات النقود والبنوك*. 1994م. القاهرة، مصر. ص 189.

¹¹⁴ قديح. ناريمان. *محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية* (1995-1994م).

2013م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص 48.

¹¹⁵ الوزني. خالد، الرفاعي أحمد . *مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق*، ط 3، 1999م، دار وائل للنشر والتوزيع. عمان، ص 307.

2. عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations

وهذه أيضاً من أدوات الرقابة الكمية، وتمثل هذه السياسة في عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي أيضاً، إذ يدخل البنك المركزي إلى السوق المالية بائعاً أو مشترياً للسندات بهدف تقليل أو زيادة مقدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي، إذ يقوم البنك المركزي ببيع السندات أثناء فترات التضخم الاقتصادي بهدف تخفيض كمية وسائل الدفع ثم تخفيض حجم الإنفاق النقدي ويدخل كمشتري أثناء فترات الركود والكساد الاقتصادي بهدف زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان ثم زيادة حجم الإنفاق النقدي وتنشيط الطلب الفعلي في السوق⁽¹¹⁶⁾.

3. نسبة الاحتياطي الإلزامي:

وهي آخر أدوات الرقابة الكمية، حيث يفرض البنك المركزي نسبة معينة كاحتياطي مقابل الودائع لديها حيث يحتفظ كل بنك بذلك النسبة لدى البنك المركزي كوديعة تحت الطلب، وذلك للحد من قدرة البنوك على خلق النقود عبر الديون، فعند اتباع سياسة انكمashية لمواجهة التضخم مثلاً، يفرض البنك المركزي نسبة عالية من الاحتياطي الإلزامي مما يقلل من قدرة البنوك على إيجاد النقود، وعند اتباع سياسة توسيعية لإنعاش الاقتصاد، يقوم البنك المركزي بتحفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي⁽¹¹⁷⁾، وتعتبر هذه الأداة من بين الثلاث أدوات السابقة الذكر أكثرها فاعلية واستخداماً في الاقتصادات النامية لأنها تحتاج إلى سوق نقدية ومالية متطرفة، ولأن آثارها فورية على حجم الأرصدة النقدية الفائضة التي تحتفظ بها البنوك التجارية⁽¹¹⁸⁾.

وللتلخيص ما سبق يعتقد الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن هذه الأدوات النقدية الثلاثة (الكمية) لا تؤثر على عرض النقود مباشرةً، وإنما تقوم بذلك بشكل غير مباشر، وذلك إما بتغيير قدرة البنوك على الاقتراض من خلال تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي أو تغيير سعر

¹¹⁶ البياتي. طاهر، الشمري. خالد . مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي ، ط2، 2011، عمان ، الأردن، ص357.

¹¹⁷ الوزني. خالد، الرفاعي أحمد . مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، ط3، 1999م، دار وائل للنشر والتوزيع، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان،ص208.

¹¹⁸ البياتي. طاهر، الشمري. خالد. مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي ، ط2، 2011م، دار وائل للنشر والتوزيع عمان ، الأردن، ص371.

إعادة الخصم الذي يتقاضاه البنك المركزي على قروضه للبنوك الأخرى أو بيع وشراء السندات الحكومية⁽¹¹⁹⁾.

4. أدوات الرقابة النوعية:

وتتمثل هذه الأدوات في قيام البنك المركزي في تحديد أسعار الفائدة على القروض، والسلف، وأسعار وفوائد التأخير، ووضع حد أعلى لبعض أنواع القروض المصرفية وتحديد المجالات والأنشطة التي يمكن للمصارف الاستثمارية ممارسة نشاطها الائتماني ضمنها، أي استبعاد المجالات والأنشطة التي لا يرغب البنك المركزي تمويلها من قبل المصارف التجارية، ولذا فإن استخدام أدوات الرقابة النوعية من قبل البنك المركزي يكون موجهاً نحو تنظيم عمليات الائتمان والاستثمار المصرفي، وتوجيهه الوجهة المناسبة لأهداف السياسة النقدية خصوصاً أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة⁽¹²⁰⁾.

5. أدوات الرقابة المباشرة

وهي الإجراءات والتدابير المباشرة التي يتخذها البنك المركزي، وذلك بهدف الرقابة على الائتمان المصرفي ومنها أسلوب الإقناع الأدبي، والمعنوي، وتقديم المشورة للبنوك التجارية، وكذلك النداءات والتحذيرات، ولكن هذه الأداة محدودة الفاعلية في البلاد حديثة العهد بالبنوك المركزية وهناك أداة أخرى وهي سياسة التعليمات والأوامر المباشرة، والملزمة، والصارمة، وغير الاختيارية؛ لأنها يترتب على مخالفتها عقوبات للبنوك التجارية، مثل إجبار البنك المركزي للبنوك التجارية بتحديد مقدار القروض، أو استخدام جزءاً من احتياطاتها وأصولها في شراء السندات الحكومية⁽¹²¹⁾.

ولو رجعنا بالزمن إلى حقبة تقي الدين المقريزي في القرن الخامس عشر لاكتشفنا أنه حاول أن يضع حلاً لمشكلة زيادة عرض النقود حيث طالب بأن تسُكَ من المعادن النفيسة حتى يتمكن تحديد كميتها وتقليل عرضها، نظراً لكون عرض هذه المعادن محدوداً، ورأى أن

¹¹⁹ حامد. أسامة. السياسة النقدية في ظل غياب عملية وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2000م، ورقة نقاش: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله فلسطين، ص20.

¹²⁰ الوزني. خالد، الرفاعي أحمد . مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، ط999،3م، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،ص311.

¹²¹ قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995-2013م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص50.

يقتصر السك على معدن واحد(إما الذهب أو الفضة) واستبعاد النحاس لأنه يؤدي إلى اختفاء التداول في المعادن النفيسة⁽¹²²⁾ .

2.6.2 السياسة المالية **Fiscal policy**

يمكن للسياسة أن تلعب دوراً في مواجهة الضغوط التضخمية من خلال تخفيف الطلب الكلي، وذلك باستخدام العديد من الأدوات المتاحة مثل الضرائب والادخار الإجباري وتخفيض الإنفاق العام وتوجيه الطلب نحو الاستثمارات وإيجاد حواجز إيجابية للاستثمارات المرغوبة⁽¹²³⁾.

ويقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة، وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (العام) بحيث تتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وترتكز السياسة المالية في تحليها للتضخم على فرضية أن ارتفاع الأسعار مرده إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وبالتالي فهي تعمل على تخفيف هذا الطلب بالتأثير على الاستهلاك الخاص والاستثمار والمصاريف العامة وال الصادرات⁽¹²⁴⁾ وتعلق السياسة المالية بمجموعة من الإجراءات الحكومية المرتبطة بجمع الضرائب والإنفاق العام (الموازنة الحكومية) وتتولى السلطة التنفيذية مهام تنفيذ السياسة المالية، وأهم أدوات السياسة المالية لتحفيز النشاط الاقتصادي يتمثل في زيادة الإنفاق العام، الذي هو أحد مكونات الطلب الكلي، ويتم ذلك إما عبر رفع الضرائب أو زيادة الدين العام (الإنفاق بالعجز)⁽¹²⁵⁾.

أ. الرقابة الضريبية

تعتبر هذه الأداة أكثر الأدوات فعاليةً في ضبط حركات التضخم والانكمash، ففي حالة التضخم تلجأ الحكومات إلى تقييم الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات

¹²² العاني. قتيبة. التضخم النقدي وآثاره عند المقريزي وفيشر حلقة (2) 2020، مجلة الاقتصاد الاسلامي عدد 474، ص 433.

¹²³ البياتي. طاهر، الشمري. خالد .مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، ط2، 2011، عمان ، الأردن، ص269.

¹²⁴ قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995-2013م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص50.

¹²⁵ المراقب الاقتصادي والاجتماعي .مفاهيم وتعريفات اقتصادية (عدد 16 - عدد 62)، 2020م.رام الله، ص34.

الضرائب الحالية، أو بفرض ضرائب جديدة، وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد، وهكذا يتم تحقيق الدولة لفوائض مالية من خلال زيادة حصيلة الضرائب والتي توجهها الدولة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجر الإشارة هنا إلى أن استخدام الضرائب يكون أكثر فاعليةً في الدول النامية، وذلك لأن تطبيقها لا يتطلب أسلوافاً ماليةً ونقيةً كما هو الحال في السياسة النقدية، حيث إن الضرائب تكون مرتبطة بدخول الأفراد بصورةٍ مباشرة، وتؤثر على قدرتهم الشرائية، غير أن فاعلية استخدام الضرائب كوسيلة مهمة لعلاج التضخم في الاقتصاد يعتمد على مدى وضوح الأوعية الضريبية، وتنامي الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات ومحدودية الهروب من سداد الضرائب⁽¹²⁶⁾.

ب- الرقابة على الإنفاق العام

ويتم استخدام هذه الأداة للحد من الضغوط التضخمية من خلال ضغط الإنفاق العام لتخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وخفض الإنفاق الاستهلاكي مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار، وكذلك تخفيض الإنفاق الاستثماري، والذي يؤدي ثماره في الدول المتقدمة، وأما الدول النامية فيعتبر ذلك محدود الفاعلية، وذلك بسبب ما تعيشه تلك البلدان من انخفاض حجم المشروعات الاستثمارية، لذا تلجأ البلدان النامية بهدف علاج الضغوط التضخمية إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات⁽¹²⁷⁾.

ت- إعادة توزيع الدين العام

في فترات التضخم تتدخل الدول ممثلةً بالبنك المركزي إلى السوق المالي للاقتراض من الجمهور عن طريق بيع السندات وذلك بسحب جزءاً كبيراً من الفائض النقدي من التداول لتخفيض الطلب الكلي على السلع نتيجة انخفاض القدرة الإنفاقية للأفراد مما يساعد في تخفيض مستويات التضخم، أما في حالة الركود الاقتصادي فيمكن للدولة أن تدخل في السوق

¹²⁶ البياتي. طاهر، الشمري. خالد .مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، ط2، 2011، عمان ، الأردن، ص388

¹²⁷ قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص51

المالي مشتريةً للسندات من الجمهور وذلك لزيادة العرض النقدي الذي يؤثر على الطلب الكلي إيجاباً وينشط الاقتصاد⁽¹²⁸⁾.

خلاصة الفصل الثاني

لقد تبينت وجهات النظر لكتاب والباحثين الاقتصاديين في تعريف التضخم، إلا أن أغلبية تلك الآراء تشير إلى حدوث ارتفاعات متتالية ومستمرة لمستوى العام للأسعار، فقد ارتبط التضخم منذ زمن بعيد بالاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد وخاصةً بين حجم الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) وبين حجم العرض الكلي الحقيقي من السلع والخدمات، ويختلف التضخم آثاراً كبيرةً وخطيرةً على اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والتي تعكس على الواقع المعيشي للناس وعلى مستويات النمو الاقتصادي، إلا أن المخاطر تزيد في الدول النامية عن الدول المتقدمة، وخاصةً لاختلالات البنية في اقتصاداتها، وارتفاع مستويات الاستهلاك تفوق أحياناً إجمالي الناتج المحلي للكثير من تلك البلدان، والتي أدت إلى تحفيز الطلب على الواردات، مما أدى إلى خضوع هذه الاقتصادات للتبعية، وتعرضها لموجات متتالية من الصدمات الاقتصادية ومنها التضخم المستورد والتضخم الناتج عن ارتفاع تكاليف الإنتاج حيث تعتمد الدول النامية على نسبة كبيرة من إنتاجها على المواد الخام المستوردة من الخارج، ولأجل ذلك يعتبر التضخم في البلدان النامية تضخماً ناتجاً عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها مما يساهم في خلق فجوة فائض طلب تساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، خلافاً للتضخم في البلدان المتقدمة الذي يوصف بأنه تضخم تكاليف ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج والتي تعود لارتفاع الأجور بغض النظر عن الإنتاجية، ونظرًا لاختلاف طبيعة التضخم في الدول المتقدمة والنامية، تتوعد وتبينت سبل العلاج لتلك الظاهرة والتي تعتمد على السياسات الاقتصادية، والنقدية، والمالية .

والاقتصاد الفلسطيني بالإضافة إلى كونه يعاني من معوقات الدول النامية، إلا أنه يعاني أيضاً من معوقاتٍ إضافيةً : منها عدم وجود عملة وطنية وعدم وجود سياسة نقدية، وعدم وجود بنك مركزي، واتفاقية باريس التي تقييد كثير من السياسات النقدية، بالإضافة إلى تأثيرها بالتضخم. المستورد من إسرائيل الذي يعني بالسلع النهائية، ولكن أيضاً يتضخم ارتفاع التكاليف بسبب استيراد أغلب المواد والسلع الوسيطة والأولية من إسرائيل، أو عبر إسرائيل.

¹²⁸ البياتي. طاهر، الشمري. خالد . مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، ط2، 383، عمان ، الأردن، ص 2011

الفصل الثالث | الاقتصاد الفلسطيني واتفاق باريس

نبذة تاريخية عن الاقتصاد الفلسطيني

3.1 المقدمة

يعتبر اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة من الاقتصادات الناشئة التي تواجه مجموعةً من العوائق والتحديات، وأهمها الاحتلال وتضييقاته، وكذلك ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض معدلات الدخول، وصغر حجم السوق وضعف الإنتاج، وكذلك يواجه الاقتصاد الفلسطيني بنية تحتيةً ماديةً واجتماعيةً مدمرةً خلفتها سنوات الاحتلال الإسرائيلي، وخاصةً أن سلطات الاحتلال لم تكن تهتم ببناء البنية التحتية الفلسطينية بقدر ما كان يهتم بتدميرها، ويخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بفعل السياسات الإسرائيلية .

3.1.1 الاقتصاد الفلسطيني بين 1967م-1994م

منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967م، عملت إسرائيل - سلطات الاحتلال - وبشكل مبرمج ومخطط على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وتكريس تبعيته وجعله خاضعاً وضعيفاً وغير قادر على المنافسة وتركز نشاطه الأساسي في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي بكل تفاصيله من خلال تحكم إسرائيل الكامل بالمعابر والمنافذ وعمليات الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى ضربها وتدميرها للبني التحتية مما شكل عقبةً رئيسةً أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني⁽¹²⁹⁾.

ولقد عممت إسرائيل بعد احتلالها عام 1967م إلى تقييد وعرقلة التجارة الفلسطينية مع بقية بلدان العالم منذ أن أصبحت المناطق الفلسطينية تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، وأجبرتها على روابط اقتصادية غير متكافئة معها في اتحاد جمركي أحادي الجانب ، وطبقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تراوحت نسبة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل في الفترة 1967-1993م من 80%-85% من إجمالي الصادرات الفلسطينية ، بينما تراوحت نسبة الواردات الفلسطينية من إسرائيل من إجمالي الواردات في السنوات ذاتها بين 80%-90%⁽¹³⁰⁾.

¹²⁹ حلس. رائد . سياسات الانفكاك الاقتصادي الفلسطيني من التبعية مع الاحتلال الإسرائيلي، 2019م مركز الأبحاث Prc. Ps. www. Prc. Ps. غزة.

¹³⁰ الأونكتاد: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2012) تقرير بعنوان ، الاقتصاد الفلسطيني وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، 2012، نيويورك، جنيف، ص 12.

وقد عممت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ 1967م إلى فرض سلسلة من القيود تمثلت في مصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات، وتحويل المياه، والاستيلاء على المعابر البرية والبحرية، والجوية، واستطاعت دمج الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها⁽¹³¹⁾، بل وورد في أول تقرير أصدرته هيئة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الضفة والقطاع عام 1990م بأن المناطق الفلسطينية هي سوق مكمل للبضائع والمنتجات الإسرائيلية من جانب، ومصدر عوامل الإنتاج وبخاصة العمالة غير الماهرة من جانب آخر⁽¹³²⁾.

وبعد احتلال 1967م قامت إسرائيل مباشرةً بتشكيل لجنة اقتصادية من بنك إسرائيل المركزي وللجنة الإحصاء المركزية، وذلك بهدف ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وجعله سوقاً للسلع الإسرائيلية⁽¹³³⁾، وتأكد الباحثة سارة روبي أن السياسة الإسرائيلية حينها لم تكن تحركها العقلانية الاقتصادية بصورة أساسية، بل الأيديولوجيا السياسية، وكانت هذه الأيديولوجيا ترفض مفهوم السيادة الفلسطينية وتمقته وترفض أي نهج يشجع على تحقيقها وبخاصة التنمية الاقتصادية، لذلك اعتمدت الحكومة الإسرائيلية سياسة الإفقار التنموي المبني على الاحتواء البنوي للاقتصاد المحلي الفلسطيني⁽¹³⁴⁾.

وقد أعادت إسرائيل هيكلة شروط التبادل التجاري للأراضي الفلسطينية؛ حيث حددت السلع الفلسطينية التي يسمح بتصديرها إلى إسرائيل وفرضت عليها تعرفة جمركية عالية، بينما سمح لليهوديين بتصدير ما يشاؤن للسوق الفلسطيني، وبدون تعرفة جمركية، وقد حولت هذه البنية التجارية اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة فعلاً إلى ساحة مغرقة بالبضائع

¹³¹ ديراوي. سلمان. "العلاقات الاقتصادية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في تطورها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية- آفاق مستقبلية" - 2014م، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات عدد 6، جامعة القدس المفتوحة، غزة، ص 388.

¹³² حميم مسيف، قزمار عصمت، ربيع إسلام (2020م) الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله. فلسطين، ص 6.

¹³³ سرداح. خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص 31.

¹³⁴ روبي. سارة. قطاع غزة، السياسة الاقتصادية للإفقار التنموي، 2019م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص 141.

الإسرائيلية، حيث مثلت في تلك الفترة ثاني أكبر سوق للبضائع الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وكان لذلك تأثيراً مهماً⁽¹³⁵⁾.

1. القضاء على كثير من الصناعات والحرف الفلسطينية الصغيرة ، حيث أن نصف ما كان يستورد من إسرائيل كان يصنع محلياً، وتوقف تصنيعه بحكم المنافسة غير المتكافئة.

2. الاعتماد الكبير على إسرائيل كشريك تجاري شبه وحيد.

وتحكمت إسرائيل في فرض الضرائب والتي كانت تصب في مصلحة إسرائيل ومتجاهلة المصلحة الفلسطينية، وهذا زاد الأعباء على المستورد الفلسطيني حيث أصبحت إسرائيل هي المتحكم الأكبر في قطاع التجارة الخاصة ، مما أضعف القدرة التنافسية للبضائع الفلسطينية⁽¹³⁶⁾.

وقد أدت سياسة الإغلاق الإسرائيلية إلى إلحاق أضرار فادحة بالاقتصاد الفلسطيني، وبنيته الإنتاجية منذ الأشهر الأولى للاحتلال في عام 1967م ، وفتحت إسرائيل الباب على مصراعيه للعمالة الفلسطينية للعمل داخل إسرائيل خصوصاً في قطاع الإنشاءات مستخدمةً كافة وسائل الإغراء لهم من أبرزها دفع أجور تزيد عن ضعف مستوى الأجور في الأراضي الفلسطينية، وتأمين المواصلات، والخدمات الطبية في كثير من الحالات، فضلاً عن تحديد ساعات العمل بثمان ساعات يومياً، مما أدى إلى هجرة العمال إلى إسرائيل وخاصةً الماهرة منها، وأدى ذلك إلى زيادة الاستهلاك في السوق الفلسطيني وزيادة الواردات من إسرائيل⁽¹³⁷⁾.

وكان لاندلاع الانتفاضة الأولى 1987م أثراًها حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بأكثر من الثلث بين العامين 1987-1990م وارتفعت نسبة البطالة إلى حوالي 50% بحلول العام 1990م⁽¹³⁸⁾.

¹³⁵ جمیل. مسیف، قزمار . عصمت، ریبع إسلام . الانفکاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية، 2020م، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله. فلسطين، ص30.

¹³⁶ سرداح. خليل . الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص 21

¹³⁷ سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي الأول، 1995، رام الله، فلسطين، ص 7-8

¹³⁸ جمیل. مسیف، قزمار . عصمت، ریبع إسلام . الانفکاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية، 2020م، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله. فلسطين، ص36.

وأما النواحي النقدية موضوع هذا البحث، فقد عملت إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية إلى السيطرة عليها، وذلك عبر إصدارها العديد من الأوامر العسكرية الهدافـة إلى تقييد النشاط النقدي والمالي وإحكام السيطرة والرقابة عليه، ومن أبرز هذه الأوامر "الأمر العسكري رقم 47 الذي نص على إغلاق جميع فروع المصارف العربية العاملة في فلسطين، في الوقت الذي سمحـت بفتح فروع المصارف الإسرائـيلية التي عملـت على تحويلـالجزء الأكـبر من مـدخلـات الاقتصاد الفلسطيني لمصلحة الاقتصاد الإسرائـيلي، والأمر العسكري 79 الذي أصبحـت بموجـبه العملـة الإسرائـيلية عملـة رسمـية متـداولـة في الأراضـي الفلسطينـية⁽¹³⁹⁾.

ووفقاً لـتقريرـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لـغرب آسـيا الـاسـكـوا فقد منـحتـ السـلـطـاتـ العسكريـةـ عنـ طـرـيقـ مـدقـقـ المـصـارـفـ سـلـطـةـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ الـعـلـمـاتـ المـصـرـفـيـةـ وـالـنـقـدـيـةـ بـمـاـ فـيـهـاـ تـرـاـخـيـصـ المـصـارـفـ وـالـمـعـاـمـلـاتـ الـتـيـ تـجـرـيـ بـالـنـقـدـ الـأـجـنبـيـ،ـ وـقـدـ أـخـضـعـتـ بـالـتـدـرـيـجـ الـأـشـطـةـ الـمـالـيـةـ وـالـنـقـدـيـةـ فـيـ الـضـفـةـ الـغـرـيـبـةـ وـقـطـاعـ غـزـةـ لـالـأـحـكـامـ الـتـيـ تـنـصـ عـلـيـهـ الـقـوـاعـدـ وـالـلـوـائـحـ الـإـسـرـائـيلـيـةـ،ـ مـعـ تـعـدـيلـ الـقـوـانـينـ وـالـلـوـائـحـ الـمـالـيـةـ الـأـرـدـنـيـةـ وـالـمـصـرـيـةـ الـتـيـ كـانـتـ سـارـيـةـ الـمـفـعـولـ قـبـلـ عـامـ 1967ـ،ـ أـمـاـ الـقـدـسـ الـشـرـقـيـةـ فـقـدـ وـضـعـتـ تـحـتـ السـيـطـرـةـ الـمـبـاـشـرـةـ لـالـتـشـرـيـعـاتـ الـمـالـيـةـ الـإـسـرـائـيلـيـةـ السـارـيـةـ دـاـخـلـ حـدـودـ إـسـرـائـيلـ بـعـدـ عـامـ 1948ـ⁽¹⁴⁰⁾ـ،ـ وـبـالـنـسـبـةـ إـلـىـ اـسـتـخـدـامـ الـنـقـودـ وـتـدـاـولـهـاـ فـيـ الـمـنـاطـقـ الـمـحـتـلـةـ فـقـدـ سـمـحـتـ سـلـطـاتـ الـاـحـتـلـالـ الـإـسـرـائـيلـيـ مـنـ بـدـاـيـتـهـ باـسـتـمـرـارـ تـدـاـولـ الـدـيـنـارـ الـأـرـدـنـيـ،ـ إـضـافـةـ إـلـىـ الـعـلـمـةـ الـإـسـرـائـيلـيـةـ (ـالـلـبـرـةـ ثـمـ الشـيـكـلـ)⁽¹⁴¹⁾ـ وـبـعـدـ عـامـ 1986ـ سـمـحـتـ إـسـرـائـيلـ بـإـعـادـةـ اـفـتـاحـ بـنـكـ الـقـاـهـرـةـ عـمـانـ وـسـمـحـ لـهـ بـتـحـوـيلـ الـدـيـنـارـ إـلـىـ الشـيـكـلـ بـالـأـسـعـارـ الـرـسـمـيـةـ فـأـصـبـحـ هـنـاكـ عـلـمـتـانـ لـلـتـدـاـولـ،ـ وـلـكـنـ كـانـتـ أـعـمـالـهـ مـقـيـدـةـ مـنـ قـبـلـ الـاـحـتـلـالـ وـمـحـصـوـرـةـ فـقـطـ فـيـ تـسـهـيلـ الـعـلـمـ التـجـارـيـ بـيـنـ الـطـرـفـيـنـ وـحـفـظـ وـدـائـعـ الـمـوـاـطـنـيـنـ فـقـطـ دـوـنـ

¹³⁹ عـطـالـهـ .ـ مـحـمـدـ .ـ اـسـتـعـدـادـاتـ سـلـطـةـ الـنـقـدـ الـفـلـاسـطـيـنـيـةـ لـإـصـدارـ عـلـمـةـ وـطـنـيـةـ،ـ 2014ـ،ـ وـرـشـةـ

الـعـلـمـ الـدـولـيـةـ حـولـ الـعـلـمـةـ الـفـلـاسـطـيـنـيـةــ دـائـرـةـ الـأـبـحـاثـ وـالـسـيـاسـاتـ الـنـقـدـيـةـ،ـ جـامـعـةـ الـخـلـيلـ،ـ صـ6ـ

¹⁴⁰ الـإـسـكـواـ:ـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـلـجـنـةـ الـإـقـتـصـادـيـةـ وـالـإـجـتمـاعـيـةـ لـغـرـبـ آـسـياـ،ـ الـقـطـاعـ الـمـالـيـ الـفـلـاسـطـيـنـيـ،ـ فـيـ ظـلـ الـاـحـتـلـالـ الـإـسـرـائـيلـيـ،ـ 1987ـ،ـ جـنـيـفـ،ـ الـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ،ـ صـ41ـ

¹⁴¹ أـبـوـ الـرـبـ .ـ مـحـمـودـ .ـ الـإـقـتـصـادـ الـفـلـاسـطـيـنـيـ،ـ 1990ـ،ـ جـامـعـةـ النـجـاحـ الـوـطـنـيـةــ نـابـلـسـ،ـ صـ512ـ

استثمارها⁽¹⁴²⁾، وأما في قطاع غزة فقد أعلن الاحتلال عدم قانونية الجنيه المصري وسحبه من التداول، وبذلك بقيت العملة الإسرائيلية السند القانوني الوحيد في قطاع غزة⁽¹⁴³⁾.

¹⁴² النقيب فضل . الاقتصاد الفلسطيني في الضفة وغزة، مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل، 1997م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، بيروت، ص 27

¹⁴³ نصر الله. عبد الفتاح. إصدار العملة الفلسطينية- الواقع والآفاق، 2000م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح- نابلس، ص 28

3.1.2 الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية 1994-1999م:

لقد نشأت السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو 1993م أو ما يسمى باتفاق السلام المرحلي، واستكمالاً للاتفاق تم التوقيع على عدة ملاحق من ضمنها الملحق الاقتصادي (بروتوكول باريس) وهذا الأخير جاء لينظم العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية ودولة الاحتلال "ويمكن القول أنه من حيث الشكل والمضمون، رسم هذا الاتفاق تبعية السياسات الاقتصادية الرئيسة، المالية، التجارية والنقدية وكل اشتراكاتها الاجتماعية لإسرائيل، وهذا ورثت السلطة آثاراً اقتصاديةً تقوم على تبني إنتاجية مشوهة، وتفقر إلى الحد الأدنى من الإمكانيات والنمو والتنمية⁽¹⁴⁴⁾.

وقد وصف نائب بلدية القدس المحتلة سابقاً مريون بنفستي العلاقة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بين عامي 1994-1999م بأنها تهدف إلى أن يتحقق في الاقتصاد الفلسطيني "الثراء الفردي والفقر الوطني، وقد تميز هذا الاقتصاد بميزتين⁽¹⁴⁵⁾ :

1. جزءٌ كبيرٌ من اليد العاملة الفلسطينية تعمل في الاقتصاد الإسرائيلي.
2. يبلغ حجم الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل نسبةً كبيرةً من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

وعلى صعيد الاقتصاد الكلي فقد شهدت السنوات 1994-1999م نمواً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي وصل 69% وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27% ليصل 1683 دولاراً، فيما ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة 39% ليصل إلى 2000 دولاراً⁽¹⁴⁶⁾، وقد بدأ الاقتصاد الفلسطيني في التطور والنمو بعد تسلمه السلطة الفلسطينية زمام الأمور، وذلك بسبب الدعم المالي المقدم من قبل المجتمع الدولي لتأهيل البنية التحتية والبناء المؤسسي لدفع عملية الاقتصاد إلى الأمام، وبلغ متوسط الناتج

¹⁴⁴ سرداح. خليل . الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص 35.

¹⁴⁵ جمیل. مسیف، قزمار. عصمت، ربیع إسلام. الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهیم النظریة والإمکانات العمليّة، 2020م، معهد أبحاث السياسات الاقتصاد الفلسطيني (ماس). رام الله. فلسطین، ص 2.

¹⁴⁶ المرجع السابق، ص 41.

الم المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية في هذه الفترة 9.12% وذلك انعكاساً لموافق المجتمع الدولي وتقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية⁽¹⁴⁷⁾.

جدول (3:1) لأهم المؤشرات الاقتصادية في الفترة 1994م-1999م

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999
(مليون دولار) ⁽¹⁴⁸⁾ GDP	3080.7	3300	3340.1	3830	4379	4741.6
(النمو أو التراجع) ⁽¹⁴⁹⁾	-	7.12	1.22	14.67	14.33	8.28
نصيب الفرد من GDP دولار ⁽¹⁵⁰⁾	1438.1	1434.6	1369.9	1487.5	1645.2	1723.9
(النمو أو التراجع) ⁽¹⁵¹⁾	-	0.24-	4.51-	8.58	10.60	4.78
معدل البطالة ⁽¹⁵²⁾	-	18.2	23.8	20.3	14.4	11.8
الفائض أو العجز بعد المنح(مليون دولار) ⁽¹⁵³⁾	-	-	135.1-	54.7-	30	4.6
معدل التضخم ⁽¹⁵⁴⁾	-	63.93	70.84	75.86	80.1	84.54

قد يوح ناريمن. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995-1996)¹⁴⁷

. 56-55 ص ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية - غزة، 2013م

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2012-1994¹⁴⁸

من احتساب الباحثة ناريمن قد يوح (قد يوح 2015-2012)¹⁴⁹

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2012-1994¹⁵⁰

من احتساب الباحثة ناريمن قد يوح (قد يوح 2015-2012)¹⁵¹

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015م) مسح القوى العاملة التقرير السنوي 2014¹⁵²
سلطة النقد [Http://www.pma.ps](http://www.pma.ps)

الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الفلسطينية (أساس نقد) سلطة النقد الفلسطينية¹⁵³
[Http://www.pma.ps](http://www.pma.ps)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . الأسعار والأرقام القياسية النشرة السنوية 2013-2014¹⁵⁴
[Http://www.pebs.gov.ps](http://www.pebs.gov.ps)

3.1.3 الاقتصاد الفلسطيني في الفترة 2000-2011م

مع بداية انتفاضة الأقصى سبتمبر 2000م أصيّب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام نتيجة الإجراءات العدوانية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، واستمر ذلك حتى نهاية 2002م، وانعكس هذا سلباً على النشاط الاقتصادي، حيث بلغ متوسط تراجع الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 10.12% خلال الفترة 2000-2002م⁽¹⁵⁵⁾، وبعد تحقيق نمواً حقيقياً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي خلال تسعينيات القرن الماضي بلغ في المتوسط 8%， واجه الاقتصاد الفلسطيني نكسةً عميقةً في بداية القرن الجديد أدت إلى انخفاض الناتج المحلي بنحو 20% من قيمته الحقيقة (من 4.146 مليار دولار إلى 3.301 مليار دولار بأسعار 2004) خلال الفترة 2000-2002م ، وارتفعت معدلات البطالة بنحو 16.9% (من 14.3%⁽¹⁵⁶⁾ إلى 31.2%)، وقامت السلطات الإسرائيلية عدة مرات بوقف تحويل عائدات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية تبعاً للتطورات السياسية مخالفةً بروتوكول باريس حيث قامت السلطات الإسرائيلية بوقف تحويل عائدات الضرائب إلى السلطة مع بداية الانتفاضة الثانية لمدة عامين ولمدة 16 شهراً عقب فوز حماس في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني من عام 2006م ، مما أوقع الاقتصاد الفلسطيني في أزمة اقتصادية حادة⁽¹⁵⁷⁾، ولكن مع بداية عام 2004 عاد الهدوء النسبي للأراضي الفلسطينية ، وبدأ الاقتصاد الفلسطيني بالتعافي حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية في الفترة 2003-2005م 11.72% ويرجع هذا النمو لتخفييف القيود المفروضة على حركة البضائع، والإفراج عن الأموال المحتجزة لدى الاحتلال، ثم ما لبث أن عاد لحالة التدهور في أعقاب الانتخابات التشريعية في عام 2006م، وما تبعها من حصار إسرائيلي، وعدم تحويل المستحقات للسلطة الفلسطينية من العائدات الضريبية، وتقليل المساعدات الدولية، فتراجع الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية في عام 2006م بمعدل 3.9% بينما كان حقق نمواً معدله

¹⁵⁵ قديح . ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995-2013م)، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية- غزة، ص56.

¹⁵⁶ عبد الله. سمير وآخرون. الشمول المالي في فلسطين، 2016م، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) رام الله فلسطين، ص10.

¹⁵⁷ <http://www.Imf.Org.7>* - كوك. يودو. وقسيس حنا ، 2011م ، ص5

6.335% في الأعوام التي سبقت 2007م و2008م⁽¹⁵⁸⁾ وفي أعقاب حرب 2008م على غزة عانى الاقتصاد الفلسطيني من انتكasaة كبيرة ولحق بالقطاع خسائر مادية واقتصادية أصابت الاقتصاد الغزي بالشلل التام، الأمر الذي انعكس على مجمل الاقتصاد الفلسطيني، وعلى سبيل المثال، بلغت الصادرات الفلسطينية عام 2008م أقل من الثلث قبل تسع سنوات وزيادة الواردات بنسبة 36% وانخفاض الصادرات عكس تآكل القدرة الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع عام 2000م⁽¹⁵⁹⁾.

ثم شهدت الفترة 2009م-2011م استقراراً سياسياً واقتصادياً نسبياً، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 7.54%⁽¹⁶⁰⁾.

وأخيراً معدلات الأسعار والتضخم موضوع هذه الدراسة، فقد واصلت خلال هذه الفترة 2000م-2011م ارتفاعها في الأراضي الفلسطينية، حيث وصلت في عام 2008م إلى 166.2 نقطةً على اعتبار أن 1996م هي سنة الأساس حيث ارتفع في عام 2008م لـ 9.3% مقارنةً مع 1.3% في عام 2007م، وعكس هذا الارتفاع بشكل واضح الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية والمحروقات⁽¹⁶¹⁾، وكذلك بسبب ارتفاع أسعار الواردات من إسرائيل من جهة ونقص المعروض من السلع نتيجة للإغلاقات المتكررة من جهة أخرى⁽¹⁶²⁾، ويرى الباحث محمد رجب أن ارتفاع الأسعار يعود إلى مستويات التضخم في إسرائيل⁽¹⁶³⁾.

¹⁵⁸ قديح ناريمن. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 57-58.

¹⁵⁹ Brynen Rex (2008) Public Finance, Conflict and State bulding. The Case of Palestine, Center on International . Cooperation McGill University. Page11.

¹⁶⁰ قديح . ناريمن. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 58.

¹⁶¹ سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي، 2008م، رام الله ، فلسطين، ص 38-39.

¹⁶² سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي الأول، 1995م، رام الله ، فلسطين، ص 25

¹⁶³ رجب . محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص 93.

جدول (3:2) لأهم المؤشرات الاقتصادية في الفترة 2000-2011م

السنة	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م
مليون دولار GDP ⁽¹⁶⁴⁾	4335.9	3932.2	3441.1	3923.4	4329.2	4796.7
النحو أو التراجع % ⁽¹⁶⁵⁾	8.56-	9.31-	12.49-	14.02	10.34	10.8
نصيب الفرد من GDP دولار ⁽¹⁶⁶⁾	1526.7	1345	1143.7	1267	1358.1	1459.4
النحو أو التراجع ⁽¹⁶⁷⁾	11.55-	11.90-	14.97-	10.78	7.19	7.46
معدل البطالة ⁽¹⁶⁸⁾	14.3	25.3	31.2	25.5	26.8	23.5
الفائض العجز المالي بعد المنح امليون دولار ⁽¹⁶⁹⁾	218.8-	315.6-	306.6-	268-	-125	275-
الرقم القياسي لأسعار المستهلك ⁽¹⁷⁰⁾	86.9	87.97	92.99	97.08	100	104.11
معدل التضخم % ⁽¹⁷¹⁾	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مليون دولار GDP ⁽¹⁷²⁾	4609.6	4913.4	5212.1	5663.6	6122.3	6882.3

¹⁶⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2012م

¹⁶⁵ من احتساب الباحثة ناريمان قديح (قديح 2015-112)

¹⁶⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2012م

¹⁶⁷ من احتساب الباحثة ناريمان قديح (قديح 2015-112)

¹⁶⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015) مسح القوى العاملة التقرير السنوي 2014، سلطة النقد [Http://www.pma.ps](http://www.pma.ps)

¹⁶⁹ الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الفلسطينية (أساس نفدي) ، سلطة النقد الفلسطينية <Http://www.pma.ps>

¹⁷⁰ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . الأسعار والأرقام القياسية . النشرة السنوية 2013-2014

<http://www.pebs.gov.ps> /الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

¹⁷¹ المراقب الاقتصادي والاجتماعي (2015) العدد 34- ص 59-60

¹⁷² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2012م

12.41	8.1	8.66	6.08	6.59	3.9-	النمو أو التراجع ^{173%}
1752.5	1606.4	1529.8	1449.1	1406	1360.1	نصيب الفرد من GDP دولار ¹⁷⁴
9.09	5.01	5.57	3.07	3.37	6.8-	النمو أو التراجع ^{175%}
20.9	23.7	24.5	26.6	21.7	23.7	معدل البطالة ¹⁷⁶
94.3-	144.4-	425.5-	270.1	61	34	الفائض العجز المالي بعد المنح امليون دولار ¹⁷⁷
132.71	129	124.34	121.01	110.12	108.11	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ¹⁷⁸
2.88	3.75	2.75	9.9	1.9	3.8	معدل التضخم ¹⁷⁹

¹⁷³ من احتساب الباحثة ناريمان قديح (قديح 2015م-112)

¹⁷⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2012م

¹⁷⁵ من احتساب الباحثة ناريمان قديح (قديح 2015م-112)

¹⁷⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015م) مسح القوى العاملة التقرير السنوي 2014، سلطة النقد [Http://www.pma.ps](http://www.pma.ps)

¹⁷⁷ الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الفلسطينية (أساس نفدي) ، سلطة النقد الفلسطينية [Http://www.pma.ps](http://www.pma.ps)

¹⁷⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . الأسعار والأرقام القياسية . النشرة السنوية 2013-2014 <http://www.pebs.gov.ps>

¹⁷⁹ المراقب الاقتصادي والاجتماعي (2015م) العدد 34- ص 59-60

3.2 بروتوكول باريس في المجال النقدي

لقد أسفرت مفاوضات السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية في 29/4/1994م، ويتضمن هذا الاتفاق إحدى عشرة مادة، وثلاث قوائم سلعية، وأما المادة موضوع دراستنا التي حددت الترتيبات النقدية خلال الفترة الانتقالية لمناطق السلطة الفلسطينية وعلاقتها مع الحكومة الإسرائيلية فهي المادة الرابعة من البروتوكول الاقتصادي حيث ينص البند الأول فيها: **ستتني السلطة الفلسطينية سلطة نقد PMA في المناطق، وستتمتع هذه السلطة بصلاحيات ومسؤوليات لتنظيم وتنفيذ السياسات المالية ضمن الوظائف المذكورة في هذه المادة "وينص البند الخامس "ستعمل السلطة النقدية بمثابة مقرض وملاذ أخير للنظام المالي في المناطق، وأما البند العاشر: سيكون الشيكل الإسرائيلي واحداً من العملات المتداولة في المناطق، والبند الخامس عشر : "سيكون للسلطة النقدية الفلسطينية حق تحويل الشواكل الفائضة من البنوك العاملة في المناطق إلى بنك إسرائيل إلى عملة أجنبية⁽¹⁸⁰⁾ ويمكن الحديث عن ثلات نقاط مهمة في إطار المادة الرابعة من بروتوكول باريس⁽¹⁸¹⁾ :**

1 إنشاء سلطة النقد الفلسطينية للقيام بجميع وظائف البنك المركزي، بدون أهم وظيفة له، ألا وهي إصدار العملة الوطنية، وبالتالي أفقدت سلطة النقد إمكانية تفعيل السياسة النقدية، سواء في التحكم في عرض النقد أو في تحديد سعر الفائدة⁽¹⁸²⁾ وتحددت أهداف سلطة النقد فيما يلي⁽¹⁸³⁾ :

- أ- الإشراف على عمل القطاع المالي، وكذلك تنظيم مهنة الصرافة.
- ب- تنفيذ السياسة النقدية والمالية للسلطة الفلسطينية حسب الاتفاق.

¹⁸⁰ الشعيبى. هالة. ورقة عمل: بروتوكول باريس الاقتصادي، مراجعة الواقع النظيفي، 2013، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) رام الله فلسطين، ص45.

¹⁸¹ للاطلاع على بنود اتفاق باريس راجع الرابط <http://muqtafi.birzait.edu/InterDocs/txt/352.htm>

¹⁸² مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (1994م) بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (الاتفاقية الاقتصادية الإسرائيلية) 1994م، الدائرة الاقتصادية. نابلس، ص67.

¹⁸³ سرداح. خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص36.

ت- الإشراف على الدين العام وميزان المدفوعات.

ث- إصدار العملة الوطنية في الوقت المناسب وعند اتفاق أطراف الاتفاق.

2. استمرار استخدام الشيكل الإسرائيلي في مناطق السلطة الفلسطينية كإحدى العملات الرئيسية المتداولة ، وبدون مطالبة الحكومة الإسرائيلية بأي مبالغ مقابل استخدام العملة الإسرائيلية، والتي تعود فائدتها استخدامها على البنك المركزي الإسرائيلي، حيث كان من المفروض على السلطة المطالبة بها والتي لا تقل عن 61 مليون دينار أردني سنويًا⁽¹⁸⁴⁾، وهكذا ظل الاقتصاد الفلسطيني تحت تأثير سعر الصرف للشيكل، والسياسات النقدية الإسرائيلية التي تؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

إن عدم وجود عملة وطنية وفقاً لاتفاق باريس يحرم السلطة من وجود سياسة نقدية مستقلة، وكان البديل في البروتوكول هو تداول ثلاثة عملات مع إمكانية تداول عملات أخرى شريطة أن يكون الشيكل الإسرائيلي إحدى العملات التداول⁽¹⁸⁵⁾، مما أدى إلى حرمان الاقتصاد الفلسطيني من إحدى السياسات الاقتصادية المهمة المتمثلة في السياسة النقدية، ورسخ من التبعية النقدية لإسرائيل⁽¹⁸⁶⁾.

وإن غياب عملة وطنية مستقلة وتداول عدة عملات أجنبية، يعتبر من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، فبالإضافة إلى الاعتبارات السياسية، حيث تمثل العملة الوطنية رمزاً للسيادة والاستقلال فإن غياب العملة له تداعيات وآثار خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني:

❖ يحرم السلطة من عائد الإصدار، أو إيراد سك العملة Seigniorage، وكذلك يحرمهما من إصدار سندات وأذونات خزينة بالعملة المحلية لتمويل عجز الموازنة وإدارة السياسة

¹⁸⁴ العجيري. محمد. الاتفاقية التجارية الأردنية (متطلبات التعديل)، 1997م، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية الدائرة الاقتصادية، سلسلة تقارير الأبحاث- رقم 14، ص 4

¹⁸⁵ كفاني. نعمان. خيارات العملة والسياسات النقدية المستقبلية في فلسطين: مراجعة تقييمية، 2014م، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله. فلسطين، ص 42

¹⁸⁶ حلس. رائد . سياسات الانفكاك الاقتصادي الفلسطيني من التبعية مع الاحتلال الإسرائيلي، 2019م، مركز الأبحاث Prc. Ps. Gaza . www. Prc. Ps

المالية العامة بشكل أفضل، وتقليل حجم الاعتماد على الخارج، والذي سيعمل بدوره على تنشيط الأسواق المالية والمصارف، ما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الفلسطيني⁽¹⁸⁷⁾.

❖ غياب العملة الوطنية يجعل الاقتصاد الفلسطيني عرضةً بصورة كبيرة للصدمات والهزات الخارجية مثل إغلاق الحدود والنقلات في الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل، وتغيرات معدلات صرف العملات المتداولة في فلسطين والهزات النقدية التي تحدث في إسرائيل والأردن⁽¹⁸⁸⁾.

❖ كما سبق وذكرنا أن غياب العملة الفلسطينية يشكل أحد العوائق الرئيسية لعدم وجود سياسة نقدية بالمفهوم الكلي الشامل، فالسياسة النقدية تركز على نوعين من الأدوات للتأثير على حجم الائتمان المصرفي وعرض النقد وتحديد الفائدة :

1. الأدوات الكمية : سياسة سعر إعادة الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي، وعمليات السوق الأدوات المفتوحة.
2. الأدوات النوعية : تطبيق معايير الرقابة الدولية والإفصاح الأدبي.

ولذلك فإن السياسة النقدية المعتمد بها في فلسطين، وفي ظل غياب العملة الوطنية، ترتكز على الأدوات النوعية لتأثير على حجم ونوعية الائتمان من خلال تطبيقها للمعايير الرقابية الدولية، أو استخدامها لأداة الإفصاح الأدبي في توجيه الائتمان المصرفي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة أو لتعزيز كفاءة وملاءمة البنوك العاملة في فلسطين⁽¹⁸⁹⁾.

وإن شرط عدم وجود عملة فلسطينية، لا يعني فقط الانتهاص المعلن والصريح من الناحية السيادية، باعتبار أن السيادة معلقة لمفاوضات الوضع النهائي، بل إنه يعني مباشرةً

¹⁸⁷ عط الله محمد. استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية- 2014م، ورشة العمل الدولية حول العملة الفلسطينية- دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، جامعة الخليل، ص 2

¹⁸⁸ حامد. أسامة . السياسة النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2000م، ورقة نقاش: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله فلسطين، ص 10

¹⁸⁹ عوض. عزمي. "آفاق ومحذّات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس لنقد فلسطين كنظام للسياسة النقدية" 2011م، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية مجلد 3، عدد (8)، جامعة الأزهر، غزة، ص 1292

وعلى طول الخط استيراد التضخم الإسرائيلي وغيره (التضخم المستورد) للسوق والمستهلك الفلسطيني وبالتالي آثاره السلبية للغاية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات⁽¹⁹⁰⁾.

3. سمح الاتفاق النقدي لسلطة النقد الفلسطينية بتحويل فائض عملة الشيكل في مناطق السلطة إلى عمالٍ أجنبيةٍ حسب الكمية الزائدة من الشواكل في ميزان المدفوعات، وضمن حدود معينة، حسب أسعار الصرف الرسمية في بنك إسرائيل، ولكن ميزان المدفوعات الفلسطيني مع إسرائيل لا يمكن أن يحقق أي فائض⁽¹⁹¹⁾.

ولم يقبل بنك إسرائيل ولا البنوك الإسرائيلية بتحويل الكميات الفائضة من الشيكل الإسرائيلي لدى البنوك الفلسطينية إلى البنوك الإسرائيلية لاستخدامها في تسديد التزامات عملائها تجاه البنوك الإسرائيلية أو لصرفها إلى عملات أخرى⁽¹⁹²⁾.

لقد كان اتفاق باريس عبارة عن إعلان مبادئ تحديد العلاقات الاقتصادية بين الطرفين التي نصت عليها المادة 24 من الفصل الرابع في اتفاق الحكم الذاتي، ويعترف الجانبان بالروابط الاقتصادية لكل جانب مع الأسواق الأخرى وبحاجة لخلق بنية اقتصادية أفضل لشعبها، كما يضع بروتوكول باريس أرضية العمل في تقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني وممارسة حقه مع اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطته التنموية⁽¹⁹³⁾، ولكن سريان مفعول الاتفاق الاقتصادي لم يعكس ما هدف إليه الفلسطينيون من تنمية أداء القطاعات الفلسطينية ولذلك تراجعت الكثير من مؤشرات القطاعات الاقتصادية بسبب الممارسات الإسرائيلية ويمكن الحديث في هذا السياق عن النقاط التالية :

• لم يتطرق اتفاق باريس إلى موضوع السيادة على الأرض ومصادر المياه والموارد الطبيعية حيث أجلت إلى المرحلة النهائية، وكان هذا في حد ذاته عقبة كبيرةً أمام النمو

¹⁹⁰ سرداح. خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص 41.

¹⁹¹ نصر الله. عبد الفتاح . إصدار العملة الفلسطينية- الواقع والآفاق، 2000م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح- نابلس، ص 34.

¹⁹² عبد الرزاق. عمر. تقرير موجز: الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقيات ذات العلاقة بالقطاع النقدي وأثرها على القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، 2016م، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) رام الله فلسطين، ص 5.

¹⁹³ سرداح. خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص 39.

والنقدم الاقتصادي الفلسطيني، ولكن الاتفاق منح الفلسطينيين بعضاً من الحقوق الاقتصادية، ومنها سلطة السلطة الفلسطينية على جزء من قطاعات الاقتصاد وتحكمها في تشجيع الاستثمار، ومنح التراخيص وسن القوانين التي تشجع على الاستثمار وإنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية .

ولكن هذا الاتفاق ساهم أيضاً في إضعاف القاعدة الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية بسبب الانتهاكات المجنحة بحق الجانب الفلسطيني، وكان من أبرزها مثلاً، على أن ضريبة القيمة المضافة 17% وهي القيمة في إسرائيل، ولا يجوز للسلطة الفلسطينية تخفيض هذه القيمة بأكثر من 2% لتصل إلى 15% وهذه نسبة مرتفعة جداً بالقياس مع حاجة ومستوى الاقتصاد الفلسطيني⁽¹⁹⁴⁾، وترتب على هذا الارتفاع الكارثي في نسب الفقر الفلسطيني المدقع والعادي، وذلك كون الارتفاع المذكور لنسب الضريبة غير المباشرة والتي يتحملها الدخل بشكل أساس⁽¹⁹⁵⁾.

• لقد منح اتفاق باريس السلطة الفلسطينية حرية استيراد السلع والخدمات من الخارج ضمن قوائم محددة، ولكن يتعين على السلع التي يستوردها الفلسطينيون أن تكون مطابقةً للمعايير والمواصفات الإسرائيلية، وهذه المعايير والمواصفات تعد بصفة عامة أكثر صرامةً من المعايير الدولية، حيث تستهدف حماية السوق الإسرائيلية وتمثل حاجز غير جمكية أمام الصادرات الفلسطينية، كما تمثل حاجزاً أمام التجارة لأنه يجر الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني الاحتلال والحروب على الالتزام بمعايير تفوق المعايير الدولية⁽¹⁹⁶⁾.

• لقد فرض اتفاق باريس رسوماً جمركيةً على الواردات الفلسطينية مثل تلك المفروضة على الواردات الإسرائيلية، وهذا لا يصب في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني بسبب الفجوة الكبيرة بين اقتصاد البلدين لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي المتتطور والمدعوم، وذلك لأن بنود الاتفاق تشير إلى اتحاد جمركي بين الاقتصاديين، وقد أدى هذا إلى ارتفاع أسعار

¹⁹⁴ ماس لقاء الطاولة المستديرة (8): كيف يمكن تعديل الإنفاق الاقتصادي لعام 1994م بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل؟ 2019م، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، ص 4.

¹⁹⁵ سرداح. خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص 40.

¹⁹⁶ الأونكتاد: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2012م، تقرير بعنوان، الاقتصاد الفلسطيني وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، نيويورك، جنيف، ص 43.

المواد الأولية في فلسطين، وخاصة السلع المستوردة، الأمر الذي ساهم في ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات وما ترتب على ذلك من إضعاف القدرة التنافسية المنتوجات الفلسطينية سواءً كان ذلك في الأسواق المحلية، أو في الأسواق الخارجية⁽¹⁹⁷⁾.

• وقد نصت الفقرة الثانية عشرة من المادة الرابعة إلى إنشاء غرفة مقاصلة لتصفية التحويلات المالية بين الطرفين ولكن مع رسوم تحصيل قدرها 3% بدلاً من خدمات على الواردات إلى السوق الفلسطينية، وهذه نسبة مبالغ فيها¹⁹⁸ كما بين ذلك تقرير البنك الدولي الذي قال بأنه يجب ألا تتجاوز 0.006% (ستة في الألف) وهو الأمر الذي يزيد من تكاليف الإنتاج وأسعار المنتوجات الفلسطينية⁽¹⁹⁹⁾.

3.3 السياسة النقدية الإسرائيلية

حتى سنوات التسعين من القرن الماضي ، كانت معدلات التضخم في إسرائيل منخفضةً جداً باستثناء عامي 1952-1953م، وكان هناك استقرارً معقولً في مستويات الأسعار، ولكن ابتداءً من عام 1973م ظهرت معدلات تضخم كبيرة استمرت بالارتفاع، لدرجة أنها شكلت تهديداً على الاقتصاد الإسرائيلي ، ووصلت ذروتها في عام 1984م إلى 444.9%， ثم نجحت السياسة النقدية الإسرائيلية عبر خطة الاستقرار ، التي أقرتها الحكومة في عام 1985م، بتقليل معدلات التضخم لتصل إلى مستويات معقولة في سنوات التسعين⁽²⁰⁰⁾.

3.3.1 تخطيط الحكومة الإسرائيلية للسياسة النقدية

وحتى ذلك الوقت، أواسط التسعينات من القرن الماضي كانت الحكومة الإسرائيلية هي التي ترسم خطوط السياسة النقدية، وليس البنك المركزي الإسرائيلي، حيث لم يكن من ضمن

¹⁹⁷ وزارة الاقتصاد الوطني، البداول الاقتصادية لاتفاقية باريس، ص6. تقرير لوزارة الاقتصاد الوطني <http://www.mne.ps>

¹⁹⁸ عبد الرازق، عمر. الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقات ذات العلاقة بالقطاع النقدي وأثرها على القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. 2016. (تقرير موجز). رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). ص4

¹⁹⁹ ماس، لقاء الطاولة المستديرة (8): كيف يمكن تعديل الإنفاق الاقتصادي لعام 1994م بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل؟ 2019، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، ص4.

²⁰⁰ Giladi Dan (1998) Economics. And politics. The Open University of Israel. Tel- Aviv ,page42.

صلاحياته التحكم في كل أدوات السياسة النقدية، وكانت دائمًا هناك خلافات بين وزارة المالية المسئولة عن تنفيذ السياسة المالية، وبين بنك إسرائيل المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية، حيث لم ير الطرفان دائمًا نفس الخطوات الازمة التي تحقق الأهداف المرجوة، بل وقد أعطى كل طرف تفسيرًا مختلفًا للسياسة الاقتصادية المطلوبة حيث ركز بنك إسرائيل على استقرار الأسعار، بينما ركزت وزارة المالية على أهداف أخرى⁽²⁰¹⁾.

3.3.2 بنك إسرائيل المركزي والسياسة النقدية

ولكن منذ أواسط التسعينيات من القرن الماضي، سيطر البنك المركزي الإسرائيلي على كل أدوات السياسة النقدية، وصار بمقدوره منح سياسات معينة مثل التوسيع النقدي الذي يسعى إلى تحديد نسبة الفائدة، حيث كانت الحكومة تحدد نسبة فوائد منخفضة، وذلك كي لا تدفع الحكومة ديوناً أكثر جراء سندات الدين المباعة للجمهور، بينما رأى بنك إسرائيل أن نسبة الفائدة العالية ضرورية من أجل حفظ الاقتصاد من خطر التضخم، وارتفاع جدول غلاء المعيشة⁽²⁰²⁾.

وبدأت هذه السياسة تؤتي ثمارها، ففي نهاية سנות التسعين نزل معدل التضخم إلى ما تحت 10%， ثم تم تسجيل معدل قريب من الصفر في المائة في عام 2000م، وكذلك في السنوات التي تلت ذلك، بل وأحياناً كانت تسجل نسب التضخم سالبةً، وكان هذا النزول بسبب السياسة المضيقة التي سلكها البنك المركزي الإسرائيلي، والتي اعتمدت على أساس على نسبة فائدة كبيرة على القروض، بالإضافة إلى بعض الإجراءات والتغيرات البنوية في السوق الإسرائيلي، بل وأصبحت الفائدة هي الأداة الرئيسية، حيث استقر الأمر بأيدي مجموعة من مسؤولي البنك المركزي الإسرائيلي من "المدرسة النقدية" والذين حافظوا على نسبة فائدة عالية، كما مارسوا ضغوطاً كبيرةً على الحكومة لتقليل الميزانية في كل سنة، وقد هدف هؤلاء إلى تحقيق معدل تضخم بين 1%-3%， واعتمد بنك إسرائيل على الأداة الرئيسية في تحقيق هذا الهدف (الفائدة)⁽²⁰³⁾.

²⁰¹ جريس. حسام. لاقتصاد الإسرائيلي، النسأة، البنية، والسمات الخاصة، 2005م، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مؤسسة الأيام، رام الله، ص 65.

²⁰² المصدر السابق ص 66-67.

²⁰³ إدارة السياسة النقدية، موقع بنك إسرائيل* <http://www.Boi.il.4.org.Boi> . . البنك المركزي الإسرائيلي

3.3.2.1

على الرغم من تحقيق مستويات منخفضة جداً لمعدلات التضخم بعد سنوات الألفية الجديدة إلا أن هناك الكثير من الانتقادات التي وجهت لاعتماد بنك إسرائيل على أداة وحيدة "الفائدة" في السيطرة على التضخم، حيث اعتقد الباحث الاستراتيجي في مجال العملة والسياسة النقدية أنها أداة غير عملية، كما أن لها آثاراً سلبيةً وضارةً كثيرةً، ومنها زيادة حجم الائتمان على كاهل الجمهور، وزيادة مستمرة في أسعار السكن⁽²⁰⁴⁾.

كما أن هناك من يدعى أيضاً أن تحكم بنك إسرائيل في نسبة الفائدة لا علاقة له في السيطرة على معدلات التضخم، بل كان هدفها تحصيل أهدافاً اقتصاديةً أخرى لا يتم ذكرها صراحةً ضمن هذه السياسة⁽²⁰⁵⁾. بل وهناك من يقول أن عملية حساب مقياس أسعار المستهلك الذي يجريه بنك إسرائيل لا يمثل حقيقةً غلاء الأسعار في إسرائيل⁽²⁰⁶⁾.

3.3.2.2 أدوات السياسة النقدية الإسرائيلية⁽²⁰⁷⁾

من أجل تحقيق معدل التضخم المطلوب يحدد بنك إسرائيل مستوى الفائدة، إذ أن تحديد نسبة فائدة منخفضة أكثر من اللازم ستؤدي لفائض في التوسيع وضغوطات تضخمية، في حين أن رفع نسبة الفائدة أكثر مما ينبغي سيؤدي إلى الضبط المفرط للنشاط الاقتصادي، وتؤثر السياسة النقدية من خلال الفائدة أيضاً على توقعات الجمهور (أفراد ومؤسسات) فيما يتعلق بمستوى التضخم في المستقبل، حيث يتخذ الجمهور قراراته الاقتصادية بناءً على توقعاته تلك .

وتشير التجربة في العالم وفي إسرائيل إلى أن التضخم بسبب اضطرابات في المنظومة الاقتصادية الحيوية: الإنتاج / الاستهلاك/ التجارة الخارجية / التشغيل والأسوق المالية، وبهذا

²⁰⁴ بلوم ديفيد ، "حول تغيير الفائدة" الخبير الاستراتيجي الرئيسي للعملات في بنك HSBC. مجلة كلكلية الاقتصادية 2014/5/26.

²⁰⁵ أيريل إيتان. "حول "زيف" بنك إسرائيل" في موقع The Marker .

²⁰⁶ أمستردامسكي شاول. "كيف يحسبون مقياس أسعار المستهلك حقاً؟" 2013م، مجلة كلكلية الاقتصادية 2013/2/10.

²⁰⁷ انظر موقع بنك إسرائيل : <http://Boi.org.il/ar-New/about th Bank//Objectives and functions /bage .monetary policy .aspx>

فهو يمس باستقرار النمو في الجهاز الاقتصادي، ومن هنا تتبع الأهمية الكبرى التي يوليها بنك إسرائيل لمكافحة التضخم.

ويحدد في بنك إسرائيل كل شهر نسبة الفائدة المطلوبة، من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار أو البقاء ضمن المستوى المحدد لاستقرارها خلال فترة زمنية معقولة، ومن أجل اتخاذ هذا القرار وكأساس لخطيط السياسة النقدية، تبلور "شعبة الأبحاث" وشعبة الأسواق" تطويراً لبيئة التضخم والعوامل التي تؤثر عليها، وذلك بواسطة تحليل المعلومات المتوفرة حول النشاط وسوق العمل والأسعار، وكذلك بواسطة مؤشرات من سوق المال ونماذج تجريبية كمية تم تطويرها في البنك للتبؤ في مستوى التضخم.

ويتم تطبيق السياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي الإسرائيلي على يد شعبة الأسواق التابعة للبنك من خلال مجموعة من الوسائل النقدية : العطاءات النقدية -عطاءات مقام سندات دين قصيرة الأجل، وعطاءات ريبو، وكذلك بواسطة التدخل عند الحاجة في تجارة سندات المقام، وسندات الدين في بورصة الأوراق المالية.

حيث أن عطاءات مقام قصيرة الأجل هي أوراق مالية يصدرها بنك إسرائيل لفترات قصيرة الأجل (حتى سنة) هدفها التأثير على القاعدة النقدية وعلى الفائدة في سوق المال، حيث إن بيع سندات المقام للجمهور يقلل من القاعدة النقدية وهكذا يعمل على ضبط النشاط والتضخم، وأما الريبو، فهي صفقات بدأ بنك إسرائيل بإجرائها ابتداءً من 17/10/2007م ، وذلك بطرحه عطاءات يشتري خلاله البنك سندات حكومية وسندات من مؤسسات استثمارية ومصرفية، ويباعها مرة أخرى بعد أسبوع بسعر محدد مسبقاً، وهي أحد الأدوات الأكثر أهمية في الأسواق الدولية لإدارة سياسة الفائدة .

خلاصة الفصل الثالث

لقد رأينا في هذا الفصل كيف عانى الاقتصاد الفلسطيني التبعية الخانقة للاحتلال الإسرائيلي، وكيف أن السلطات الإسرائيلية عملت على ربط الاقتصاد الفلسطيني بل وإخضاعه وإضعافه، وبشكل مصمم ومخطط له ليخدم الاقتصاد الاحتلالي .

ثم بعد توقيع بروتوكول باريس أمل الفلسطينيون بإنشاء اقتصاد حر ومفتوح على العالم، ولكنهم ما لبثوا أن نفاجأوا بأن هذا الاتفاق قد رسّخ التبعية الاقتصادية بشكل رسمي إلى إسرائيل.

وقد أفقد هذا الاتفاق السلطة الفلسطينية فعالية أدوات السياسات النقدية التي كان من المفروض أن تجد حلولاً لأهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني ألا وهي مشكلة التضخم.

الفصل الرابع | الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني (2012م - 2020م).

الفصل الرابع

الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني (2012م - 2020م)

4.1 المقدمة

شهدت الفترة (2012م - 2020م) تطورات سياسيةً، واقتصاديةً، واجتماعيةً ما زالت انعكاساتها على الأداء الاقتصادي بشكل عام، وعلى معدلات الفقر والبطالة ومستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية بشكلٍ خاصٍ.

وعدا عن المعوقات والقيود التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني وخاصةً بسبب الإجراءات الاحتلالية، وتبعية هذا الاقتصاد الضعيف للاقتصاد الإسرائيلي واحتجاز العائدات الضريبية وعائدات المقاومة، لقد شهدت هذه الفترة حربين مدمرين في 2012م و2014م وعدة جولات قتالية، تركت آثاراً كارثيةً على الاقتصاد الفلسطيني، ما زال يعاني منها حتى الآن.

ولتتعرف على وضع الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (2012م - 2020م) يمكن تسلیط الضوء على أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، وتحليلها لمعرفة الوضع القائم عليه الاقتصاد الفلسطيني، وإظهار الظروف التي مرّ بها خلال هذه الفترة، حيث تعتبر هذه المؤشرات بمثابة المرأة التي تحدد اتجاه الاقتصاد الفلسطيني.

4.2 المؤشرات الاقتصادية الكلية

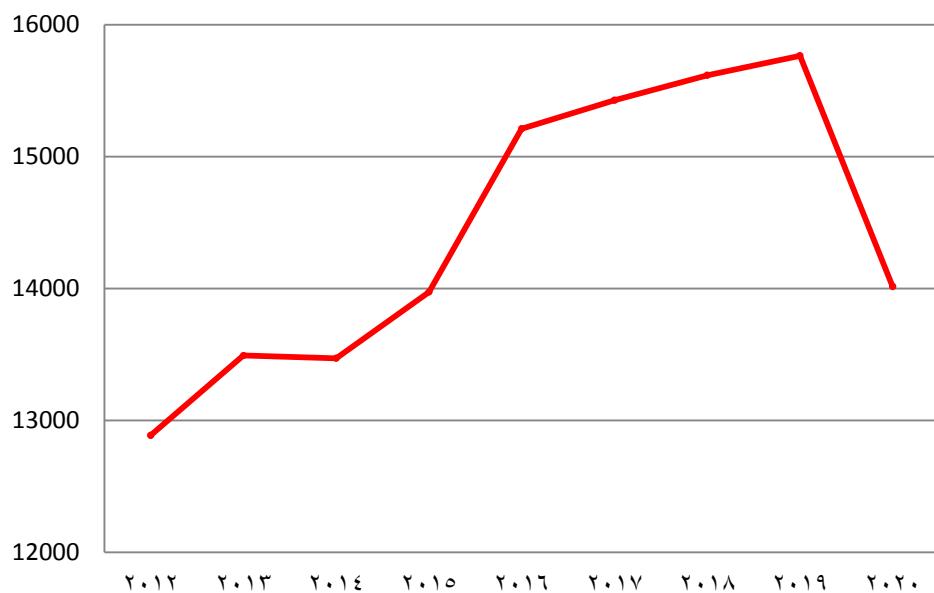
تستخدم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في متابعة حركة النمو الاقتصادي ومدى تطوره خلال إعدادها في صورة حسابات قومية بهدف الوقوف على حجم التطورات التي حدثت في الاقتصاد، وبالتالي التعرف على مستوى المعيشة ومستوى التشغيل والبطالة...الخ، وفيما يلي أهم المؤشرات للاقتصاد الفلسطيني.

4.2.1 الناتج المحلي الإجمالي GDP

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أبرز مؤشرات النمو الاقتصادي الذي يعكس النشاط الإنتاجي الاقتصادي في العام الحالي مقارنة بالأعوام السابقة، ومن ثم الحكم على الأداء الاقتصادي وعلى مدى تقدمه أو تراجعه.

ويوضح الرسم البياني رقم(4:1) تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة (2012م-2020م)⁽²⁰⁸⁾.

شكل (4:1) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس2015م) خلال الفترة (2012م-2020م) بالمليون دولار



جدول (4:1) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس2015م) خلال الفترة (2012م-2020م) بالمليون دولار

السنة (209)	الناتج (المليون دولار)
2012	12886.9
2013	13492.4
2014	13471.1
2015	13972.4
2016	15211.0
2017	15426.9
2018	15616.2
2019	15764.4
2020	14015.4

²⁰⁸ المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (1:4)

²⁰⁹ المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني2019م،

ص17 سلطة النقد الفلسطينية- التقرير السنوي 2020م ،ص74، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2015م.

وسيتم تحليل البيانات للناتج المحلي الإجمالي بناءً على الأرقام التي تظهر في تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بين الأعوام (2012-2020م)، ويتبين من خلال الشكل (4:1) أن الاقتصاد الفلسطيني قد شهد تحسناً معتدلاً خلال هذه الفترة، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية حوالي 1.74%.

وكان الاقتصاد الفلسطيني قد شهد تحسناً ملحوظاً، نتيجة الاستقرار السياسي النسبي بعد عقد الهدنة بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، والتي أعقبت العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أو ما تسمى بعملية الرصاص المصبوب، حيث ردت عليها المقاومة الفلسطينية بحرب الفرقان في بداية 2009م، وقد انتهت هذه الهدنة يوم 14/11/2012م باغتيال أحمد الجعبري أحد قادة القسام في قطاع غزة، والتي ردت عليها المقاومة الفلسطينية بعملية حجارة السجيل، ومن ثم إعادة تثبيت تلك الهدنة من جديد يوم 21/11/2012م.

وقد رافق هذا الاستقرار السياسي أيضاً إفراج الاحتلال الإسرائيلي عن العائدات الضريبية التي كان قد احتجزها بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة بالإضافة إلى قيام الحكومة في الضفة الغربية بإصلاحاتٍ ماليةٍ واقتصاديةٍ مدعومةٍ بالمساعدات الخارجية، مما أسهم في تحسين المناخ الاستثماري والذي أدى بدوره أيضاً لتحسين الوضع الاقتصادي، حيث ظهر ذلك في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عامي (2012-2013م) 6.09% و 4.69% على الترتيب، ويعتبر قطاع غزة المحرك الأساس لهذا النمو في هذه الفترة، وذلك بسبب تخفيف القيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والسماح بدخول البضائع ومواد البناء إلى قطاع غزة بالإضافة إلى حركة التجارة عبر الأنفاق، والتي نشطت خلال هذه الفترة⁽²¹⁰⁾.

ثم تعرض الاقتصاد الفلسطيني في عام 2014م إلى هزةٍ عنيفةٍ بسبب الحرب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، مما ساهم في تفاقم وتدور الأوضاع الاقتصادية في القطاع، ويتبين ذلك من خلال ما شهده اقتصاد القطاع من انكماش اقتصادي بنسبة 15% مقارنةً بعام 2013م⁽²¹¹⁾، وهذا عمّق التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي الوقت الذي شهدت فيه الأولى تسارعاً ملماوساً في النمو، استمر التدهور

²¹⁰ سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي، 2011، رام الله، فلسطين.

²¹¹ صندوق النقد الدولي، تقرير 2014م.

الاقتصادي والتراجع في قطاع غزة في ظل استمرار الحصار وتأخر عملية الإعمار⁽²¹²⁾، الأمر الذي انعكس على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بنسبة 0.157%， بعد أن كان قد سجل في السنتين السابقتين نمواً متوسطاً 5.39% وبعد توقيع اتفاق التهدئة مع الاحتلال الإسرائيلي في 26/8/2014، شهد الاقتصاد الفلسطيني تحسناً ملحوظاً في عامي (2015-2016م)، وذلك بعد تخفيف القيود المفروضة على حصار قطاع غزة، وبدء حركة الإعمار وإدخال المساعدات الدولية، وانفراج الأزمة المالية التي شهدتها الحكومة الفلسطينية، وما تبعها من عودة انتظام رواتب الموظفين الحكوميين، ودفع المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص، كل هذا أدى إلى تسارع النمو في الضفة الغربية وتراجع حدة الانكماش الاقتصادي والذي استمر لأكثر من عام في قطاع غزة⁽²¹³⁾ فسجل الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني نمواً قدره 3.72% و 8.86% على التوالي.

وأما في العام 2017م، فسرعان ما عاد التباطؤ إلى أداء الاقتصاد الفلسطيني بعد التذبذب الذي شهدته مسيرة النمو الاقتصادي في ظل تواصل الحصار والعرقلة التي فرضت على إعادة الإعمار في غزة، وبشكل عام أقل تباطؤ الأداء في عدة أنشطة اقتصادية مسيرة النمو خلال عام 2017م حيث تراجعت أنشطة الإنشاءات في ظل تذبذب تدفق مواد البناء إلى قطاع غزة، بالإضافة إلى تراجع ملحوظ في الأنشطة التجارية والزراعية والصناعية في الضفة الغربية، ورغم التحسن التدريجي الذي شهدَ هذا العام في أشهره الأخيرة، إلا أنه سرعان ما عاد إلى دائرة التباطؤ خلال العام 2018م، وظهر هذا من خلال نسب النمو لعامي (2017-2018م) حيث سجلت معدلات نمو متواضعة 1.41% و 1.22% على الترتيب⁽²¹⁴⁾.

وفي عام 2019م أشارت التقديرات الأولية إلى ثبات واستقرار معدل النمو ليصل إلى 0.94% وذلك رغم الأزمة المالية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها فلسطين خلال 2019م، حيث اقتطع الاحتلال الإسرائيلي جزءاً من العائدات الضريبية من المقاصة بسبب

²¹² سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التضخم، 2015، عدد 6، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، ص 3.

²¹³ سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التضخم، 2015، عدد 6، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، ص 3.

²¹⁴ المرجع السابق

قيام الحكومة الفلسطينية بدفع رواتب عائلات الأسرى والشهداء والجرحى، والذي أدى إلى رفض الحكومة الفلسطينية لاستلام العائدات منقوصة²¹⁵، وبالتالي لاحتجازه لأموال المقاصة لأكثر من ستة أشهر متتالية، حيث يقوم الاحتلال الإسرائيلي بجمع تلك العائدات نيابة عن الحكومة الفلسطينية حسب بروتوكول باريس الاقتصادي، كل ذلك أدى إلى حدوث مشاكل في السيولة النقدية وترافق في المتأخرات الحكومية لموظفي القطاع العام، ومواردين من القطاع الخاص، والتأثير السلبي على الإنفاق الاستثماري الحكومي والتراجع الحاد في المنح والمساعدات الخارجية، وخصوصاً انقطاع المساعدات الأمريكية سواءً للحكومة أو للمؤسسات والمنظمات الأهلية (الأونروا والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)⁽²¹⁵⁾.

وأخيراً عام الكورونا، فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2020م، واحداً من أسوأ الأوضاع منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن، استمراراً لما سبق ذكره في عام 2019م، وجاء تزامن نقشى الجائحة مع تراجع المساعدات الخارجية، وتجدد أزمة إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي، وعودتها إلى المشهد الاقتصادي من جديد، وهو ما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي بشكل ملحوظ فقد أسفر هذا الوضع عن انكماش الاقتصاد بحوالي 11.09% (وهو الأكبر منذ عام 2002م) مقارنةً مع العام 2019م لينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار 2015 إلى 14015.4 مليار دولار، إذ تراجع اقتصاد الضفة الغربية نحو 11.3% ليصل إلى 11.534 مليار دولار منحدراً بذلك إلى مستوياته التي كانت قبل خمسة أعوام، في حين تراجع اقتصاد غزة بحوالي 12.3%， وافقه إيهاد إلى ما دون مستوى قبل نحو 10 سنوات، ولينخفض إلى قرابة 2.481 مليار دولار⁽²¹⁶⁾.

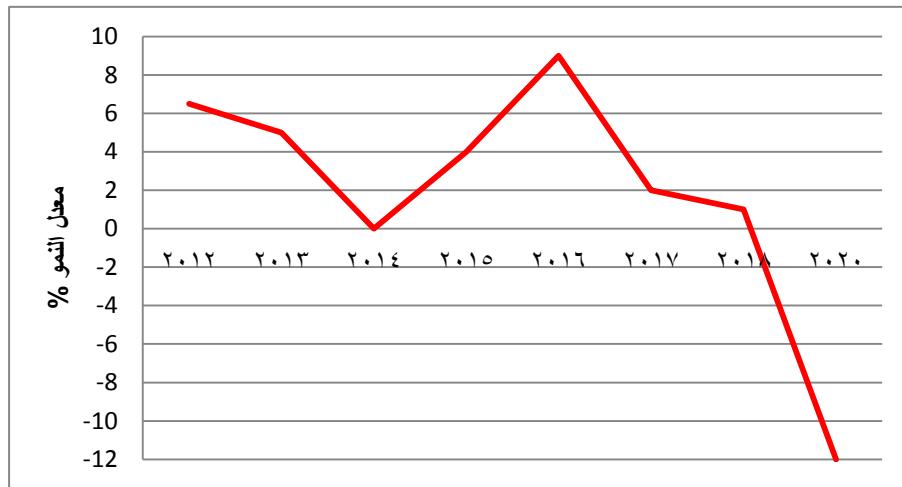
وهكذا، إن التبذبذ الذي صاحب نمو الناتج المحلي الإجمالي يثبت أنَّ أداء الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بشكلٍ كبيرٍ بأوضاع الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، أكثر منه بالأوضاع الاقتصادية الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، كما يبين شكل (2:4)⁽²¹⁷⁾.

²¹⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، رام الله، فلسطين، ص 16.

²¹⁶ سلطة النقد الفلسطينية (2020م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين، ص 5.

²¹⁷ المصدر : من احتساب الباحث بناءً على بيانات جدول (4:1)

شكل (4:2) معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال (2012م-2020م)



4.2.2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مستوى معيشة الأفراد في الدولة، ويعتبر نصيب الفرد في الأراضي الفلسطينية من المستويات المتدنية حيث أنها تأتي ضمن الشرحية الدنيا في فئة الدخل المتوسط، وذلك بناءً على تصنیفات البنك الدولي الذي يقسم الدول طبقاً لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، والمجموعات هي: المجموعة المنخفضة الدخل 975 دولاراً فأقل، والمجموعة المتوسطة الدخل وتنقسم إلى الشرحية الأدنى من فئة الدخل المتوسط من 976 دولاراً إلى 3855 دولاراً، والشرحية الأعلى من فئة الدخل المتوسط من 3856 إلى 11905 دولاراً، والمجموعة المرتفعة الدخل 11906 دولاراً فأكثر⁽²¹⁸⁾.

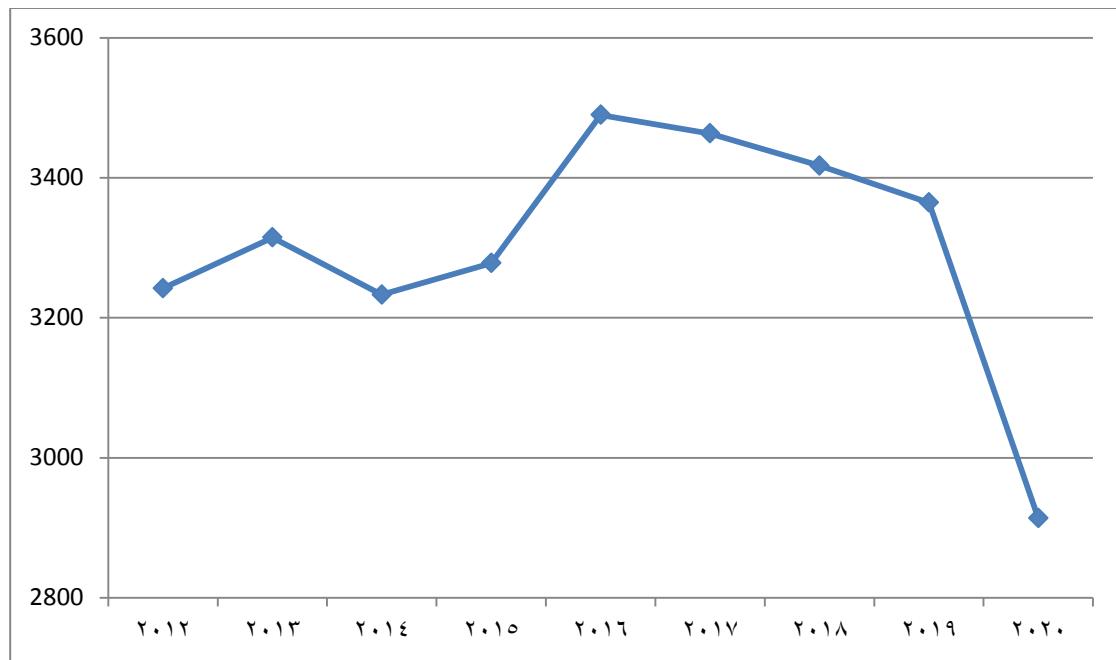
جدول (4:2) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015م) في الفترة (2012م-2020م) بالدولار

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	السنة ⁽²¹⁹⁾
3242.1	3314.5	3233.0	3277.9	3489.8	3463.1	3417.2	3364.5	2913.9	نصيب الفرد

²¹⁸ <http://data.albankaldawli.org/about/Country-Classifications.->

²¹⁹ المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، ص17، سلطة النقد الفلسطينية-التقرير السنوي 2020م- ص74، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2015م.

شكل (4:3) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2012-2020م) سنة الأساس 2015م.



ويتضح من خلال الشكل (4:3)⁽²²⁰⁾ تذبذب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2012-2020م) وذلك نتيجةً لتأثير الأراضي الفلسطينية بالأوضاع السياسية بشكل رئيس، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد حوالي 3300 دولاراً، وبلغت أعلى قيمة له في عام 2016م بقيمة 3489.4 دولاراً، وأدنى قيمة في 2020م بسبب الجائحة بقيمة 2914 دولاراً⁽²²¹⁾، وتعكس الأرقام حجم الفجوة بين اقتصاد الضفة الغربية وبين اقتصاد قطاع غزة، حيث يظهر هذا جلياً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإذا ما اخترنا مثلاً لتقريب الصورة، نجد أن هناك فجوة كبيرة جداً ، حيث بلغ نصيب الفرد في الضفة الغربية خلال الفترة (2012-2020م) في أفضل حالاته 4761.1 دولاراً في عام 2016م، وهذا يزيد بنسبة 64% عن نصيب الفرد في قطاع غزة، حيث بلغ في ذات العام 1730.8 دولاراً فقط، وأما في عام 2020م، والذي يمثل العام الأسوأ في الفترة (2012-2020م) من ناحية الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نصيب الفرد منه، بلغ في الضفة الغربية 4176 دولاراً، وهو يزيد بنسبة 71% من نصيب الفرد في غزة في ذات السنة، حيث بلغ

²²⁰ المصدر : إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (4:2).

²²¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2020م، رام الله، فلسطين.

1212 دولاراً فقط⁽²²²⁾ وقد بلغت أعلى قيمة من نصيب الفرد بشكل عام من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية في عام 2018 بقيمة 4854.4 دولاراً، ويعود ذلك للاستقرار السياسي والمالي حينها، وأما في قطاع غزة فكان ذلك في عام 2016 بقيمة 1730.8 دولاراً، ويرجع ذلك إلى التعافي النسبي في الاقتصاد الغربي بعد انطلاق عملية إعمار ما هدمه الاحتلال في عدوان 2014م⁽²²³⁾.

وبشكل عام يمكن القول إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية قد تراجع خلال الفترة (2012-2020م) بمتوسط قدره 1.04% ويعود هذا بشكل أساس إلى أن النمو الطبيعي للسكان زاد بوتيرة أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة كبيرة بلغت 11.09% في عام الجائحة.

4.2.3 مكونات الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر طريقة الإنفاق أحد أهم طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمكن قياسه لسنة ما من خلال جمع مختلف المصروفات النقدية التي يتم إنفاقها على شراء الإنتاج النهائي للسلع والخدمات في تلك السنة، ويكون الإنفاق النهائي في المجتمع من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، وصافي التجارة الخارجية⁽²²⁴⁾.

أولاً الاستهلاك النهائي

وهو عبارة عن قيمة الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل الأسر والحكومة، إضافةً إلى المؤسسات غير الربحية⁽²²⁵⁾ كما يحتل الاستهلاك أهميةً قصوى في الناتج المحلي الإجمالي للدول، حيث أنه يستحوذ في العادة على ما يزيد عن 70% من الناتج

²²² المرجع السابق

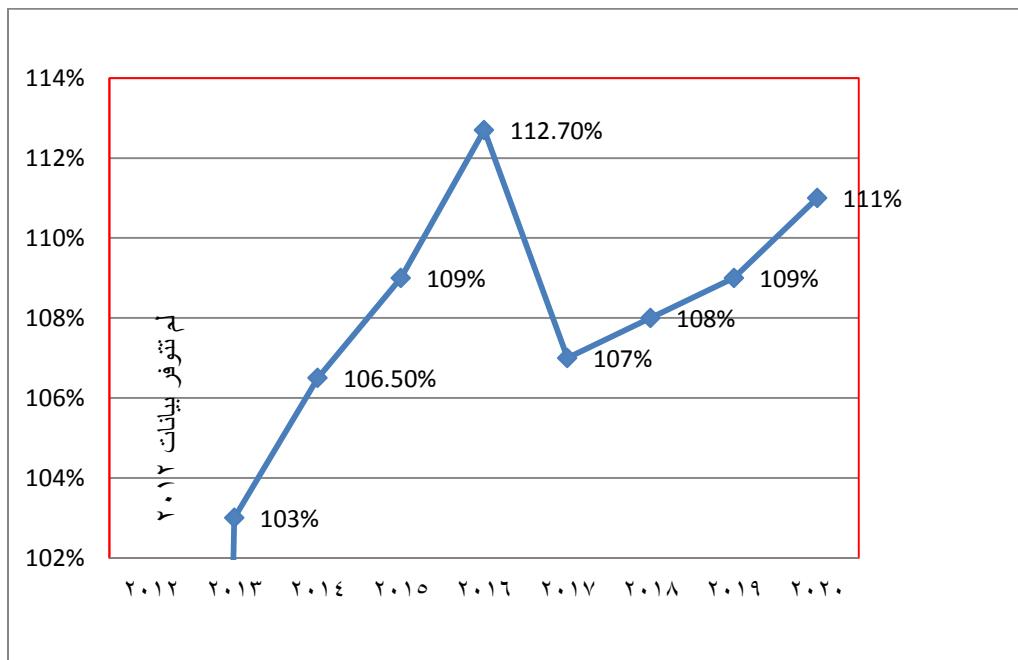
²²³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014، 2018، 2020م، رام الله، فلسطين.

²²⁴ قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995-2013م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة. ، ص60

²²⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994-2012م) رام الله.

الم المحلي للدول، لذلك نلاحظ أنه عندما يزيد الاستهلاك سيؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي⁽²²⁶⁾.

شكل (4:4) نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي من GDP خلال (2012م-2020م)²²⁷



جدول (4:3) الإنفاق الاستهلاكي النهائي بالمليون دولار في الفترة (2013م-2020م) سنة الأساس 2015م.

السنة (228)	م2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
الإنفاق الاستهلاكي	15574.8	17250.7	16889.0	16513.9	17153.7	15234.6	14356.6	13863.0	لم يتوفر

²²⁶ قديح ناريeman (محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م) 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص60.

²²⁷ المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (3:4).

²²⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2019م، ص17، سلطة النقد الفلسطينية - التقرير السنوي، 2020م، ص 75.

ونظراً لأن صفات الاقتصاد الفلسطيني، كما في الدول النامية، تتصف بارتفاع حجم الاستهلاك النهائي نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، يتضح من الشكل (4:4) أن هناك تذبذباً في نسبة الاستهلاك النهائي خلال الفترة (2013م - 2020م) حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الإجمالي 108.3%.

ثانياً الإنفاق الاستثماري (التكوين الرأسمالي الإجمالي)

وهو يبيّن حيازة الأصول المنتجة مخصوصاً منها قيمة الأصول التي تم التصرف بها وذلك من أجل تكوين رأس المال الثابت والمخزونات أو السلع القيمة⁽²²⁹⁾ كما ويعرف الاستثمار بأنه توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل.

ورغم أن الاستهلاك يستحوذ على النسبة الأكبر من الناتج المحلي، إلا أن الاستثمار لا يقل أهمية عن الاستهلاك، وذلك لأهمية الدور الذي يلعبه في مجال التنمية الاقتصادية والتشغيل ويمثل الاستثمار بشكل عام ما نسبته (15% - 20%) من الناتج المحلي الإجمالي لأي اقتصاد⁽²³⁰⁾.

جدول (4:4) الإنفاق الاستثماري الإجمالي بالمليون دولار في الفترة (2013م - 2020م) سنة الأساس 2015.

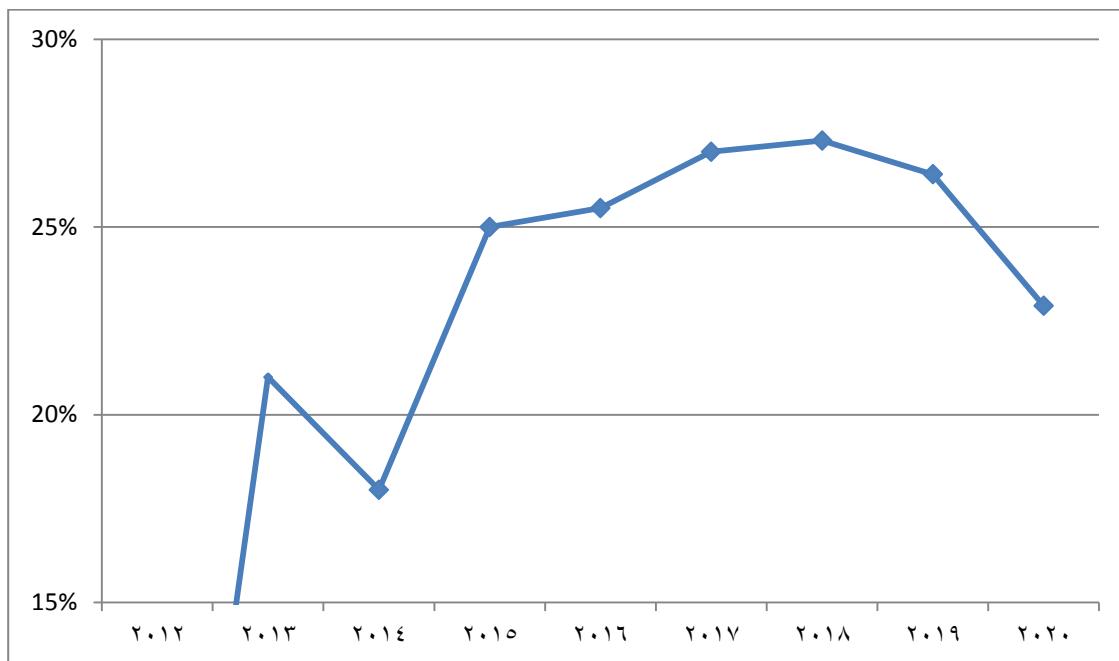
السنة ⁽²³¹⁾	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنفاق الاستثماري	لم يتوفر	2841.4	2446.1	3505.4	3873.8	4166.9	4260.3	4177.1	3207.1
من GDP	—	%21	%18	%25	%25.5	%27	%27.3	%26.4	%22.9

²²⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994م - 2012م) رام الله.

²³⁰ قديح ناريمان (محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م) 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 61).

²³¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، ص 17، سلطة النقد الفلسطينية-التقرير السنوي 2020م- ص 75.

شكل (4:5) تطور نسبة الإنفاق الاستثماري من GDP في الفترة 2013م - 2020م²³².



وتشير البيانات إلى أن التكوين الرأسمالي الإجمالي يستحوذ في المتوسط على حوالي 24.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013م-2020م)، كما يتضح من الشكل (4:5) أن أعلى نسبة للتكوين الرأسمالي الإجمالي كانت في عام 2018م حيث بلغت 27.3%， ويعود ذلك لتحسين النشاط الاقتصادي والاستقرار السياسي النسبي وانتهاء أزمة أموال المقاصة، بينما كانت أدنى نسبة في عام 2014م حيث بلغت 18%， ويرجع ذلك إلى الحصار والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

ثالثاً التجارة الخارجية

وتشمل المتاجرة بالسلع والخدمات بين المقيمين وغير المقيمين، بما في ذلك البيع والمقايضة والهدايا⁽²³³⁾ وتعتبر التجارة الخارجية واحدةً من أهم المقومات الاقتصادية كونها تساعد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتساعد حريتها في تأمين السلع الأساسية للسوق،

²³² المصدر: من إعداد الباحث بيانات جدول (4:4)

²³³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994م-2012م) 2014م، رام الله.

وتخلق المنافسة في الأسواق المحلية، وكذلك يوضح الميزان التجاري حركة الواردات وال الصادرات بين الدولة والعالم الخارجي، إلا أن واقع التجارة الخارجية في الأراضي الفلسطينية، يختلف تماماً عن باقي الدول نظراً لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني حيث يمثل العجز في الميزان السمة الهيكلية للتجارة الخارجية خلال فترة الدراسة، بل ومنذ اتفاق أوسلو 1993م، وذلك لأن واردات الأراضي الفلسطينية تفوق صادراتها:

جدول (4:5) الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015م)
بالمليون دولار.

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	السنة ⁽²³⁴⁾
1290.4	1333.4	1461.1	1449.8	1582.8	2678.0	2578.7	2630.5	2445.9	الصادرات
4375.3	4059.2	4226.1	4626.5	4710.0	7147.7	8256.8	8376.1	7084.7	الواردات
-3084.9	-2725.8	-2765	-3176.7	-3127.2	-4469.7	-5678.1	5745.6	4638.7	الميزان التجاري

وتشير البيانات إلى أن متوسط قيمة الواردات حوالي 5873.6 مليون دولار خلال الفترة (2012م-2020م)، وكذلك يظهر أن الواردات تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي مساهمة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط الواردات إلى متوسط الناتج المحلي الإجمالي حوالي 40.7% خلال نفس الفترة.

وبينما بلغ متوسط قيمة الصادرات حوالي 1930.9 مليون دولار، ويظهر كذلك أن الصادرات تمثل النصيب الأقل من إجمالي مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط الصادرات إلى متوسط الناتج المحلي الإجمالي حوالي 13.4% خلال نفس الفترة.

وأما متوسط قيمة صافي التجارة الخارجية فقد بلغ حوالي 3939.4- مليون دولاراً في الفترة (2012م-2020م) وكذلك متوسط عجز التجارة الخارجية يمثل حوالي 27.2% نسبة

²³⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات 2020م.

إلى متوسط الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى أن الواردات تفوق قيمة الصادرات بكثير.

مما سبق يمكن أن تستنتج مدى ضعف الصادرات الفلسطينية ودرجة الانفتاح التجاري مع العالم الخارجي والتي تُقاس بالمعادلة⁽²³⁵⁾:

$$\text{الانفتاح التجاري مع العالم الخارجي} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \text{GDP}$$

حيث X = الصادرات M = الواردات

جدول (4:6) نسبة الصادرات إلى الواردات/ ودرجة الانفتاح التجاري في الفترة (2012-2020)

السنة ⁽²³⁶⁾	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
$\frac{X}{M}$	%34.5	%31.4	%31.2	%37.4	%33.6	%31.3	%34.5	%32.8	%29.4
$\frac{X + M}{GDP}$	%68.0	%69.8	%69.3	%63.3	%41.3	%43.3	%42.2	%39.9	%43.9

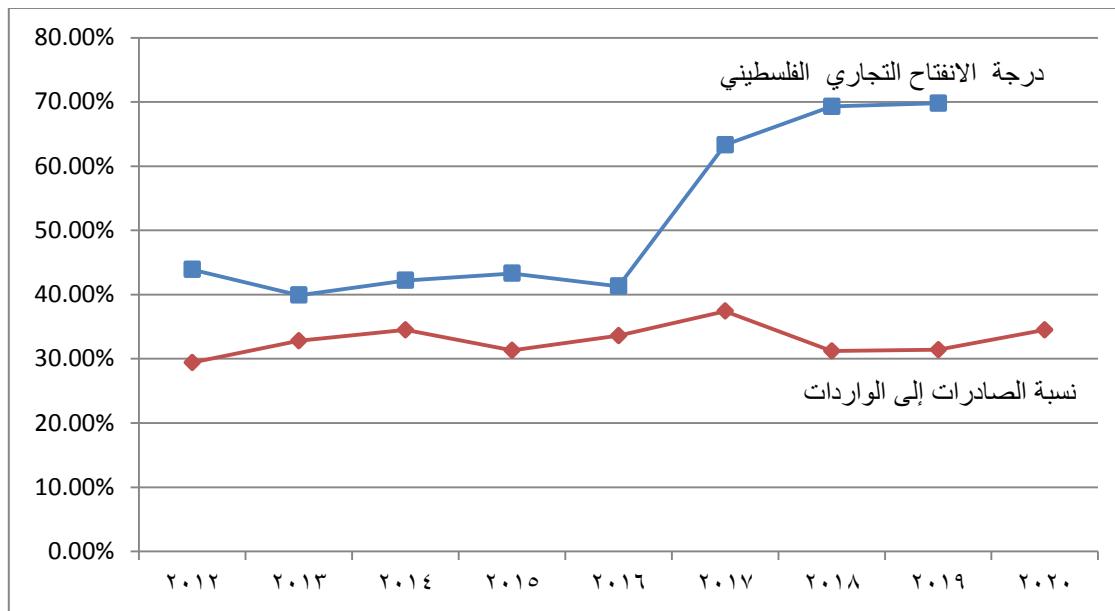
يتضح مما سبق أن متوسط نسبة درجة الانفتاح التجاري للأراضي الفلسطينية قد بلغ حوالي 53.4% خلال الفترة (2012-2020م)، كما يتضح أن متوسط نسبة تغطية الصادرات للواردات X/M حوالي 32.9% خلال نفس الفترة، حيث يبيّن مؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية درجة اكتشاف الاقتصاد على العالم الخارجي، ومدى ارتباطه به أو درجة افتتاحه عليه، وفي الحالة الفلسطينية فإن درجة الانفتاح التجاري تقيس مدى درجة اكتشاف الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بسبب أن حوالي 80% من إجمالي التجارة الخارجية تتم مع الاحتلال الإسرائيلي، وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي، لا سيما في ظل اعتماد فلسطين على الاستيراد بشكلٍ كبير حيث تشكل الواردات 2.8 ضعف الصادرات⁽²³⁷⁾.

²³⁵ قديح ناريمان (محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية 1995-2013م)، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية - غزة. ص 62

²³⁶ المصدر: من احتساب الباحث بناءً على بيانات جدول (4:5)

²³⁷ سلطة النقد الفلسطينية 2020م - تقرير تضخم عدد 34 - دائرة الأبحاث والسياسات النقدية،

شكل (4:6) درجة الانفتاح التجاري ونسبة الصادرات إلى الواردات في الاقتصاد الفلسطيني (2012م-⁽²³⁸⁾ 2020م)



والجدير بالذكر أن كلاً من الصادرات والواردات مرت بنفس الظروف التي مرت بها الناتج الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بشكلٍ عام، وقطاع غزة بشكل خاص، فكانت تتمو في أوقات الاستقرار، وتتراجع عند توتر الوضع السياسي والحصار والإغلاق.

4.2.4 مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر هيكل مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي مهم جداً في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تكون مساهمة القطاعات الإنتاجية ذات فاعلية أكبر في تحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد تباينت النسبة للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية إذ يستحوذ قطاع الخدمات على أكثر من نصف الهيكل القطاعي لهذا الناتج، ولذلك يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدماتياً تسيطر عليه أنشطة الخدمات والذي يشمل تجارة الجملة والتجزئة، والنقل، والتخزين، والاتصالات، والوساطة المالية، والمطاعم، والفنادق، بالإضافة للخدمات الاجتماعية مثل الأنشطة العقارية والإيجارية والأنشطة الاجتماعية، والتعليم والصحة ، والعمل الاجتماعي والإدارة العامة،

²³⁸ المصدر: من احتساب الباحث بناءً على بيانات جدول (4:6)

والدفاع، والخدمات المنزلية، كما أن أداء أنشطة الخدمات يؤثر ويحدد بشكل رئيس مجمل الأداء الاقتصادي⁽²³⁹⁾.

وتشير البيانات إلى أن متوسط مساهمة أنشطة الخدمات في الناتج المحلي الحقيقي بلغت 74.8 % خلال الفترة (2013-2020م) وهذا يعزى إلى الاختلالات الاقتصادية، ومن ضمنها العجز التجاري الكبير مع إسرائيل وضعف تنافسية القطاع الصناعي والقيود الإسرائيلية، أما القطاعات الإنتاجية فبلغت نسبة مساهمتها 25.2 % خلال نفس الفترة، وتوزعت ما بين القطاع الصناعي 12.9 % والقطاع الزراعي بنسبة 7.2 % وكذلك قطاع الإنشاءات بنسبة 5.1 % وهذا ما يوضحه جدول (4:7).

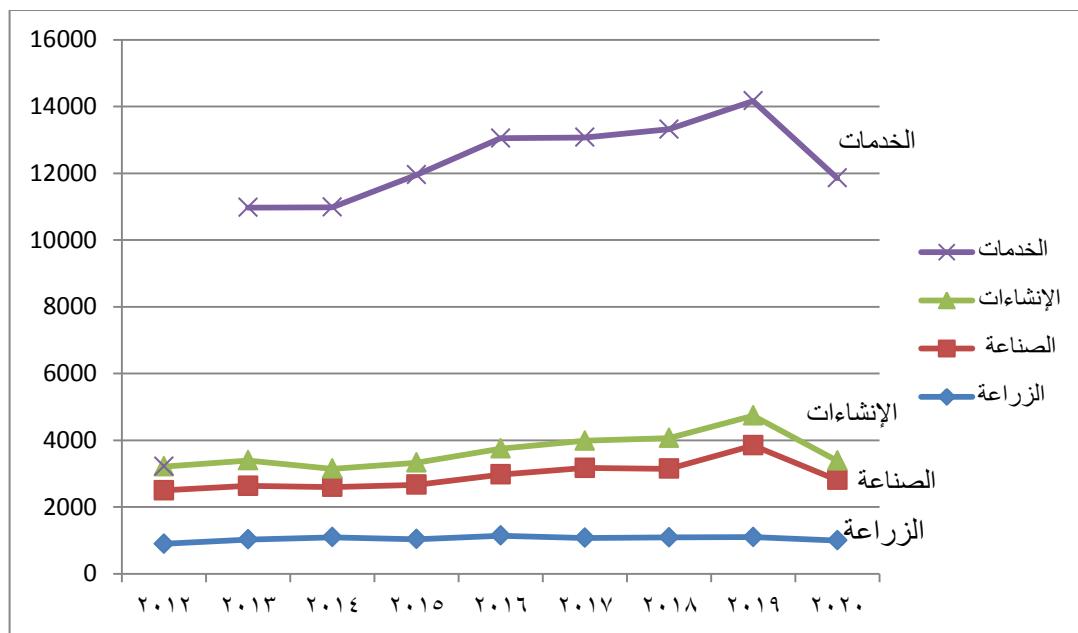
جدول (4:7) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (سنة الأساس 2015م)
بالمليون دولار

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020م	السنة ⁽²⁴⁰⁾
898.6	1027.0	1096.1	1035.2	1142.9	1074.1	1091.1	1100.7	999.8	الزراعة
1600.6	1608.2	1504.0	1629.7	1829.4	2094.2	2056.6	2747	1811.6	الصناعة
715.1	758.7	547.3	665.3	780.3	818.8	920.8	889.1	572.9	الإنشاءات
لم يتتوفر	7578.1	7835.6	8618.6	9294.5	9085.7	9249.0	9429.5	8472.5	الخدمات

²³⁹ سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي، 2013م، رام الله، فلسطين.، ص 8

²⁴⁰ سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2020م، ص 74، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني ص 19.

شكل (7:4) تطور نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال (2012-2020م) .²⁴¹



نلاحظ من الشكل (4:7) أن أنشطة الخدمات تستحوذ على النصيب الأكبر من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2020م)، حيث بلغت أعلى مساهمةً لأنشطة الخدمات في الناتج المحلي حوالي 61.8% وذلك في عام 2015م، مما أدنى مساهمة كانت حوالي 56.1% وكانت في عام 2013م.

وفي مقابل ذلك احتلت أنشطة الصناعة المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي حيث يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي يقوم عليها الاقتصاد الفلسطيني كونه أحد ركائز التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وتشير البيانات أن أعلى مساهمة للصناعة كانت 17.4% وذلك في عام 2019م ويعود ذلك للاستقرار السياسي في ذلك العام واستئناف دفع أموال المقاصلة، بينما كانت أدنى مساهمةً في 2014، بنسبة 11.1% بسبب العدوان على قطاع غزة وما تبعه من تدمير شامل.

وأما القطاع الزراعي فقد جاء بالمرتبة الثالثة حيث تذبذب مساهمته في الناتج المحلي بين 8.1% في عام 2014م و 9.96% في عام 2017م، ويعود هذا التراجع الكبير

²⁴¹ المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (4:7)

لمساهمة الزراعة في الناتج المحلي إلى عدة عوامل منها ضعف الإنتاجية التي من أسبابها سيطرة الاحتلال على الموارد المائية وتدمير الأراضي الزراعية وتجريفها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف ومستلزمات الإنتاج ومنع المزارعين من الوصول لأراضيهم بالإضافة إلى مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لصالح جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، والمنطقة العازلة في قطاع غزة.

واحتل المرتبة الأخيرة قطاع الإنشاءات في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تذبذبت نسبة مساهمته ما بين 4.06% وذلك عام 2014م في أعقاب الحرب على غزة و5.8% في عام 2018م بعد تجديد الهدنة مع الاحتلال التي وقعت إثر عدوان 2014م، واتفق الجانبان فيها على استئناف نشاط الإعمار لما هدمه الاحتلال.

4.2.5 البطالة

لقد حددت مقاييس منظمة العمل الدولية، جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وهم الذين: تزيد أعمارهم عن 15 سنة، ولم يعملاً أبداً في أي نوع من الأعمال، وكانوا مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق فهم من فئة البطالة⁽²⁴²⁾.

تُعد البطالة من أهم تحديات التنمية الاقتصادية، لا سيما في الدول النامية، ولا يقتصر الأمر على توفير فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، بل يتعداه إلى استيعاب تراكم البطالة القائم حالياً، وهي مهمة تحتاج إلى جهود ضخمة في ظل محدودية الطاقات الإنتاجية وانخفاض مستوى الاستثمار، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وما ينتج عنها من تزايد في أعداد القوى العاملة⁽²⁴³⁾، وبالتالي تعتبر مشكلة البطالة من أسوأ المشاكل التي يواجهها المجتمع الفلسطيني، وهي ناتجة عن مجموعة من الظروف التي يُعتبر الاحتلال الإسرائيلي أبرزها، بالإضافة إلى التشوّهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والتي قلصت من قدرته على امتصاص العمالة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل، وكما يشكل معدلات

²⁴² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2013م، رام الله، فلسطين، ص 50.

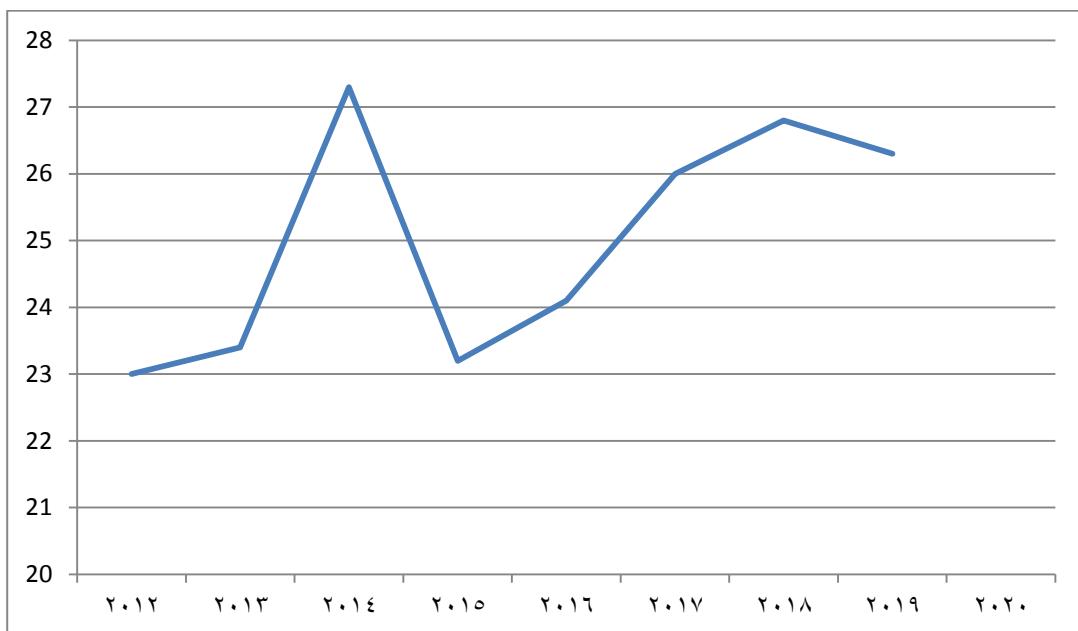
²⁴³ سلطة النقد الفلسطيني (2013) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.

البطالة المرتفعة هاجساً كبيراً في فلسطين فهي شديدة الارتفاع، كما أنها خارجة عن السيطرة الفلسطينية⁽²⁴⁴⁾.

جدول (4:8) معدل البطالة خلال الفترة (2012م-2020م)

السنة ⁽²⁴⁵⁾	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل البطالة	23	23.4	27.3	23.2	24.1	26.0	26.8	26.3	25.9

شكل (4:8) تطور معدل البطالة خلال الفترة (2012م-2020م)⁽²⁴⁶⁾



بلغ متوسط معدلات البطالة في الفترة (2012م-2020م) 25.1% ونظهر من الشكل (4:8) أنه لا يوجد تذبذب كبير في معدلات البطالة، حيث بلغ أدنى معدل بطالة 23% في

²⁴⁴ قديح ناريمان (محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية 1995-2013م)، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 66.

²⁴⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني ص 21، سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2020م، ص 76.

²⁴⁶ المصدر : من إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (4:8).

عام 2012م، فيما بلغ أعلى معدل لها 27.3% في عام 2014م، وذلك بتأثير العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ولكن بشكلٍ عامٍ ما تزال معدلات البطالة في فلسطين مرتفعةً مقارنةً مع دول المنطقة، إذ لا يزال حوالي ربع القوى العاملة عاطلاً عن العمل⁽²⁴⁷⁾.

²⁴⁷ سلطة النقد الفلسطينية (2020م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين، ص 72.

4.3 مؤشرات المالية العامة

تحصر وظيفة المالية العامة في الفكر الكلاسيكي في الحصول على إيرادات عامة لتعطية النفقات العامة والعمل على تحقيق التوازن بينهما عند الحد الأدنى الممكن، أما المالية العامة في الفكر الكينزي الذي يدعو لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل أن تصح النتائج والآثار السلبية لميكانيكية السوق واستكمال عملها، وذلك باستخدام أدوات اقتصادية مالية ونقدية لزيادة الطلب الكلي، وتعويض النقص في استثمار القطاع الخاص، وبالتالي تحقيق توازن الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، الأمر الذي لا يحدث بصورة تلقائية⁽²⁴⁸⁾.

وتميزت الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية بعجز مزمن منذ إنشائها، وظلت السلطة طوال عمرها تعيش تحت هاجس الحاجة للمعونات والمساعدات الخارجية لتلبية احتياجاتها وسد العجز في موازنتها، كما ظلت تعيش أسيرة المخاوف من الإجراءات الإسرائيلية خصوصاً عدم تسليم عائدات الضرائب، بالإضافة إلى الإغلاقات والحصار وغيرها، وفيما يلي شرح لأهم مؤشرات المالية العامة والموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.

4.3.1 الإيرادات العامة

تقسم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية بحسب مصدرها إلى إيرادات محلية وأخرى خارجية، وهي المتمثلة في (المنح والمساعدات الخارجية)، وعند تحليل مكونات الإيرادات العامة نجد أن : (الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصلة) تستحوذ على حوالي 80% من مجموع الإيرادات العامة خلال الفترة (2013-2019) * بمتوسط بلغ حوالي 3289.2 مليون دولاراً خلال نفس الفترة، حيث بلغت أدنى قيمة لها حوالي 2543.3 مليون دولاراً وذلك في عام 2013م، بينما كانت أعلى قيمة بلغت 3652.7 مليون دولاراً في عام 2016م، ويرجع ذلك إلى نمو إيرادات الجباية المحلية (انظر جدول 9:4)

وأما الإيرادات الخارجية والمتمثلة في المنح والمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية فهي تستحوذ على حوالي 20% من مجموع الإيرادات العامة خلال الفترة (2013-2019) ، حيث بلغ متوسطها خلال هذه الفترة حوالي 862.8 مليون دولاراً،

²⁴⁸ قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995-2013م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص67.

* لم يتم احتساب معطيات عام 2020.

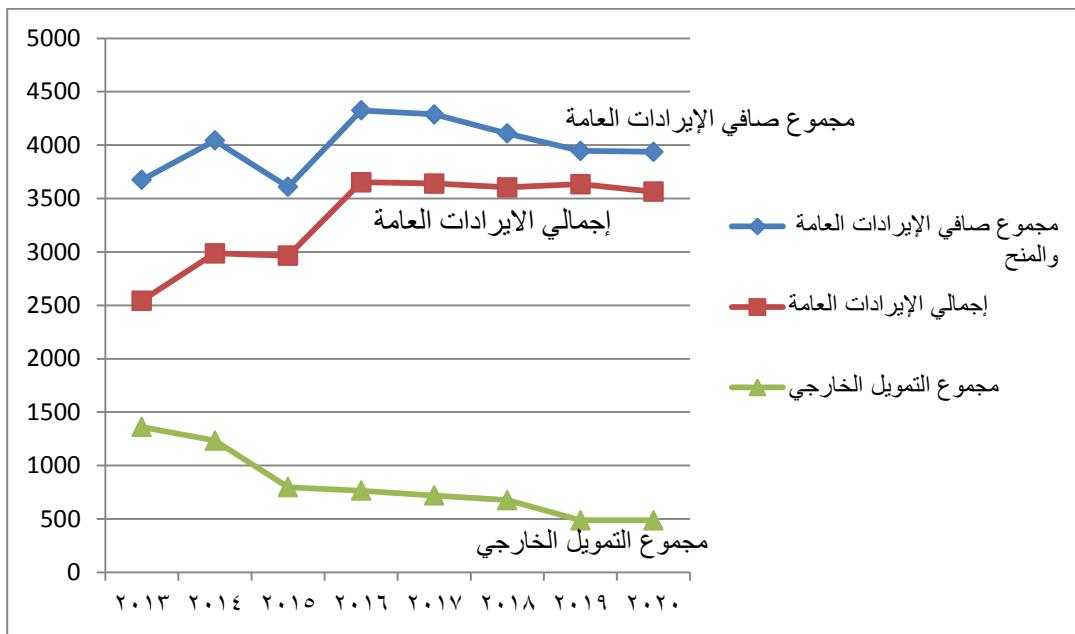
بينما بلغت أدنى قيمة لها حوالي 487.6 مليون دولاراً في عام 2019م، وذلك بتأثير ما فعله الرئيس الأمريكي ترامب من قطع الدعم عن السلطة الفلسطينية، وبلغت ذروتها بحوالي 1361.5 مليون دولاراً في عام 2013م، وتبين هذه النسب والأرقام مدى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وحاجته الملحة للمساعدات الخارجية.

جدول (4:9) الإيرادات العامة بال مليون دولار (سنة الأساس 2015م)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	السنة ⁽²⁴⁹⁾
لم يتوفر	3673.9	4043.3	3608.2	4324.3	4287.3	4108.7	3946.6	3937.1	مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح
—	2543.3	2986.1	2964.2	3652.7	3640.2	3604.3	3633.6	3563.8	إجمالي الإيرادات العامة
—	1361.5	1233.1	798.1	764.6	719.5	675.5	487.6	487.5	مجموع التمويل الخارجي

²⁴⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2020م، ص 33.
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، ص 33،
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2018م، سلطة النقد الفلسطينية-التقرير السنوي 2020م، ص 75

شكل (4:9) تطور الإيرادات العامة من خلال الفترة (2013م-2019م)²⁵⁰



4.3.2 النفقات العامة

يتكون هيكل النفقات العامة للسلطة الفلسطينية من نوعين رئيسيين: النفقات الجارية والنفقات التطويرية.

جدول (4:10) النفقات العامة بالمليون دولار (سنة الأساس 2015م)

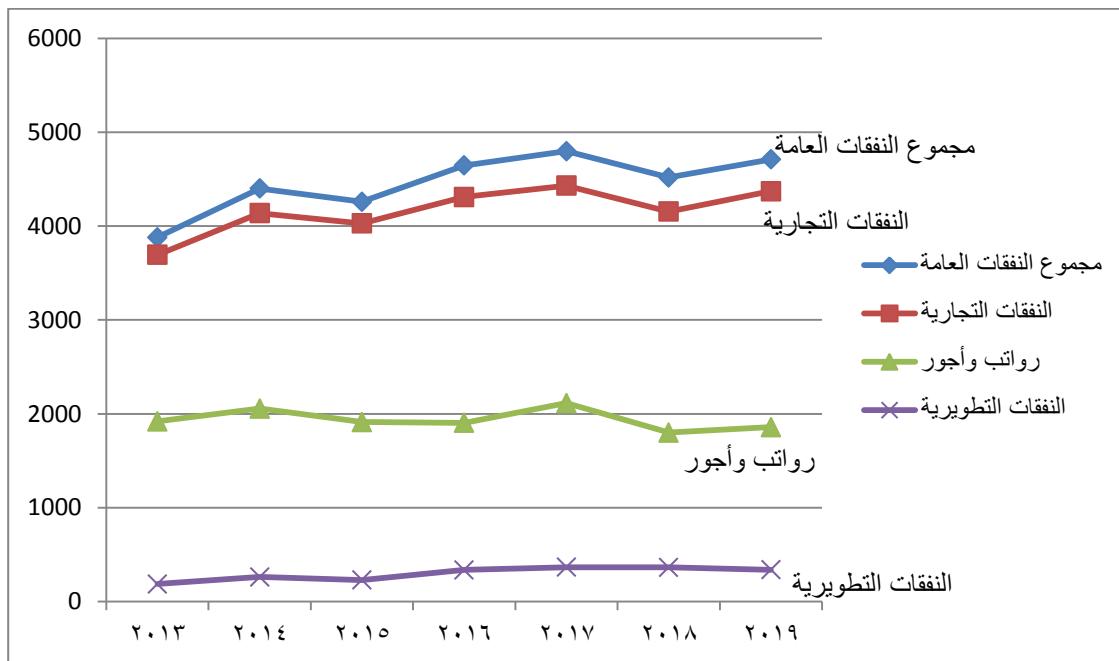
2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020م	السنة ⁽²⁵¹⁾
-	3880.6	4400.2	4258.6	4645.7	4796.6	4517.4	4710.8	5086.4	مجموع النفقات العامة
-	3694.0	4137.6	4029.0	4308.9	4430.6	4153.8	4371.4	4808.7	النفقات الجارية
-	1919.1	2055.0	1912.0	1903.2	2114.0	1799.3	1857.7	2007.8	رواتب وأجور
-	186.6	262.6	229.6	336.8	366	363.6	339.4	277.7	النفقات التطويرية

²⁵⁰ المصدر : إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (4:9)

²⁵¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، ص.33.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2018م، سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2020م - ص.76.

شكل (4:10) تطور النفقات العامة خلال الفترة (2013م - 2019م)⁽²⁵²⁾



يتضح من خلال الشكل (10:4) أن إجمالي النفقات العامة لم تتطور بشكلٍ كبيرٍ خلال هذه الفترة، حيث بلغت أدنى قيمة لها 3880.6 مليون دولاراً في عام 2013م، وأما أكبر قيمة فكانت 4796.6 مليون دولاراً في عام 2017م، وقد بلغ متوسط النفقات العامة خلال هذه الفترة 4315.6 مليون دولاراً، ومن الجدير ذكره أن حوالي 45.3% من مجموع النفقات العامة يذهب إلى قسم نفقات الرواتب والأجور، وهذا يشكل عبئاً يُقلل كاهل ميزانية السلطة الفلسطينية.

وأما النفقات التطويرية فهي تستحوذ على حوالي 6.6% من مجموع النفقات العامة خلال الفترة (2013م-2019م)*، حيث بلغ متوسطها خلال هذه الفترة 297.8 مليون دولاراً، وتشير هذه النسبة ضعف حجم الإنفاق التطويري في الإنفاق العام على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الإنفاق في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية على المستوى المتوسط والبعيد⁽²⁵³⁾.

²⁵² المصدر: إعداد الباحث بناءً على جدول (4:10)

²⁵³ سلطة النقد الفلسطينية . التقرير السنوي، 2012م، رام الله، فلسطين.

* لم يتم احتساب بيانات عام 2020.

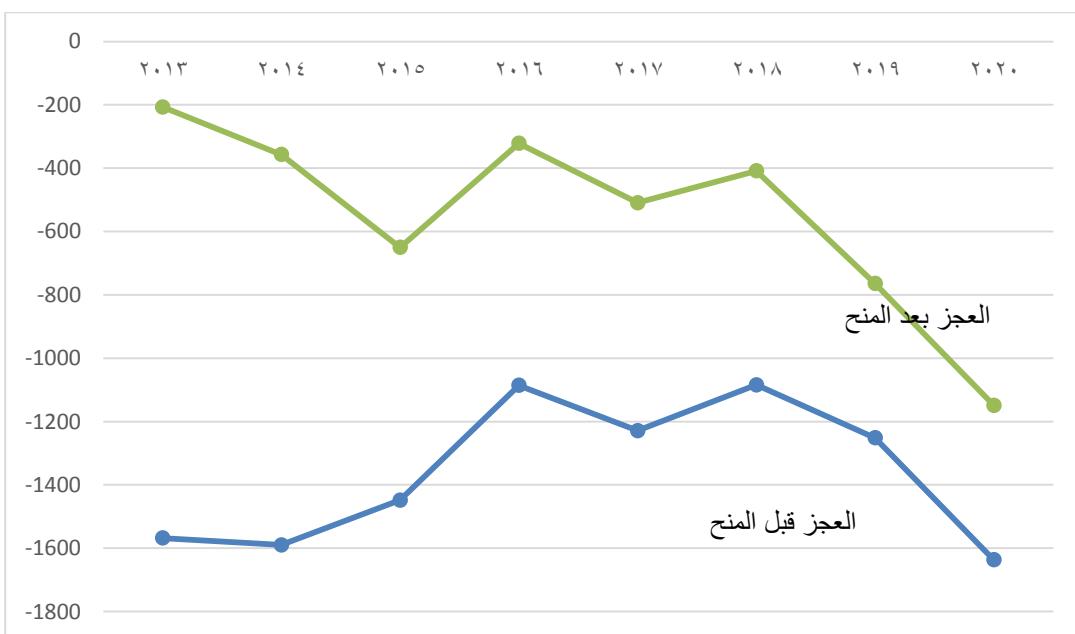
4.3.3 الفائض / العجز المالي

تعاني ميزانية السلطة الفلسطينية من عجز دائم ومزمن وذلك بسبب كبر النفقات عن الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، ولم تتمتع بأي فائض خلال الفترة (2013م - 2019م).

جدول (4:11) العجز المالي للسلطة الفلسطينية / مليون دولاراً

السنة ⁽²⁵⁴⁾	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العجز قبل المنح	لم يتوفر	-1568.2	-1590	-1448.5	-1086	1228.8	-1084.2	-1251.8	1636.8-
العجز بعد المنح	لم يتوفر	-206.7	-356.9	-650.4	-321.4	-509.3	-408.7	-764.2	1,149.3-

شكل (4:11) تطور الفائض / العجز المالي خلال الفترة (2013م - 2019م)⁽²⁵⁵⁾



²⁵⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2019م، ص33.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2018م، ص32. سلطة النقد الفلسطينية - التقرير السنوي 2020م، ص 76.

²⁵⁵ من احتساب الباحث بناءً على جدول (11:4)

وتشير البيانات إلى أن العجز المالي للسلطة الفلسطينية بلغ حوالي 1322.5 مليون دولاراً في المتوسط خلال الفترة (2013-2019م)* قبل المنح والمساعدات، كما يشير الشكل السابق إلى أن أدنى قيمة له كانت في عام 2018م حيث بلغت 1084.2 مليون دولاراً، بينما كانت أعلى قيمة له في عام 2014م حيث بلغت 1590 - مليون دولاراً، واما العجز المالي بعد المنح والمساعدات، فقد بلغ حوالي 459.6 - مليون دولاراً في المتوسط خلال نفس الفترة، وفي كلتا الحالتين نلاحظ أن هناك عجزاً مالياً سواءً قبل المنح والمساعدات أو بعدها، غير أن المنح والمساعدات تساهم في تخفيض العجز المالي.

4.3.4 الدين العام

يشتمل الدين العام على الديون الخارجية والديون المحلية، ويُعد الدين العام أحد الهموم الكبيرة التي تتعلق الاقتصاد الفلسطيني، وتشير البيانات إلى كبر حجم الدين العام الفلسطيني حيث بلغ في أعظم حالاته 2795.2 مليون دولاراً، وهذا يدل على عدم قدرة السلطة الفلسطينية على تغطية نفقاتها العامة من الإيرادات والمنح والمساعدات، وبشكل عام يمكن القول بأن متوسط الدين العام خلال الفترة (2013-2019م)* قد بلغ 2474.6 مليون دولاراً.

جدول (4:12) إجمالي الدين العام للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (2012-2020م)

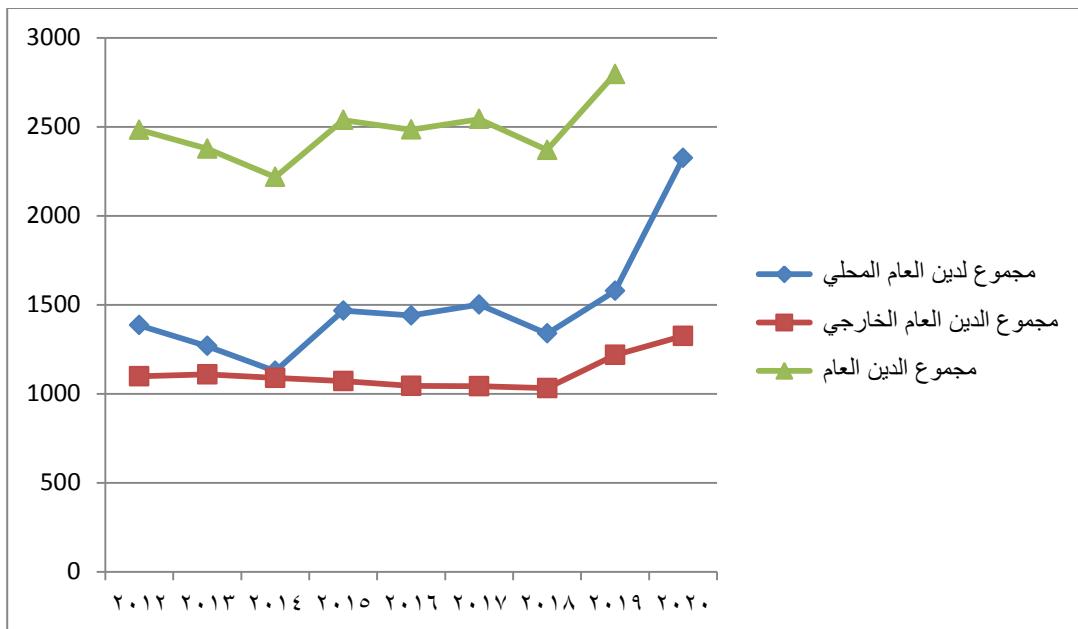
2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	السنة ⁽²⁵⁶⁾
1384.7	1267.6	1128.0	1466.5	1439.8	1501.1	1337.8	1577.2	2324.6	مجموع الدين العام المحلي
1097.9	1109.0	1089.0	1071.0	1044.0	1042.0	1031.7	1218.0	1324.7	مجموع الدين العام الخارجي
2482.6	2376.6	2217.0	2537.5	2483.8	2543.1	2369.5	2795.2	3649.3	مجموع الدين العام

²⁵⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م - ص33.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2018م - ص32.

*لم يتم احتساب بيانات عام 2020.

شكل (4:12) تطور الدين العام للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (2012م - 2019م)⁽²⁵⁷⁾



4.4 مؤشرات السيولة النقدية

لقد أصبحت السياسة النقدية تلعب دوراً مهماً في اقتصادات الدول كونها واحدة من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الاقتصادية الكلية للبلد، حيث غالباً ما يتم اللجوء إلى أدواتها من أجل المحافظة على التوازن والاستقرار الاقتصادي وعلاج المشاكل الاقتصادية أيضاً، وبشكل خاص الحد من الفجوات التضخمية.

ولكن غياب العملة الوطنية حرّم سلطة النقد الفلسطينية من استخدام أهم أدوات السياسة النقدية، لذلك حرّمت من التحكم بعرض النقود كأداة رئيسة للتأثير على الاقتصاد، كما فقدت سلطة النقد التأثير على حجم التداول النقدي والتأثير على سعر الفائدة، وكذلك تحديد سعر الصرف، وبالتالي اختزال دورها في الإشراف على البنوك في ظل غياب السياسة النقدية الفعالة⁽²⁵⁸⁾، وكما أن غياب العملة الوطنية تؤثر في السياسة النقدية الفلسطينية وذلك من خلال جعل الاقتصاد الفلسطيني متأقى لأثر السياسة النقدية في الدول الثلاث التي يتم تداول عملاتها في الأراضي الفلسطينية وخصوصاً من السياسة النقدية في إسرائيل والأردن، حيث أن

²⁵⁷ المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (4:12)

²⁵⁸ سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي، 2006م، رام الله، فلسطين.

هذه السياسات تؤدي إلى التأثير على معدل الفائدة أو سعر الصرف، أو كليهما⁽²⁵⁹⁾، وفيما يلي شرح لأهم مؤشرات السيولة النقدية ذات العلاقة بالتضخم.

4.4.1 عرض النقود:

في ظل عدم وجود عملة وطنية، ونظرًا لصعوبة احتساب قيمة النقد المتداول بطريقهٍ مباشرهٍ (النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى)، فقد تم اللجوء لتقدير قيمة هذا النقد بناءً على الدراسات التي قامت بها سلطة النقد بهذا الخصوص، وتم فيها تقدير قيمة النقد المتداول باستخدام بعض النسب الاسترشادية من بعض الدول المجاورة، كنسبة النقد إلى الودائع تحت الطلب في الأردن على سبيل المثال، وتطبيقاتها على فلسطين وذلك لتشابه السلوك المصرفى للأفراد في البلدين⁽²⁶⁰⁾.

وفيما يلي جدول عرض النقود الموسع M2، والذي يعبر عن قيمة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى إلى إجمالي الودائع (الجارية، والتوفير، والأجلة) ويعبر زيادتها عن زيادة نسبة الادخارات⁽²⁶¹⁾.

جدول (4:13) عرض النقود الموسع M2 في الفترة (2012م-2020م) / مiliar دولار.

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019م	2020	السنة ²⁶²
8.5	9.4	10.2	11.1	12.2	13.9	14.5	15.9	19.1	عرض النقود

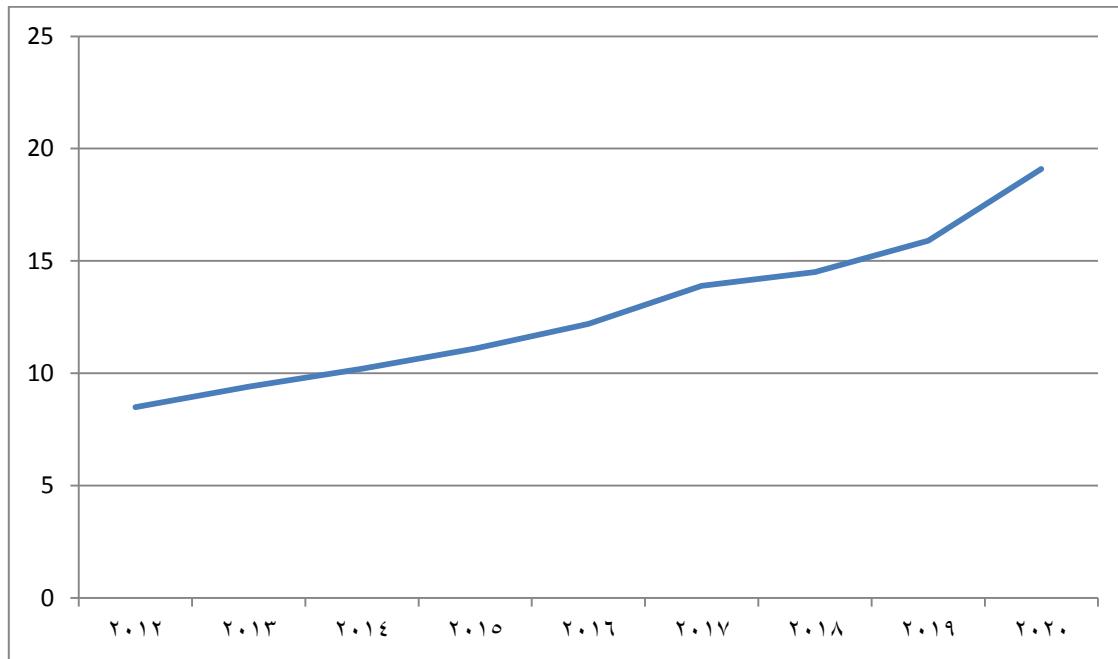
²⁵⁹ قدح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م) 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 76.

²⁶⁰ سلطة النقد الفلسطينية (2014م) تقرير التطورات النقدية.

²⁶¹ عموص. عبير. تأثير التطور في النظام المالي الفلسطيني على النمو الاقتصادي في فلسطين (2008م-2015م)، 2017م، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ص 25.

²⁶² عموص. عبير. تأثير التطور في النظام المالي الفلسطيني على النمو الاقتصادي في فلسطين (2008م-2015م)، 2017م، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ص 25+42. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2020م، في حديث مباشر مع سلطة النقد.

شكل (4:13) تطور عرض النقود الموسع M2 في الفترة (2012م-2020م) ²⁶³



4.4.2 سعر الصرف

إن وجود ثلات عملات للتداول في الأراضي الفلسطينية يعرض الاقتصاد الفلسطيني لمخاطر تذبذبات أسعار صرف العملات المتداولة فيه نتيجة عوامل داخلية تؤثر على اقتصادات تلك الدول المصدرة لتلك العملات مع العلم بأن الشيكل الإسرائيلي هو العملة الأكثر تداولًا في الأراضي الفلسطينية، أما الدولار والدينار فيستخدمان لأغراض ادخارية وصفقات تجارية معينة، وبالتالي فإن انخفاض سعر صرف كلًا من الدولار والدينار مقابل الشيكل يؤثر في الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك ارتفاع سعر صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل الإسرائيلي (انخفاض قيمة الشيكل) يؤدي للعديد من الآثار والتي من أبرزها ارتفاع معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية وفقًا لمعدلات التضخم في إسرائيل، كذلك هناك خسائر غير مباشرة تأتي لتذبذب سعر صرف العملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني تمثل في عدم قدرة سلطة النقد الفلسطينية في التحكم بأسعار الفائدة²⁶⁴.

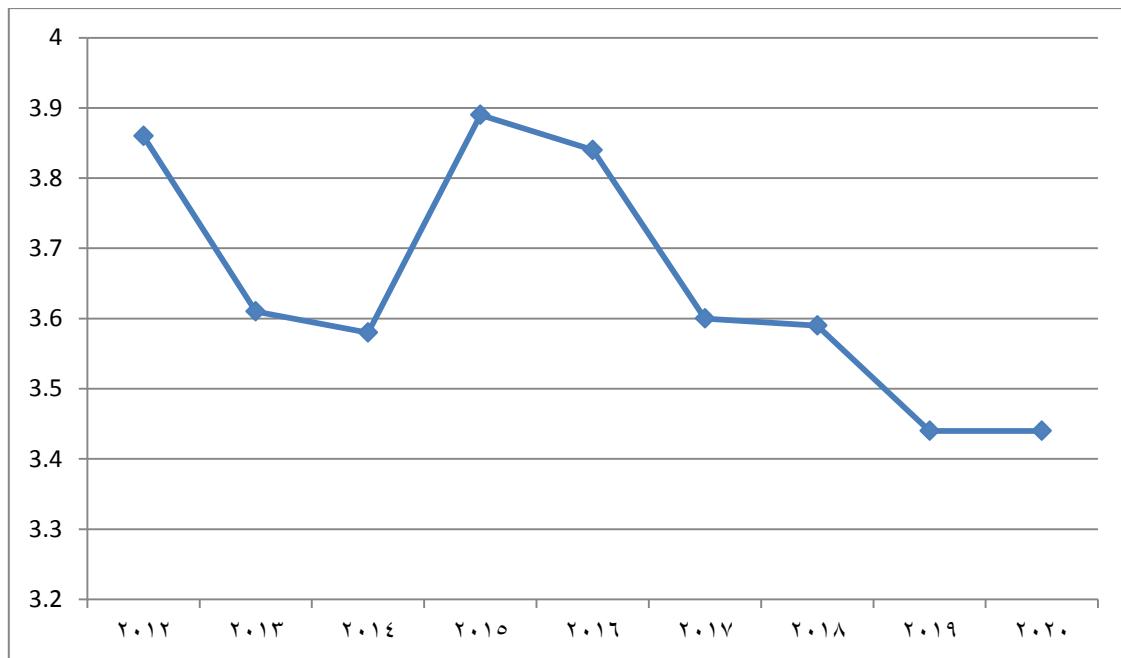
²⁶³ إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (4:13).

²⁶⁴ قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م) 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 77.

جدول (4:14) متوسط سعر صرف الشيكل مقابل الدولار (2012م-2020م).

السنة ⁽²⁶⁵⁾	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
متوسط سعر صرف الشيكل	3.44	3.58	3.59	3.60	3.84	3.89	3.58	3.61	3.86

شكل (4:14) تطور سعر صرف الشيكل مقابل الدولار (2012م-2020م)⁽²⁶⁶⁾



يتضح من الشكل السابق أن أقل معدل لسعر صرف الشيكل مقابل الدولار قد بلغ 3.44 وذلك في عام 2020م، أما أعلى معدل لسعر الصرف فقد بلغ 3.89 وذلك في عام 2015م، وبشكلٍ عام يمكن القول إن متوسط سعر صرف الشيكل مقابل الدولار بلغ 3.66 خلال الفترة (2012م-2020م).

²⁶⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، ص 50.

²⁶⁶ المصدر : من إعداد الباحث بناءً على جدول (4:14)

4.4.3 معدل الفائدة

تعكس حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على أسعار الفائدة في فلسطين، إذ أن معدل فائدة الإقراض، باستثناء الدينار الأردني، على العملات المتداولة في فلسطين أعلى من مثيلاته في الدول المصدرة لهذه العملات، بالمقابل فإن معدل الفائدة على الإيداع، باستثناء الشيكل، أقل من مثيلاته في هذه الدول، ولقد أظهرت البيانات أن معدل فائدة الإقراض على كل من الشيكل الإسرائيلي والدولار الأمريكي في فلسطين يبلغ أكثر من ضعف مثيلاته في إسرائيل، والولايات المتحدة ، وعلى العكس من ذلك فإن معدل فائدة الإقراض على عملة الدينار الأردني أقل منه في الأردن⁽²⁶⁷⁾.

وفي ظل عدم وجود عملة وطنية، لا تستطيع سلطة النقد تحديد أسعار الفائدة، فيتم احتساب أسعار الفائدة الدائنة والمدينة على العملات الرئيسية المتداولة في فلسطين، وذلك بشكلٍ دوري اعتماداً على البيانات التي تزودها المصارف لسلطة النقد على أساس الوسط الحسابي المرجح⁽²⁶⁸⁾.

جدول (4:15) معدل الفائدة على الإقراض بالدولار والشيكل في الفترة (2012م-2020م)

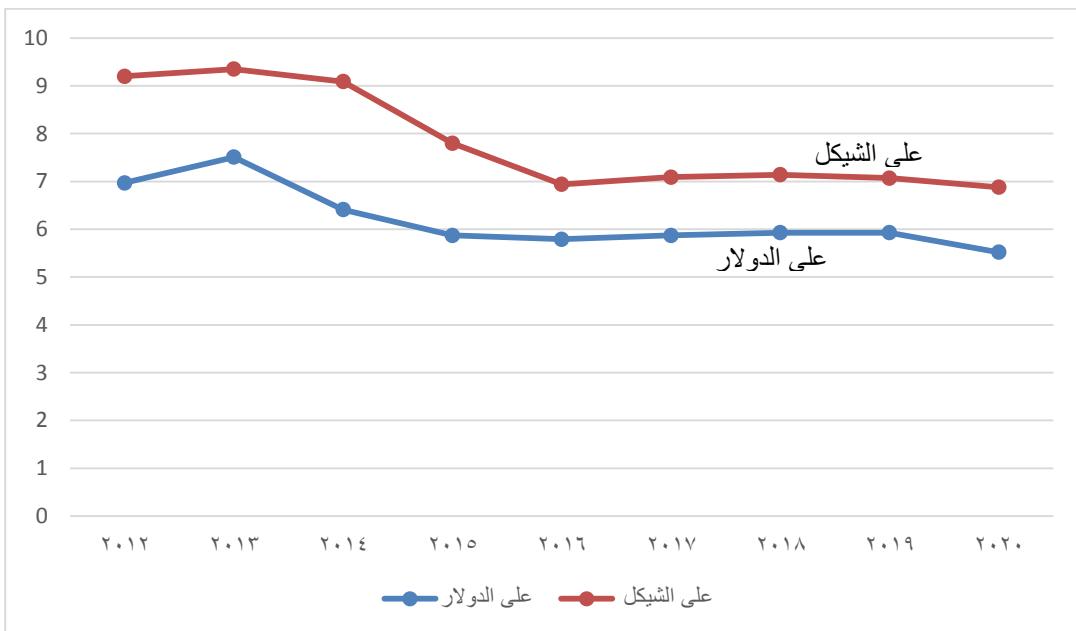
2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020م	السنة ⁽²⁶⁹⁾
6.97	7.51	6.41	5.87	5.79	5.87	5.93	5.93	5.52	على الدولار
9.2	9.35	9.09	7.8	6.94	7.09	7.14	7.07	6.88	على الشيكل

²⁶⁷ سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التضخم 2014م). دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.

²⁶⁸ سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي، 2010م، رام الله، فلسطين.

²⁶⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، ص40.سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2020م، ص 89. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2021م، في حديث مباشر مع سلطة النقد.

شكل (4:15) تطور معدل الفائدة على الإقراض بالدولار والشيكل في الفترة (2012م-2020م).⁽²⁷⁰⁾



يتضح من الشكل السابق أن أعلى معدل للفائدة على القروض بالشيكل بلغ 9.3% وعلى الدولار 7.51% في عام 2013، أما أقل معدل للفائدة على القروض بالشيكل فقد بلغ 6.88% وعلى الدولار 5.52% في عام 2020، أي أن هناك تزامن في أعلى قيمة وفي أقل قيمة، في إسرائيل وفي فلسطين وإن دلّ هذا على شيءٍ فإنما يدل على تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيلي، وبشكلٍ عامٍ لقد بلغ متوسط الفائدة على الشيكل في الفترة (2012م-2020م) حوالي 7.84%， كما بلغ متوسطها على الدولار في ذات الفترة 6.2%.

4.5 الرقم القياسي لأسعار المستهلك

هو موضوع هذه الدراسة وسيتم تحليل بياناتها في الفصل الخامس والأخير !

²⁷⁰ المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (4:15)

خلاصة

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على أهم مفاصل أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (2012-2020م) والظروف الصعبة والخاصة التي عاشها هذا الاقتصاد، وتعرفنا على المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومؤشراته المالية العامة والسيولة النقدية؛ لكي تساعدنا على التحليل التطبيقي المطلوب حول مشكلة التضخم والذي سيتم من خلال الفصل القادم من هذه الدراسة.

الفصل الخامس| أثر السياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم في فلسطين

الفصل الخامس

أثر السياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم في فلسطين

5.1 المقدمة

يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ مباشرٍ بالاقتصاد الإسرائيلي، وفي المجالات كافةً، فمنذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، عملت سلطات الاحتلال وبشكل مبرمج على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتكرис تبعيته له، وجعله خاضعاً وضعيفاً بكل تفاصيله، وفي موضوع دراستنا "نجحت إسرائيل بنقل أعباء التضخم من اقتصادها إلى الاقتصاد الفلسطيني" إذ إن السلطة الوطنية الفلسطينية كانت عاجزةً عن انتهاج سياساتها الاقتصادية، وخصوصاً سياساتها النقدية والمالية، للتخفيف من وطأة ارتفاع الأسعار حيث "يلاحظ أن ارتفاع الأسعار في إسرائيل ينعكس بشكلٍ مباشرٍ على الاقتصاد الفلسطيني" ⁽²⁷¹⁾.

و عند دراسة تقارير التضخم التي تصدرها دائرة الأبحاث والسياسات النقدية التابعة لسلطة النقد الفلسطينية منذ إنشائها بموجب اتفاق أوسلو، نجد أن أغلب هذه التقارير تكرر العبارة "التغيرات في معدل التضخم في فلسطين مت sincةً بشكلٍ كبيرٍ مع التغيرات في معدل التضخم في إسرائيل" وعبارة: "وتظهر معدلات التضخم الشهري في فلسطين متزامنةً مع معدلات التضخم الشهري في إسرائيل، مما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وخصوصاً في مجال التبادل التجاري الذي يعمل على استيراد التضخم من إسرائيل" ⁽²⁷²⁾.

وسوف يعكف هذا الفصل على تحليل بيانات التقارير الريعية لسلطة النقد الفلسطينية، الممتدة بين 2012م و 2020م، بالإضافة إلى منشورات أداء الاقتصاد الفلسطيني لذات الفترة التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولكن لن يتم التركيز على كل أسباب التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أشبعنا بحثاً في دراسات أخرى، وإنما سيقتصر هذا العمل على تلك الأسباب المحتملة والمتعلقة بالسياسة النقدية الإسرائيلية، حيث سوف تقوم

²⁷¹ رجب. محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص 91.

²⁷² نصر الله. عبد الفتاح. إصدار العملة الفلسطينية- الواقع والآفاق، 2000م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح- نابلس، ص 111.

بالبداية باستطلاع مفاصل من السياسة النقدية الفلسطينية وفقاً لبروتوكول باريس وتحليل المقيدات التي تعاني منها هذه السياسة، ثم بعد ذلك ستنتقل إلى تحليل البيانات والأرقام المتعلقة بالأسعار، وتضخمتها في الاقتصاد الفلسطيني، ومدى ارتباطها أو تزامن ذلك مع التضخم في الاقتصاد الإسرائيلي وغيره من أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملة.

5.2 السياسة النقدية الفلسطينية

تستخدم السياسة النقدية عدة أدوات تساعدها على تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة للدولة مثل النمو والعمالة وتوزن ميزان المدفوعات، وكذلك استقرار الأسعار ومنع معدلات تضخم كبيرة تضر بالاقتصاد الوطني وتتمثل هذه الأدوات في سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي وسياسة السوق المفتوحة⁽²⁷³⁾، وقد ورد في المادة الرابعة من بروتوكول باريس الاقتصادي الاتفاق على إنشاء سلطة النقد الفلسطينية؛ ل القيام بجميع وظائف البنك المركزي عدا أهم وظيفة من وظائف البنوك المركزية، ألا وهي إصدار العملة الوطنية الفلسطينية⁽²⁷⁴⁾ وبالتالي أفقدت سلطة النقد إمكانية تعديل دور السياسة النقدية لإدارة السياسة الاقتصادية الفلسطينية من خلال التحكم في عرض النقود وسعر الفائدة⁽²⁷⁵⁾، ولكن النظام النقدي في كل بلد له شروط يستوفيها من أجل العمل بكفاءة ومنها⁽²⁷⁶⁾:

1. قدرة السلطة النقدية في التحكم في كمية النقود أو عرض النقد في الدولة وذلك بما يتناسب مع حجم الاقتصاد المحلي ويساعد على نموه.
2. إمكانية التحويل بين فئات النقود المختلفة وبدون أي خسارة في عملية التحويل حسب حاجة الجمهور.

²⁷³ العياش. غسان. المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي الدولي، 1998م، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص 128.

²⁷⁴ جمیل مسیف، قزمار. عصمت، ریبع إسلام. الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية، 2020م، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله. فلسطين، ص 46.

²⁷⁵ مركز البحث والدراسات الفلسطينية. بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (الاتفاقية الاقتصادية الإسرائيلية)، 1994م، الدائرة الاقتصادية. نابلس، ص 67.

²⁷⁶ نصر الله. عبد الفتاح. إصدار العملة الفلسطينية- الواقع والآفاق، 2000م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح- نابلس، ص 26.

3. المحافظة على الاستقرار النسبي في أسعار النقود لمنع التضخم أو الركود الاقتصادي، وذلك بواسطة أدوات النظام النقدي.
 4. إمكانية التحويل بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية بسهولة وبدون خسائر بثبات سعر الصرف.
 5. توفير الكميات اللازمة من العملة الوطنية أو الأجنبية حسب الطلب سواءً لتمويل صفقات التجارة الخارجية أو لأسباب خاصة.
- وسيتم في البند التالية نقاش بعض النقاط في إطار السياسة النقدية الفلسطينية.

5.2.1 مقيمات السياسة النقدية الفلسطينية

في نقاش الطاولة المستديرة لمعهد السياسة الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، خلص إلى أن السياسة النقدية الفلسطينية مقيمة بشكل كامل لارتباطها بالسياسة النقدية الإسرائيلية، خاصةً أنه لا يُسمح لها بإصدار عملة فلسطينية وفي نفس الوقت لا يتم تصدير فائض عملة الشيكل إلى إسرائيل⁽²⁷⁷⁾ حيث أن عدم توفر عملة وطنية يحد من القدرة على استخدام بعض الأدوات النقدية اللازمة للتأثير على الكتلة النقدية في السوق النقدي، وخصوصاً "قيام سلطة النقد الفلسطينية بوظيفة الملاجأ الأخير للإفراض للمحافظة على سلامة النظام المصرفي ضمن أسعار الفائدة التي تتفق عليها" بالإضافة لذلك "لا تستطيع القيام بسياسة السوق المفتوحة للتحكم في عرض النقد داخل مناطق السلطة لعدم المقدرة على إصدار السندات والأدوات الحكومية بدون توفر العملة الوطنية⁽²⁷⁸⁾.

ولا شك أن هناك أسباباً داخليةً لمشكلة التضخم وارتفاع الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني والذي يطلق عليه البعض التضخم المحلي، وهذا ينطبق على الكثير من الدول النامية، ولكن الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بارتفاع الأسعار والتضخم أكثر من غيره وذلك نظراً

²⁷⁷ ماس (2019م) لقاء الطاولة المستديرة (8): كيف يمكن تعديل الإنفاق الاقتصادي لعام 1994م بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل؟ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، ص 4.

²⁷⁸ نصر الله. عبد الفتاح. إصدار العملة الفلسطينية- الواقع والآفاق، 2000م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح- نابلس، ص 84.

لخضوع هذا الاقتصاد لاتفاقيات اقتصادية مقيدة مع الجانب الإسرائيلي مثل بروتوكول باريس الاقتصادي والذي ينقر إلى القاعدة الإنتاجية⁽²⁷⁹⁾.

ويتعامل الاقتصاد الفلسطيني وفقاً لبروتوكول باريس بثلاث عملات أجنبية (دولار، دينار، شيكل) وهذا يحتم على سلطة النقد الفلسطينية تطبيق بعض الإجراءات الرقابية التي تماطل في الغالب نفس الإجراءات والنسب المفروضة في الدول صاحبة هذه العملات مثل نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالمصارف التي تقوم بفرض نسب مختلفة حسب نوع العملة حيث تختلف النسبة بين عملات الدولار والدينار والشيكل على التوالي: 14%， 10%， 8%⁽²⁸⁰⁾، وهذا يسبب الإرباك في الرقابة على هذه العملات حيث أن نسبة الاحتياطي على الشيكل بقيت بيد البنك المركزي الإسرائيلي حسب اتفاقية باريس الاقتصادية التي تجبر سلطة النقد على تطبيق نفس النسبة المتبعة في إسرائيل ، وأما بالنسبة للدينار الأردني فقد فرضت سلطة النقد نفس نسبة الاحتياطي المتبعة بالأردن لتحقيق الاستقرار النقدي في الأردن وفلسطين وعدم فرض أي إجراءات من شأنها أن تؤثر على سوق الدينار الأردني سواءً في الأردن أو فلسطين⁽²⁸¹⁾

5.2.2 غياب العملة الوطنية الفلسطينية وأثره على التضخم

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بعدم وجود عملة وطنية، ووجود ثلاثة عملات بدائلة، ومن أبرز مطالب النظام النقدي الذي جاء به بروتوكول باريس، تتمثل في أنه يحرم الفلسطينيين من الحصول على عائد السيسيوريج (إيرادات سك العملة) على الشيكل الإسرائيلي المتداول في الضفة والقطاع كما أنه لا ينص على التعهد بقيام بنك إسرائيل بدور مقرض الملاذ الأخير

²⁷⁹ رجب. محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص 84.

²⁸⁰ عورتاني باسل، الجنية الفلسطيني والقطاع البنكي ومؤسسات الإقراض (1998) رام الله. فلسطين المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، بكمار.

²⁸¹ نصار الله. عبد الفتاح. إصدار العملة الفلسطينية- الواقع والآفاق، 2000م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح- نابلس، ص 61.

تجاه المصارف التي تعمل في الأراضي الفلسطينية⁽²⁸²⁾ وقد أثرت هذه العملات على القطاعات الاقتصادية بشكلٍ سلبيٍ من ناحيتين⁽²⁸³⁾:

1. تذبذب أسعار صرفها وبدون تعويض من السلطات النقدية التابعة لهذه العملات.
2. عدم تعويض الاقتصاد الفلسطيني عن ضريبة استخدام العملات الأجنبية والتي تحقق عوائد دولية تعود على الدول صاحبة العملات المتداولة.

ويمكن تقسيم الخسائر الناتجة عن هذا النظام إلى مباشرة وغير مباشرة، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم نتيجةً لهذه التكاليف:

أ- خسارة ضريبة السيادة (السينيوريج) / مباشرة:

حيث أن رسوم سك العملة (ريع السيادة) هي مقياس الموارد الحقيقة التي تحصل عليها الحكومة بإصدار العملة واستخدامها في مدفوعات التحويلات أو شراء السلع والخدمات، ومفهوم العائد على الإصدار يعني المنافع المالية التي تعود على الدولة جراء إصدار عملتها، أي أنها تجني دخلاً على أصولها التي تشتريها من إصدار العملة وبالمقابل تتحمل نفقات المحافظة على قيمة عملتها المصدرة، وبقدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية. والبنك الدولي خسارة الاقتصاد الفلسطيني نتيجةً لعدم استعادة عائدات السينيوريج بحوالي 2-5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنوياً⁽²⁸⁴⁾، وقد قال الدكتور نصر عبد الكريم في مقابلة له مع جريدة الأيام في ملحق أيام المال والبنوك أنه يمكن احتساب حصة الاقتصاد الفلسطيني من عائدات استخدام العملات الأجنبية عن طريق احتساب نسبة ريع الإصدار سنوياً ما بين 3%-4% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أي بمعدل سنوي يتراوح ما بين 55-73 مليون دولاراً حتى عام 1998م فقط⁽²⁸⁵⁾.

²⁸² حامد. أسامة. السياسة النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة 2000م، ورقة نقاش: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله فلسطين، ص 34.

²⁸³ نصر الله. عبد الفتاح. إصدار العملة الفلسطينية- الواقع والآفاق، 2000م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح- نابلس، ص 65.

²⁸⁴ 22. شعبان رضوان (1997م) تجربة رغم الصعاب، الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال- 1997م، مسودة ملخص تفيذى، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والبنك الدولي، رام الله، فلسطين، ص 33.

²⁸⁵ جريدة الأيام 1285 (1995) ص 3.

وتعتبر هذه من الخسائر المباشرة التي تخسرها الخزينة الفلسطينية بدون أي تعويض من أي دولة من الدول، كما أن هناك خسائر من عوائد استثمار احتباطي العملة وهي عبارة عن خسائر مباشرة. تخسرها الخزينة الفلسطينية نتيجة تداول عملات أجنبية، وبالتالي يعود هذا الريع على الدول الأجنبية صاحبة العملات المتداولة.

وتكمّن أهمية عائد الإصدار السينيوريج في إسهام العملة في تمويل القطاع العام وإتاحة المجال أمام الحكومة لإصدار سندات وأذونات خزينة بالعملة المحلية وكذلك "يعطي الحكومة أدوات لتحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار المحلية من خلال ممارسة السياسة النقدية والتحكم في عرض النقد وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على معدلات التضخم وحماية النظام المصرفي من التعرض لمخاطر أسعار الصرف الناتجة عن التعامل في النظام المالي متعدد العملات المستخدم حالياً في الاقتصاد الفلسطيني⁽²⁸⁶⁾، ويمكن القول أن وجود العملة الوطنية سيطّلقي يد السلطة النقدية المكلّلة حالياً نحو التأثير على معدلات التضخم من خلال العلاقة الوثيقة بين نمو عرض النقد وبين التضخم وصولاً إلى عرض نقد مستهدف يستطيع التحكم في معدل التضخم⁽²⁸⁷⁾.

كما أن إيرادات العملة بعد الإصدار تزيد كثيراً عن تكاليف الإصدار، ولكن إذا استخدمت الدولة عملة أخرى، فإن عوائد الإصدار (السينيوريج) تذهب إلى الدولة صاحبة العملة⁽²⁸⁸⁾ وإذا أردنا احتساب الخسائر التي تفقدها خزينة السلطة الفلسطينية خلال فترة الدراسة (2012م-2020م) فإنه يمكن الاستعانة بما قام به العالم الاقتصادي فيشر في عام 1982م من تقدير السينيوريج للدول النامية حيث وجد أن هذه النسبة تتراوح بين -0.0336

²⁸⁶ درويش. سالم. أثر إصدار العملة الوطنية الفلسطينية على التنمية المستدامة في فلسطين، 2019، جامعة فلسطين، 457.

²⁸⁷ النقيب. فضل. الاقتصاد الفلسطيني في الضفة وغزة، مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل، 1997م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، بيروت، ص 15.

²⁸⁸ درويش. سالم. أثر إصدار العملة الوطنية الفلسطينية على التنمية المستدامة في فلسطين، 2019، جامعة فلسطين، 457.

0.005 من قيمة الناتج المحلي الإجمالي اختلافاً حسب نسبة التضخم في الدولة، ومتوسط هذه النسب يكون (0.0193)⁽²⁸⁹⁾.

جدول (5:1) خسائر خزينة السلطة الفلسطينية من فقدان عوائد الإصدار السيسيوريج (2012م-2020م) بالمليون دولار سنة الأساس 2015م.

سنة ⁽²⁹⁰⁾	GDP مليون دولار	GDP.(0.005)	GDP.(0.0336)	GDP.(0.0193)
2012	12886.4	64.43	432.98	248.70
2013	13992.4	69.96	470.14	270.05
2014	13471.1	67.35	452.62	259.90
2015	13972.4	69.86	469.47	269.66
2016	15211.0	76.05	511.08	293.57
2017	15426.9	77.13	518.34	297.73
2018	15616.2	78.08	524.70	301.39
2019	15764.4	78.82	529.68	304.25
2020	14015.4	70.07	470.91	270.49
المجموع		651.78	4379.92	2515.74

يظهر من الجدول أن أدنى قيمة للسيسيوريج المفقود خلال تلك الفترة هو 651.78 مليون دولاراً وأعلى قيمة خلال نفس الفترة كانت 4379.92 مليون دولاراً، أي أن قيمة السيسيوريج المفقود تتراوح بين 4379.92-651.78 مليون دولاراً، أما في حالة اعتبار أن

²⁸⁹ عوض. عزمي. "آفاق ومحولات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس لنقد فلسطين كنظام للسياسة النقدية" 2011م، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية مجلد 3، عدد (8)، جامعة الأزهر، غزة، ص 1317.

290 المصدر: من احتساب الباحث بناءً على أرقام العالم فيشير لأرقام الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بين عامي (2012م-2020م): الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م.

قيمة السيسيوريج المفقود هو متوسط القيمة بين أدنى نسبة وأعلى نسبة، فإن قيمة السيسيوريج المفقود ستكون حوالي $2515.74 \times 60\% = 1509.4$ مليون دولاراً.

وإذا كانت نسبة استخدام الشيكل من بين العملات الثلاثة المتداولة تشكل 60% مثلاً فهذا يعني أن السلطة الفلسطينية لها استحقاق على إسرائيل (السيسيوريج) جراء استخدام الشيكل بمتوسط بقيمة $1509.4 \times 2515.74 = 167.7$ مليون دولاراً خلال فترة الدراسة (2012-2020م)، أي ما يعادل سنوياً 167.7 مليون دولاراً.

وكل هذه الخسائر من شأنها زيادة التكاليف وبالتالي تؤثر على زيادة الأسعار ومعدلات التضخم في فلسطين.

ب- الخسائر غير المباشرة

وهي ناتجة عن استخدام العملات الأجنبية المتداولة في فلسطين بسبب غياب العملة الفلسطينية والتي تتمثل في تذبذب قيمة بعض هذه العملات المستخدمة في إتمام العديد من المعاملات الجارية وخاصة الشيكل حيث أشارت دراسات متعددة أجريت حول الخسائر السنوية التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني بسبب استخدام الشيكل لوحده بأنها تتراوح ما بين 500-600 مليون دولاراً، بينما يقدر الجانب الإسرائيلي هذه الخسائر بحوالي 400 مليون دولاراً⁽²⁹¹⁾. وكل هذه أيضاً تكاليف تزيد من أعباء التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.

5.2.3 أسعار صرف العملات وأثرها في التضخم في الاقتصاد الفلسطيني

"عدا عن تأثير السياسة النقدية وتكتيكياتها بسبب تعاملها مع ثلاثة عملات أجنبية، فإن الأرضي الفلسطينية تتأثر بالأزمات التي تحدث في إسرائيل، أو الأردن، أو أمريكا، فمثلاً: انخفاض الشيكل يؤثر سلباً على الاقتصاد الفلسطيني" فيعمل على خفض القوة الشرائية للنقد ويعودي كذلك إلى تدني الأجور للذين يتلقاون رواتبهم بالشيكل.⁽²⁹²⁾.

ولانخفاض الدولار أو الدينار مقابل الشيكل له انعكاسات كبيرة على الاقتصاد والمواطن الفلسطيني، منها ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي تشعر بعملة الدولار أو الدينار، وإضعاف

²⁹¹ قديح. وائل. محددات آفاق إصدار عملة فلسطينية، 1999م، مكتب الرئيس - مركز التخطيط الفلسطيني - الدائرة الاقتصادية - سلسلة مذكرات عدد 41 - غزة، ص 8.

²⁹² خليفة محمد "الاقتصاد الفلسطيني على أبواب الألفية الثالثة: المعوقات والمقومات" 2000، صامد الاقتصادي عدد 119، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 27.

القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية وانخفاض في الودائع لهذه العملات، وفي المقابل زيادة الطلب على الشيكل كملاذ آمن للاذخار تصب في مصلحة بنك إسرائيل بسبب الإيرادات المتحصلة من سك العملة⁽²⁹³⁾، وكما أن انخفاض وارتفاع قيمة الشيكل وعدم القدرة على ضبط التذبذب له أثر على أداء التجارة الخارجية الفلسطينية "فمن المعلوم أن المستورد الفلسطيني الذي يستورد من الخارج يدفع قيمة البضائع بعملة غير الشيكل - دولار على الأغلب- ويقوم ببيعها في الأراضي الفلسطينية بعملة الشيكل وتحدث هنا خسارة بسبب فروق الأسعار بين الوقت الذي قام به بشراء الدولار والوقت الذي قام فيه باسترجاع رأس ماله⁽²⁹⁴⁾.

وإذا ما رجعنا بالتاريخ قليلاً، فقد اعتبرت سياسة سعر الصرف للعملات أحد أهم الأدوات في السياسة النقدية بما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين إسرائيل والخارج، وحتى عام 1971م كان سعر صرف العملة الصعبة ثابتاً، ثم قلت الرقابة الحكومية وطراً تغيير في سعر الصرف فكانت الليرة الإسرائيلية تساوي في عام 1977م أربعة دولارات، ثم أصبح الدولار الواحد يساوي حوالي عشر ليرات إسرائيلية بعد أن أصبح العرض والطلب هو الذي يحدد قيمة سعر الصرف، وهذا التخفيض بقيمة العملة المحلية نسبة إلى الدولار نتج جراء ارتفاع جدول غلاء المعيشة في إسرائيل، وصار بنك إسرائيل يتدخل في حال صعود أو انهيار سعر الصرف حسب الأهداف المرجوة، حيث صار يشتري العملة الصعبة عندما يكون سعر الصرف منخفضاً، وبالمقابل يبيع العملة الصعبة عندما يكون سعر الصرف عالياً⁽²⁹⁵⁾.

وما يهمنا هنا في اقتصاد إسرائيل المفتوح على التجارة الدولية، فإن هناك تأثيراً لسعر الصرف على الأسعار، فارتفاع سعر الصرف يعمل مباشرةً على ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات المتداولة والمسمولة بجدول غلاء المعيشة وارتفاع أسعار المنتجات المتداولة يعمل على رفع أسعار المنتجات والخدمات غير المتداولة، وهذا التناقض غير فوري، وإنما تدريجي،

²⁹³ المراقب الاقتصادي والاجتماعي. وتعريف اقتصادية (عدد 16 - عدد 62)، 2020م، رام الله، ص 52.

²⁹⁴ سرداح. خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، رسالة ماجستير، 2012م، جامعة الأزهر، غزة، ص 95.

²⁹⁵ جريس. حسام .الاقتصاد الإسرائيلي، النسأة، البنية، والسمات الخاصة، 2005م، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مؤسسة الأيام، رام الله، ص 76-77، بتصرف.

إذ إن ارتفاع الأسعار المتداولة يرفع جدول الأسعار العام، وارتفاع الأخيرة يعمل بشكل معين على ارتفاع الأجور والذي يؤثر على ارتفاع الأسعار غير المتداولة⁽²⁹⁶⁾.

وكذلك أضحى الاقتصاد الفلسطيني عرضةً للتقلبات الناتجة عن التغير في السياسات النقدية الإسرائيلية، وعدم القدرة على استخدام سعر الفائدة وسعر الصرف، وهذا يترك مجالاً محدوداً وضيقاً للسياسة النقدية لسلطة النقد الفلسطينية⁽²⁹⁷⁾، الأمر الذي ينعكس سلباً على مستويات التضخم في فلسطين، خصوصاً وأن التغيرات في مستويات الأسعار داخل الاقتصاد الفلسطيني تعكس ضغوط التضخم في إسرائيل، وتؤكد تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي ، فنجد "أن العنصر الرئيس الذي يؤثر على مستويات الأسعار ، بالإضافة إلى التوتر الذي تسبّب به الممارسات الإسرائيلية، يتمثل في سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي⁽²⁹⁸⁾ .

وكذلك فإن أسعار الفائدة السائدة في فلسطين تعتمد على أسعار الفائدة السائدة في سوق الدولة صاحبة العملة الأجنبية، وبالإضافة لتأثير العرض والطلب على هذه العملة في الاقتصاد المحلي، يكون على سلطة النقد الحفاظ أيضاً على أسعار الفائدة على الأسواق وعدم انحرافها عن المستوى العام، مع العلم بأن حدوث أي خلل في السياسات بين الدول من ناحية أسعار الفائدة وتكلفة الودائع يؤدي للتذبذب الواسع حسب نوع العملة والوديعة، وإلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج مما يؤثر في المناخ الاستثماري وتحويل متطلبات التنمية⁽²⁹⁹⁾.

5.2.4 مشكلة الشواكل الفائضة وكلفتها على الاقتصاد الفلسطيني

لقد أوضحت السيدة شرين الأحمد، رئيسة قسم السلام الكلية في سلطة النقد نصاً في بروتوكول باريس الذي "يقضي بالسماح للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بعلاقات تبادلية بين بنوك كلٍّ منهما، وأنه سيكون لسلطة النقد الفلسطينية حق تحويل الشواكل الفائضة من البنوك

²⁹⁶ المرجع السابق، ص186.

²⁹⁷ جمیل مسیف، قزمار عصمت، ریبع إسلام .الانفکاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهیم النظریة والإمکانات العمليّة،2020م، معهد أبحاث السياسات الاقتصاد الفلسطيني(ماس). رام الله. فلسطين، ص56.

²⁹⁸ رجب. محمد .أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين،2011م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص89.

²⁹⁹ نصرالله. عبد الفتاح. إصدار العملة الفلسطينية- الواقع والآفاق، 2000م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح- نابلس، ص61.

العاملة في المناطق الفلسطينية إلى بنك إسرائيل إلى عملة أجنبية من التي يتبادلها بنك إسرائيل في السوق البنكية المحلية، على أن تحدد هذه الكمية على أساس فائض أو عجز ميزان المدفوعات بين الطرفين، إلا أنه عملياً لم يلتزم الجانب الإسرائيلي بتحويل الشواكل الفائضة بالسوق الفلسطيني إلى بنك إسرائيل لاستخدامها في تسديد التزامات عملائها تجاه البنوك الإسرائيلية أو لصرفها إلى عملات أخرى، وتدخلت سلطة النقد واجتمعت عدة مرات مع البنك المركزي الإسرائيلي والدول المانحة وصندوق النقد الدولي، وتوصلت إلى اتفاقية تفاهم في أيار 2011م مفادها أنه يحق للبنوك الفلسطينية في الصفة شحن 120 مليون شيكل نقداً للبنك المركزي الإسرائيلي، والذي بدوره يودعها في البنك الإسرائيلي وهذا مبلغ قليل مقارنة بحجم الفائض من الشيكل الموجود لدى البنك الفلسطيني⁽³⁰⁰⁾.

ويقول الدكتور عمر عبد الرزاق أن تعطيل أو تأخير نقل الشيكل يشكل عنصر إرباك للبنوك الفلسطينية ويزيد تكلفتها وتمثل آثار الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقات في المجال النقدي، وخاصة في عدم قبول بنك إسرائيل بتحويل الكميات الفائضة من الشيكل الإسرائيلي لدى البنوك الفلسطينية نظرياً ، برفعها تكلفة إدارة النقدية (السيولة) للبنوك الفلسطينية وبذلك تؤدي إلى رفع تكلفة النشاط البنكي في النظام المصرفي الفلسطيني (الجزء المحلي منه) مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التحويل التجاري الاستثماري " ، أي أنها ترفع تكلفة التبادل التجاري بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي ، ويؤدي ذلك إلى تقليل معدلات النمو (في الإنتاج والتشغيل) في الاقتصاد الفلسطيني، ويمثل عاملأً من عوامل تفاقم أزماته كمال أن هناك تكلفة الفرصة البديلة لكتلة النقدية الفائضة وهي عبارة عن الفائدة التي يمكن أن يتم تحصيلها على ودائع الشيكل لدى البنوك الإسرائيلية.⁽³⁰¹⁾

ويقول الدكتور عمر عبد الرزاق: إن تعطل أو تأخير نقل الشيكل الفائض من الشيكل تكمن في عمليات التبادل المعروفة بـ "السواب Swap"⁽³⁰²⁾ لشراء مخاطر الصرف، وتكلفة الاقتراض من الشيكل التي تضطر إليها البنوك الفلسطينية Exchange rate risk

³⁰⁰الشعبي. هالة . ورقة عمل: بروتوكول باريس الاقتصادي، 2013م، مراجعة الواقع التطبيقي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) رام الله فلسطين، ص 23.

301 عبد الرزاق، 2016، ص 7

302 وهي عبارة عن عقود مشتقة (Aderivative Contract) يتم من خلال تبادل أصول مالية بين الفريقين وفي حالة الصرف يتم التبادل (Over the Counter) والدافع في العادة لمواجهة مخاطر الصرف: www.Invesopedia.Com

للوفاء بالتزاماتها المترتبة على العلاقة مع الاقتصادية الإسرائيلية وخاصةً تحويل الواردات الفلسطينية وعمليات صرف العملات من الشيكل إلى الدولار أو اليورو، وتشير البيانات إلى أن "حدة المشكلة كانت قليلةً في بداية الفترة (2009-2011م) حيث لم تجر البنوك الفلسطينية أي عمليات (سواب) واقتصر الاقتراض على مبالغ قليلة نسبياً من البنوك الإسرائيلية كانت فوائدها حوالي 247 ألف شيكل سنوياً، أي حوالي 0.06% سنوياً".

وأما الفترة (2012-2014م) فشهدت ارتفاعاً ملحوظاً في تكلفة السيولة الفائضة فقفزت تكاليف السواب لتصل إلى حوالي 1.55 مليون شيكل سنوياً، وارتفعت تكلفة الاقتراض من هذه الفترة لتصل إلى حوالي 10 مليون شيكل سنوياً، توزعت عملية الاقتراض بين البنوك العاملة في فلسطين وسلطة النقد، والبنوك الأجنبية، والبنوك الإسرائيلية، وبذلك بلغ المتوسط السنوي للتكلفة الإجمالية المباشرة لكتلة السيولة الفائضة إلى حوالي 11.55 مليون شيكل سنوياً خلال الفترة 2011-2014م وقد بلغ المتوسط السنوي لكميات السيولة الفائضة خلال الفترة ذاتها " حوالي 750.77 مليون شيكل" أي أن التكلفة المباشرة لكل مليون شيكل من الفائض خلال الفترة 2012-2014م بلغت حوالي 15.4 ألف شيكل (أي حوالي 1.54%).⁽³⁰³⁾ وهذا يُعد أيضاً زيادة في التكاليف التي يعملاها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وهو الأمر الذي يؤدي بشكل غير مباشر إلى زيادة المستوى العام للأسعار.

5.3 جوانب أخرى تؤثر على التضخم

قبل الانتقال إلى باب تحليل البيانات والمعلومات التي تتعلق بالتضخم في الاقتصاد الفلسطيني والتي جاءت في تقارير التضخم الريعية التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية، والدور المحتمل للسياسة النقدية الإسرائيلية في ذلك، لا بد من التطرق إلى بعض الجوانب الأخرى التي لا تتعلق بالجانب النقدي والتي لها تأثير بشكل أو بآخر على التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.

³⁰³ عبد الرزاق، عمر. الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقيات ذات العلاقة بالقطاع النقدي وأثرها على القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. 2016. (تقرير موجز). رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). ص 11.

5.3.1 ضريبة القيمة المضافة

تنظم المادة السادسة من بروتوكول باريس الاقتصادي⁽³⁰⁴⁾ الضرائب غير المباشرة على الإنتاج المحلي الفلسطيني حيث حددت هذه المادة طبيعة العلاقة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بحيث نصت الفقرة الثالثة على أن السلطة الفلسطينية تستطيع أن تفرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة أقل حتى 2% من إسرائيل وقد كانت ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل تساوي 17% ولكن من تاريخ 1/7/2006م، وتبعاً لتغيير ضريبة القيمة المضافة الإسرائيلية، قامت السلطة بتحديد ضريبة القيمة المضافة بـ 14.5%⁽³⁰⁵⁾.

وفقاً لاتفاق باريس، تكون إسرائيل مسؤولةً عن تحصيل مبالغ ضريبة القيمة المضافة والإيرادات الجمركية على الواردات الفلسطينية من طرف ثالث، وتدبر عمليات التخلص الجمركي للواردات الفلسطينية التي تمر عبر مواني إسرائيل وتحصل الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة عن هذه الواردات (إيرادات المقاصلة) وكذلك عوائد ضريبة الدخل التي تقتطع من دخل العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات وتحويل هذه الإيرادات إلى السلطة الفلسطينية شهرياً بعد خصم 3% منها كرسوم تحصيل⁽³⁰⁶⁾.

وفقاً ل报告 لقاء الطاولة المستديرة (8) فإن هناك مشكلتين أساسيتين في ضريبة القيمة المضافة⁽³⁰⁷⁾:

1- جمع الإيرادات منها حيث أن هناك ضياع لها نتيجة رفض إسرائيل إعطاء معلومات عن الصفقات التجارية التي يجريها التجار الفلسطينيون.

³⁰⁴ راجع المادة السادسة لاتفاق باريس على الرابط:

<http://muqtafi.birzeit.edu/Inter Docs/ Xtx / 352. Htm>.

³⁰⁵ الشعبي. هالة . ورقة عمل: بروتوكول باريس الاقتصادي، 2013م، مراجعة الواقع التطبيقي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) رام الله فلسطين، ص 12-13.

³⁰⁶ جمیل مسیف، قزمار عصمت، ربيع إسلام . الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية، 2020م، معهد أبحاث السياسات الاقتصاد الفلسطيني (ماس). رام الله. فلسطين، ص 46.

³⁰⁷ معهد ماس . لقاء الطاولة المستديرة (8): كيف يمكن تعديل الإنفاق الاقتصادي لعام 1994م بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل؟ 2019م. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، ص 4.

2- ارتفاع نسبتها بالقياس مع حاجة ومستوى الاقتصاد الفلسطيني إذ يجب ألا تنخفض نسبة الضريبة عن نقطتين مئويتين مقارنةً بضريبة القيمة المضافة الإسرائيلية.

ولا شك أن هذا قد ساهم في إضعاف القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، وترتب عليه أيضاً ازدياد كارثي في نسب الفقر الفلسطيني، لأن هذه الضريبة يتحملها محدودو الدخل بشكل أساس، وعلى سبيل المثال فقد بلغ صافي إيراد ضريبة القيمة المضافة في فلسطين في عام 2016 حوالي 3493 مليون شيكل⁽³⁰⁸⁾.

5.3.2 الجوانب التجارية

طبقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي، فإنه يتعين على السلع التي يستوردها الفلسطينيون مطابقة المعايير والمواصفات الإسرائيلية وهي أكثر صرامةً من المعايير الدولية حيث تستهدف السوق الإسرائيلية "وتتمثل حاجة غير جمركية أمام الصادرات الفلسطينية، كما تمثل حاجةً أمام التجارة، وتجر الإقتصاد الفلسطيني الضعيف على الالتزام بالمعايير الدولية"⁽³⁰⁹⁾ وقد أضفت اتفاق باريس صيغةً تعاقديةً لترتيبات شبه الاتحاد الجمركي التي كانت قائمةً، وكانت لذلك تأثيرات سلبية شديدة على مسار التنمية الفلسطينية "حيث فرضت هيكل التكلفة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، على الرغم من التباين الشديد في مستويات الدخل والتطور بين الاقتصادين"⁽³¹⁰⁾.

كما أن حقيقة أن كافة الواردات الفلسطينية تمر تقريباً من خلال المعابر يخلق نوع من التضخم المستورد داخل الاقتصاد الفلسطيني⁽³¹¹⁾، وتم تصميم نظام التعريفة الفلسطينية وفقاً للظروف والمصالح الاقتصادية الإسرائيلية وهو ما يتضمن "ثلاث طبقات على الأقل من الضرائب على الواردات مما يزيد من سعر الواردات التي يستخدمها المنتجون

³⁰⁸ المراقب الاقتصادي والاجتماعي (2018) عدد 51، رام الله، فلسطين، ص 38.

³⁰⁹ الأونكتاد: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تقرير بعنوان، الاقتصاد الفلسطيني وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، 2012، نيويورك، جنيف، ص 43.

³¹⁰ السمهوري. محمد. اقتصاديات النقد والبنوك، 2000م، جامعة الأزهر، ط 2، غزة فلسطين، ص 139.

³¹¹ رجب. محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص 89.

الفلسطينيون"⁽³¹²⁾ وقد أدى ارتفاع التعريفة المفروضة لحماية الصناعات الإسرائيلية إلى إزالة الميزة التافسية للمنتجات الفلسطينية التقليدية في الأسواق الأجنبية نتيجة رفع تكاليف المدخلات أو التكاليف الرأسمالية والسلع الوسيطة على المنتجين الفلسطينيين"⁽³¹³⁾.

5.3.3 العماله وأثرها على التضخم

على الرغم من أن استيعاب عمال الصفة الغربية في سوق العمل الإسرائيلي تساهم بشكل واضح في تخفيف حدة البطالة، إلا أنه في المقابل يترك أثره على الأجور والأسعار في السوق الفلسطيني خاصهً في ظل ارتفاع أجور العاملين في سوق العمل الإسرائيلي "مقارنة مع الأجور والأسعار في سوق العمل المحلية، فمن جهة يؤدي ذلك إلى الضغط على الأجور المحلية إلى الارتفاع، ومن جهة ثانية يزيد الطلب على السلع والخدمات، والجزء الأكبر منها مستورد، ما ينتج عنه بالضرورة تضخم الأسعار وتولد تضخم غير مرغوب فيه"⁽³¹⁴⁾.

³¹² الأونكتاد: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2012) تقرير بعنوان، الاقتصاد الفلسطيني وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، نيويورك، جنيف، ص46.

³¹³ المرجع السابق ص27.

³¹⁴ سلطة النقد الفلسطينية 2017م، تقرير التضخم عدد 22، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، ص12.

5.4 التضخم في الاقتصاد الفلسطيني في الفترة (2012م-2020م)

يعتبر التضخم في فلسطين إلى حدٍ كبيرٍ تضخماً مستورداً، ويُظهر اعتماداً كبيراً على الأسعار العالمية، وعلى أسعار الغذاء والوقود بشكلٍ خاصٍ، خاصةً بسبب الحالة والظروف شبه الفريدة التي يعيشها هذا الاقتصاد كونه من الاقتصادات الناشئة، ولكن أيضاً بسبب التبعية الكبيرة والمقيدات التي عانى منها منذ بدء الاحتلال، وبسبب ما فرضه بروتوكول باريس من قيود في شتى المجالات وخاصة في مجال السياسة النقدية، ويعتمد المنهج المستخدم في تحليل التضخم في فلسطين على متغيرين أساسيين هما: تكاليف الواردات، الذي يأخذ بعين الاعتبار التضخم وأسعار الصرف في البلدان الشريكة تجاريًّا لفلسطين وإسرائيل بشكل خاص، ومؤشرات أسعار الغذاء العالمي، والذي يحتل الغذاء الوزن الأكبر في سلة المستهلك الفلسطيني.

وبما أنه يتم احتساب مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين بعملة الشيكل الإسرائيلي في ظل غياب عملة وطنية، كما أن الشيكل هو العملة المستخدمة في عمليات البيع والشراء اليومية، واستخدام الشيكل (وهو عملة غير محلية) ضمن الترتيبات النقدية كأنه يفترض حالة سعر صرف ثابت، سيتم تحليل بيانات تقارير التضخم الرباعية في الفترة (2012م-2020م)، التي تنشرها دائرة الأبحاث والسياسات النقدية التابعة لسلطة النقد الفلسطينية، وتم اختيار هذه الفترة باعتبار أن السلطة الفلسطينية قد أخذت الفترة الكافية لبناء اقتصاد له خصائص فلسطينية، حيث كانت الفترة الانتقالية (1994م-1999م) كما يدل اسمها انتقالية ولا يمكن القياس عليها، ثم دخل الاقتصاد الفلسطيني مرحلة الانتقالية الثانية لمدة حوالي عشر سنوات، ويمكن أن نقول عنها أنها صبغت الاقتصاد الفلسطيني بصبغة فلسطينية، حيث تغيرت في هذه الفترة معالم اتفاق باريس الاقتصادي، ولذلك تم اختيار الفترة (2012م-2020م) باعتبار أنه اقتصاد فلسطيني، وسيتم مقارنة البيانات والمعطيات بالتوازي والتلاسن مع معدلات التضخم الرباعية والسنوية في إسرائيل وذلك من خلال فحص تأثير سعر صرف الشيكل الإسرائيلي ومعدلات الفائدة التي يحددها البنك المركزي الإسرائيلي.

5.4.1 استطلاع للتضخم بعد بروتوكول باريس وقبل فترة الدراسة

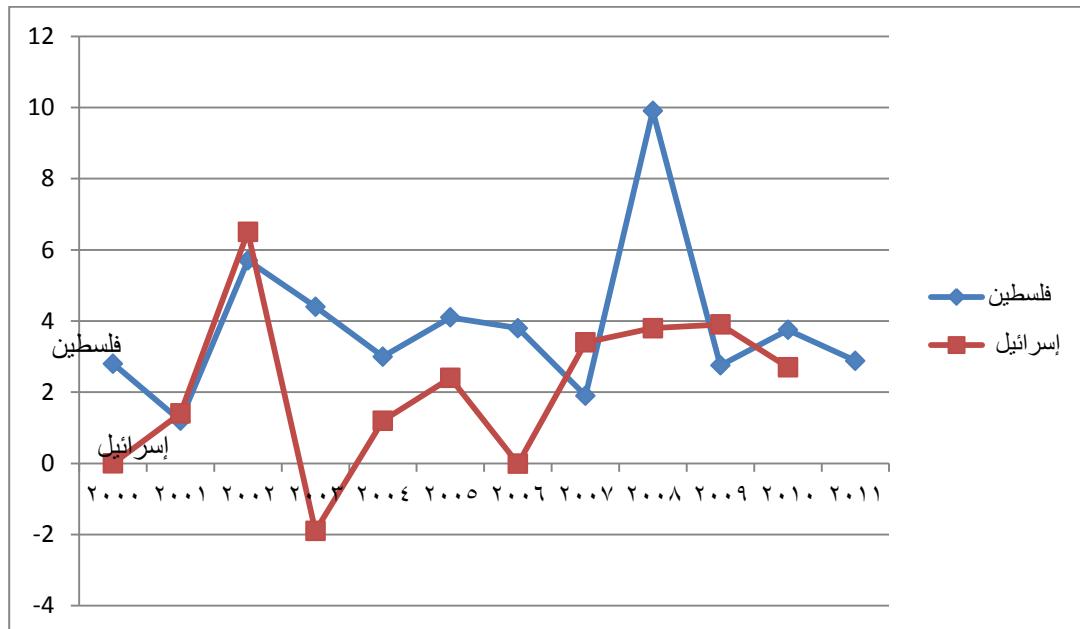
لقد اعتمدت ثلاثة سنوات أساس بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي وقبل فترة الدراسة وهي: 1996م، 2004م، 2010م، وقد ذكرنا سابقاً في المقدمة أن الاقتصاد الفلسطيني عانى من معدلات تضخم عالية بلغ متوسطها حوالي 5.5% حيث أشارت البيانات الرسمية التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية من 100% في عام 1996: سنة الأساس، ليصل إلى 166.2% في عام 2008م، أي أنه هناك تضخماً في الأسعار خلال هذه الفترة إلى 166.2% (بنسبة 66.2%) وعندما كانت سنة الأساس هي 2004م، بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك عام 2013م حوالي 138.75% أي بنسبة ارتفاع تقدر بحوالي 4.3% سنوياً، فإذا ركزنا على فترة العقد الأول من الألفية الجديدة لعمل مقارنة بين التضخم في الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، نجد النتائج التالية:

جدول (5:2) معدلات التضخم في فلسطين وإسرائيل بين عامي (2000-2011م).

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	السنة ⁽³¹⁵⁾
2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	فلسطين
0.0	1.4	6.5	-1.9	1.2	2.4	-0.01	3.4	3.8	3.9	2.7	2.2	الناتج

³¹⁵ المصدر: سرداح خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص 193+195.

شكل (5:1) تطور معدلات التضخم السنوية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2000-2011م)³¹⁶



وعند دراسة الرسم البياني السابق يمكن الوصول إلى استنتاج وجود نوع من التناقض في معدلات التضخم بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي، مع استثناء العام 2008م، حيث ازدادت معدلات التضخم في فلسطين بعد حرب 2008 ويلاحظ أيضاً أن السنوات الأولى لاتفاقية الأقصى الأولى حتى عام 2003م، قد سجلت معدلات تضخم عالية ومتقاربة في كلا الاقتصادين.

5.4.2 تحليل: التضخم في فترة الدراسة (2012-2020م)

لقد اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني والمالية العامة والتي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية حول تقارير التضخم الربيعية، وذلك حسب توافرها في التقارير والنشرات الرسمية، بالإضافة إلى قاعدة بيانات البنك المركزي الإسرائيلي.⁽³¹⁷⁾

وتختفي معدلات التضخم المتحققة في الأراضي الفلسطينية الكثير من التناقضات، ففي الوقت الذي شهدت فيه مستويات الأسعار في الضفة الغربية ارتفاعاً، تراجعت مستويات

³¹⁶ المصدر : إعداد الباحث وفقاً لبيانات جدول (5:2)

³¹⁷ موقع البنك المركزي الإسرائيلي www.boi.org.il

الأسعار في قطاع غزة، ويعكس هذا التفاوت في مستويات التضخم بين الضفة الغربية وقطاع غزة حجم الاختلاف في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين المنطقتين، حيث ترتبط أسعار السلع في الضفة الغربية بشكل أساس بمستوى أسعارها في إسرائيل وتكليف الاستيراد، بينما تعتمد أسعار السلع في قطاع غزة على الوضع الاقتصادي من جهة، وعلى أسعار السلع القادمة من مصر من جهة أخرى خاصةً وأن التذبذب وعدم الانتظار في تدفق هذه السلع يؤثر على مستوى الأسعار في القطاع، نظراً لعدم وجود بدائل قادمة من إسرائيل في ظل الحصار المفروض على القطاع⁽³¹⁸⁾.

5.4.2.1 **معدلات التضخم في (2012م-2013م):**

في بداية عام 2011م كان الاقتصاد العالمي قد بدأ تعافيه من الأزمة المالية التي بدأت في أمريكا في 2008م (أزمة الرهن العقاري)، ولكن و蒂رة هذا التعافي كانت تختلف باختلاف مجموعات الدول، وبحسب صندوق النقد الدولي، نما الاقتصاد العالمي خلال 2012م بنسبة 3.2% مقارنةً بنسبة 4% خلال العام السابق، مع أن الدول المتقدمة كانت نسب نموها متواضعة لم تتجاوز 0.7% و1.2% لعامي 2011 و2012 على الترتيب، ولكن بيانات الدول الصاعدة والنامية أظهرت نمواً قدره 5.1% في العام 2012م⁽³¹⁹⁾.

وفيما يتعلق بإسرائيل فقد تباطأ الاقتصاد الإسرائيلي وسجل نمواً قدره 3.1% في العام، 2012 وأما على الصعيد المحلي، فقد شهد الأداء الاقتصادي الفلسطيني تحسناً ملحوظاً كنتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي وتحسين مستويات الاستثمار وارتفاع الصادرات، ولكن بالأساس لتحسين أوضاع قطاع غزة⁽³²⁰⁾.

وأما بالنسبة لتحليل بيانات التضخم وبعد استطلاع التقارير الرباعية لسلطة النقد الفلسطينية في فترة الدراسة (2012م-2020م) نجد النتائج التالية:

³¹⁸ سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي، 2013م، رام الله، فلسطين.

³¹⁹ سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التضخم 2012م، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله ، ص.3.

³²⁰ سلطة النقد الفلسطينية 2013م - عدد 6، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله ص 5-3

جدول (5:3) بيانات التضخم الرباعية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2012م-2020م)

الربع الرابع		الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الأول		السنة ⁽³²¹⁾
إسرائيل	فلسطين	إسرائيـل	فـلـسـطـين	إسرائيـل	فـلـسـطـين	إسرائيـل	فـلـسـطـين	
1.6	2.4	1.8	3.1	1.6	2.6	1.8	3	2012
2.0	2.0	1.6	1.4	1.2	1.8	1.4	1.7	2013
-0.2	1.3	0.0	2.3	0.8	1.3	1.3	2.2	2014
-0.9	1.5	-0.4	0.9	0.4	2.8	-0.8	0.6	2015
-0.3	-1.3	-0.5	0.0	0.9	-0.1	-0.5	0.6	2016
0.3	0.5	-0.4	-0.6	0.4	0.2	0.3	0.7	2017
1.1	0.2	1.3	0.6	0.7	-0.4	0.2	-1.1	2018
0.4	1.6	0.5	1.9	1.2	2.1	1.3	0.8	2019
-0.7	-0.6	-0.7	-2.0	-1.0	-1.5	0.1	1.2	2020

³²¹ المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية، التقارير الرباعية(2012-2020م)

و قبل تحليل هذه البيانات بالتفصيل، يمكن الملاحظة بوضوح أنه في الفترة 2012م حتى بداية 2016م، سجلت الأرضي الفلسطينية معدلات تضخم موجبة، وإن كانت متفاوتةً، وأما في بقية الفترة فقد سجلت معدلات تضخم متقلبة بين الموجبة والسلبية (انكماش).

ولقد سجل مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال العام 2012م ارتفاعاً نسبته 2.78% مقارنة مع عام 2011 ليصل إلى 136.40 مقارنة مع 132.71 في عام 2011 (سنة الأساس 2004) حيث ارتفعت كافة المجموعات الرئيسية، فقد سجلت المشروبات الكحولية والتبغ ارتفاعاً 7.82% والخدمات التعليمية 6.47% والمواد الغذائية 2.12%， وكان هناك تفاوت واضح في معدلات التضخم في المناطق الفلسطينية، حيث سجلت الضفة الغربية ارتفاعاً 4.08% والقدس 3.23% بينما سجل قطاع غزة ارتفاعاً طفيفاً قدره 0.48%⁽³²²⁾.

وبلغت نسبة التضخم السنوي في الأرضي الفلسطينية المحتلة 3.0% خلال الربع الأول 2012، مقارنةً مع متوسط تضخم سنوي 2.88% لعام 2011 في الاقتصاد الفلسطيني، و 2.2% في الاقتصاد الإسرائيلي⁽³²³⁾، وقد بلغت نسبة التضخم السنوي في الأرضي الفلسطينية 3.1% خلال الربع الثالث 2012، بالمقارنة مع 2.7% خلال الربع الثالث من 2011م و 2.6% خلال الربع الثاني 2012م وتعتبر نسبة التضخم هذه أعلى من مثيلاتها في إسرائيل، كما سجلت البيانات نسبة تضخم قريبة من ذلك، 2.4% في الربع الرابع 2012م، وهي أيضاً أعلى من الربع الموازي في إسرائيل حيث بلغت نسبتها 1.6%⁽³²⁴⁾.

وانخفض معدل التضخم على أساس سنوي في فلسطين 1.7% خلال الربع الأول 2013م مقارنةً مع 2.4% في الربع السابق. وتزامن هذا مع انخفاض معدلات التضخم العالمية لنفس الفترة كنتيجة لاستمرار ضعف الطلب العالمي، وأما في إسرائيل فقد وصل معدل التضخم في الربع الأول 201م إلى 1.4% مقارنة ب 1.8% و 1.6% في الربع الأول 2012م والربع الرابع 2012م على الترتيب، وتجدر الاشارة إلى أن معدل التضخم المتحقق

³²² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012م، رام الله، فلسطين، ص 24.

³²³ سرداح. خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، رسالة ماجستير، 2012م، جامعة الأزهر، غزة، ص 193.

³²⁴ سلطة النقد الفلسطينية، 2012م، عدد 5، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله ص 4

في هذا الربع يأتي أقل قليلاً من المستوى المستهدف من قبل البنك المركزي الإسرائيلي الذي يتراوح بين 1.5% و 2.5%⁽³²⁵⁾.

ومن الملاحظ أن التغيرات في حركة معدل التضخم في فلسطين أنت متسقةً بشكلٍ كبيرٍ مع المتغيرات في معدل التضخم في إسرائيل، كما وتأتي هذه التغيرات بسبب التغير في أسعار البضائع العالمية، وتأتي غالبية التضخم في هذا الربع من قطاع غزة، حيث ارتفعت الأسعار الواقع 0.9% في الربع الأول 2013 على خلفية ارتفاع أسعار مجموعة الغذاء والمشروبات المرتبطة بنسبة 2.7% أما في الضفة الغربية فقد ارتفعت الأسعار عن مستواها في الربع السابق بحوالي 0.2% فقط، ومن جهة أخرى، انخفضت الأسعار في القدس بحوالي 0.3% خلال نفس الفترة⁽³²⁶⁾.

ويمكن أن نلاحظ هنا أن هذا الانخفاض في معدلات التضخم في إسرائيل، واتساقاً معها أيضاً في فلسطين، جاء متزامناً مع تخفيض البنك المركزي الإسرائيلي لنسبة الفائدة، حيث سجلت معدلات التضخم لعام 2011 2.88% و 2.2% في فلسطين وإسرائيل على الترتيب، ثم 2.8% و 1.6% في عام 2012م، في حين كانت نسبة الفائدة للبنك المركزي الإسرائيلي في الربع الثالث 2011م تساوي 3.25% وفي الربع الرابع تساوي 3%⁽³²⁷⁾.

ثم في عام 2012م تناقصت هذه النسبة (الفائدة) في أرباعها وفق النسب التالية على الترتيب :

2.75% و 2.25% و 2.0% و 2.5%⁽³²⁸⁾ ونحن نعلم أنه في حالة التضخم يقوم البنك المركزي باتباع سياسةٍ نقديةٍ انكمashيةٍ، ومن ضمنها رفع (وليس خفض) سعر إعادة الخصم، والذي يتربّط عليه قيام البنوك التجارية برفع سعر الخاص بها (أي سعر الفائدة الذي تُعرض به علّتها) والذي يؤدي إلى رفع تكلفة القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي، والذي يؤدي إلى رفع تكلفة القروض التي تقدمها تلك البنوك لعملائها⁽³²⁹⁾ وقد

³²⁵ سلطة النقد الفلسطينية، 2013م، عدد 6، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.ص 4-5

³²⁶ المرجع السابق، ص 6.

³²⁷ وفقاً لبيانات البنك المركزي الإسرائيلي على الموقع www.boi.org.il

³²⁸ المرجع السابق.

³²⁹ الوزني خالد. الرفاعي. أحمد. مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، ط 3، 1999م. دار وائل للنشر والتوزيع/عمان، ص 307.

سجّلت كل من فلسطين وإسرائيل معدلات تضخم 2.7% و 1.6% على الترتيب في عام 2012، وهذا يمكن أن نستنتج أنه لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية المتمثلة في سعر إعادة الخصم، أي تأثير في معدلات التضخم وفيما يلي معدلات الفائدة التي حددها البنك المركزي الإسرائيلي لتساعدنا في عملية التحليل.

جدول (5:4) تواريix تعديل نسبة الفائدة من قبل البنك المركزي الإسرائيلي (2013-2020م).

نسبة الفائدة	تواريix التعديل ⁽³³⁰⁾
%2	2012/12/26
%1.75	2013/5/16
%1.5	2013/5/29
%1.25	2013/9/25
%1.0	2014/2/26
%0.75	2014/7/30
%0.5	2014/8/27
%0.25	2015/2/25
%0.1	2015/3/30
%0.25	2018/12/31
%0.1	2020/4/27
%0.1	وحتى نهاية عام 2020

وأما بالنسبة لمتوسط سعر صرف الشيكل مقابل الدولار، فقد سجل انخفاضاً بين عامي 2011 و 2012م من 3.57 إلى 3.85⁽³³¹⁾ وكانت قد أشارت الباحثة ناريمان قدح إلى

³³⁰ المصدر: بيانات البنك المركزي الإسرائيلي حسب موقع البنك: www.Boi.Org.il

وجود علاقةٍ عكسيةٍ بين سعر الصرف وبين معدل التضخم، وبينت أنه كلما ارتفع سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي بمقدار شيكل واحد، سوف يؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم بمقدار 4.4% عند ثبات تأثير المتغيرات الأخرى، وهذا ينطبق على فترة دراستها (1995-2013م) كما أن هذا يوافق النظرية الاقتصادية: في أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية، أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يعمل على رفع الأسعار، وهذا يتفق أيضاً مع كثير من الدراسات ذكرتها الباحثة قديح في ص 95، وتختلف أيضاً مع دراسات أخرى عدتها، ولكن هذه النتيجة تعتبر منطقية في مثل حالة الاقتصاد الفلسطيني، حيث انخفاض سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار يعمل على رفع أسعار الواردات، التي هي في الغالب سلع استهلاكية، وتزداد قوة تأثير سعر الصرف وسرعته على الأسعار مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع الاستهلاكية⁽³³²⁾.

وهكذا نجد أيضاً هنا أن معدلات التضخم في فلسطين وإسرائيل قد سجلت انخفاضاً بين عامي 2011م و 2012م رغم انخفاض متوسط سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار، وهكذا نجد مرةً أخرى عدم وجود تأثير للسياسة النقدية الإسرائيلية فيما يخص تأثير سعر صرف الشيكل على التضخم.

جدول (5:5) متوسط أسعار صرف الشيكل مقابل الدولار (2012-2020م)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	السنة ⁽³³³⁾
3.85	3.61	3.58	3.89	3.84	3.60	3.59	3.58	3.44	متوسط سعر الصرف

³³¹ سرداح. خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، 2012م رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص 194.

³³² قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995-2013م)، 2015، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة. ص 95.

³³³ سلطة النقد الفلسطينية، تقارير التضخم الربعية، أعداد 4-37، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2020م.

كان الاقتصاد العالمي قد مرّ في عام 2013م بحالة من التراجع بسبب أزمة الديون الأوروبية واستمرار تباطؤ اقتصادات الدول الصاعدة والنامية، وسجل الاقتصاد الإسرائيلي تسارعاً في النمو بعد نوع من التباطؤ في بداية العام، وأما الاقتصاد الفلسطيني فقد تباطأ منذ بداية العام بسبب تراجع الإنفاق الاستهلاكي⁽³³⁴⁾.

وسجلت معدلات التضخم العالمية في عام 2013م انخفاضاً، وذلك بشكل عام لأنخفاض الطلب العالمي، حيث نزلت قيمته من 3.6% على مستوى العالم في بداية العام لتصل إلى 3.2%， وفي المقابل سجلت إسرائيل ارتفاعاً في معدل التضخم قدره 1.8% مقارنة ب 1.6% في 2012م⁽³³⁵⁾.

وأما في فلسطين فقد سجل مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال العام 2013م ارتفاعاً نسبته 1.72% مقارنة مع العام 2012م ليصل إلى 138.75 مقارنةً مع 136.40 في عام 2012م (سنة الأساس 2004م) وأهم المجموعات السلعية التي سجلت هذا الارتفاع كانت المشروبات الكحولية والتبغ 12.37%， والخدمات التعليمية 6.95%， والسكن ومستلزماته 3.84%， والمواد الغذائية 0.80% وسجلت المناطق الفلسطينية تفاوتاً واضحاً في معدل التضخم، حيث أن الضفة الغربية سجلت تضخماً 3.10% والقدس 1.81%， وأما قطاع غزة فانكمشت فيه الأسعار بنسبة 0.76% وقد سجلت معدلات التضخم التالية في أربع العام 2013م: 1.7% و 1.8% و 1.4% و 2.0%， وفي المحصلة سجلت فلسطين معدل تضخم قدره 1.7% (ولأول مرة أقل من المعدل المسجل في إسرائيل = 1.8% مقارنة ب 2.7% في عام 2012م)⁽³³⁶⁾.

وإن مستوى ارتفاع أسعار السلع في فلسطين كان أعلى من المستوى الذي وصلت إليه الأسعار العالمية ومثلاً: البنزين، فهو من أعلى الأسعار في العالم، إذ كلف اللتر الواحد من البنزين في الربع الأول 2013م حوالي 7.51 شيكل (2.03 دولاراً) وهو أكثر من ضعف متوسط السعر العالمي الذي بلغ 0.97 دولاراً، بينما كلف في دول أخرى مثل العراق 0.05 دولاراً، وترتفع درجة ترابط وحساسية أسعار الوقود في فلسطين لأسعار الوقود العالمية، ومع

³³⁴ سلطة النقد الفلسطينية، 2013م، تقرير التضخم عدد 7، ص 3.

³³⁵ المرجع السابق، ص 4-5

³³⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2013م، رام الله، فلسطين، ص 21.

³³⁷ سلطة النقد الفلسطينية 2013م، عدد 6-9 دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، ص 4-8

ذلك، يلاحظ أن أسعار البنزين في فلسطين ارتفعت بنسبة 4.8% في الربع الأول 2013م، مقارنة بالربع المناظر، بينما انخفض المتوسط العالمي لأسعار البنزين بنسبة 6.5% خلال فترة المقارنة، ويأتي هذا التناقض نتيجة زيادة الضرائب المفروضة على الوقود في فلسطين كنتيجة لرفعها في إسرائيل (كما يلزم بروتوكول باريس) خلال الربع الرابع 2012م، حيث ارتفعت أسعار الوقود في فلسطين خلال الربع الأول 2013م بنسبة 3.6% مقارنة بارتفاع السعر العالمي بنسبة 3.1% وهذا يندرج على كثير من السلع مثل الأرز، والقمح، والطحين، وكذلك السلع المنتجة محلياً بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، إذ أن غالبيها مستورد أيضاً⁽³³⁸⁾.

وإذا فحصنا تأثير نسبة الفائدة التي يفرضها البنك المركزي الإسرائيلي وعلمنا أنه غير نسبة الفائدة خلال 2013م كما في جدول (4:5) أربع مرات وهي: 2%， 1.75%， 1.5%， 1.25%⁽³³⁹⁾، أي أنه غيرها باتجاه الانخفاض، مع أنه في حالة التضخم (غير المرغوب) يجب أن يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكمashيةً، ومن ضمنها رفع، وليس خفض، سعر إعادة الخصم⁽³⁴⁰⁾، ولكن يجب أن نعلم هنا أن بنك إسرائيل كان يستهدف مستوى تضخم بين (1.6%-3%)، وكان معدل التضخم في 2012م يساوي 1.6% وصعد إلى 1.8% في عام 2013م، أي أن تخفيض نسبة الفائدة ساعدت على رفع معدل التضخم، ولكن ضمن المعدل المستهدف.

وما يهمنا هو كيف انعكس ذلك على التضخم في فلسطين؟ وكما نعلم فإن معدل التضخم انخفض إلى 1.7% في عام 2013م، مقارنة مع 2.7% في عام 2012م، وكان هذا بالتزامن مع خفض نسبة الفائدة وليس رفعها، الأمر الذي يعني أنه لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية والمتمثلة في نسبة الفائدة أي تأثير على معدلات التضخم في فلسطين في عام 2013م.

³³⁸ سلطة النقد الفلسطينية، 2013م، تقرير التضخم عدد 6، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، ص 7.

³³⁹ www. Boi. Org. il

³⁴⁰ قديح ناريمن. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995-2013م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 48.

وبالنسبة إلى متوسط سعر صرف الشيكل مقابل الدولار، فقد سجل ارتفاعاً بين عامي 2012 و2013 من 3.86 إلى 3.61⁽³⁴¹⁾، وكنا قد عرفنا بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وبين معدل التضخم، أي بارتفاع سعر صرف العملة المحلية، أي انخفاض سعر الصرف الأجنبي، يعمل على خفض الأسعار، ومعدل التضخم في فلسطين انخفض بين عامي 2012 و2013 من 2.7% إلى 1.7%， ويشير هذا أنه قد يكون هناك تأثيراً إيجابياً باتجاه خفض معدل التضخم لسعر صرف الشيكل مقابل الدولار، مع أن معدل التضخم الإسرائيلي زاد بدلًا من أن ينخفض !

5.4.2.2 العدوان الإسرائيلي على غزة 2014م

سجل أداء الاقتصاد العالمي في عام 2014م تراجعاً في معظمها وذلك بسبب الأداء الضعيف للاقتصاد الأمريكي والدول المتقدمة والصاعدة والنامية على حد سواء، حيث هبطت معدلات النمو ما دون 2% على مستوى العالم، ولكن الدول المتقدمة شهدت تعافياً في اقتصاداتها في نهاية العام، حيث سجل الاقتصاد الأمريكي على سبيل المثال نسبة نمو 3.4% بسبب تعافي الطلب وتحسين ظروف سوق العمل⁽³⁴²⁾.

وكذلك الأمر كان في الاقتصاد الإسرائيلي، ولكن التراجع الذي سجله كان بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في يوليو 2014م، مع أنه تعافى وسجل نمواً 3% في نهاية العام بسبب تحسن مستوى الصادرات وانخفاض سعر صرف الشيكل مقابل الدولار⁽³⁴³⁾.

وأما الاقتصاد الفلسطيني فقد سجل معدلات نمو لافتة في بداية العام تجاوزت 7% نتيجة لتحسين أداء اقتصاد الضفة على خلفية نمو قطاع الخدمات والأنشطة التجارية الداخلية والنقل والإنشاءات، ولكنه سجل في وسط العام تراجعاً بسبب تباطؤ اقتصاد الضفة الغربية، ولكن بالأساس بسبب انكماس اقتصاد غزة الذي سجل 7.1%-7% نتيجة تراجع حاد في أنشطة الخدمات والصناعة والإنشاءات، ثم بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة سجل الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام انكماساً 1.1%-1% متاثراً بالتدور الكبير في قطاع غزة بسبب الحصار

³⁴¹ قديح ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995-2013م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص116.

³⁴² سلطة النقد الفلسطينية 2014م، تقرير التضخم عدد 14-11، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله. ص 1-2.

³⁴³ المرجع السابق

وتآخر عملية إعادة الإعمار، حيث سجل الاقتصاد الغزي في الربعين الآخرين من 2014 (بعد الحرب) انكماشاً قدره 31.8% و 18.3% على الترتيب، في ضوء استمرار آثار الحرب الإسرائيلية وعرقلة اسرائيل دخول المواد الخام الضرورية لأنشطة الاقتصاد، حيث انكمش نشاط إنشاءات 77% والزراعة 31% والأنشطة التجارية 27.4% والصناعة 27.2% والخدمات 14.1%.⁽³⁴⁴⁾

وفي النصف الأول من 2014 سجل معدل التضخم العالمي ارتفاعاً بسبب ارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ معدل التضخم العالمي 3.4% ولكن هذه المعدلات بدأت بالتراجع في النصف الثاني من العام وذلك لسببين⁽³⁴⁵⁾:

1. انخفاض أسعار النفط نتيجة لارتفاع معدلات الإنتاج.
2. انخفاض مماثل في أسعار الغذاء العالمية في ظل الأحوال الجوية السيئة.

وفي إسرائيل تم تسجيل معدلات تضخم منخفضة جداً خلال 2014م، وكان متوسطها انكماشاً في الأسعار قدره 0.2% وتتجدر الإشارة هنا إلى أن ضعف أداء الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة السابقة دفع البنك المركزي إلى تخفيض أسعار الفائدة على الشيكل إلى نسبة متدنيةٍ تاريخياً، وأدى ذلك لانخفاض سعر فائدة الإقراض على الشيكل في فلسطين وللربع الثالث على التوالي، وبالرغم من ذلك، ما زالت تعتبر مرتفعة بالنسبة لإسرائيل، وتعود ذلك في جزء منه، إلى الاستخدام اليومي للعملة الإسرائيلية في مختلف التعاملات النقدية في فلسطين، الأمر الذي يولد طلباً عالياً عليها، ويُضاف إلى ذلك تكاليف نقلها بين البنوك العاملة في فلسطين والبنوك الإسرائيلية المراسلة والتي تتأثر بالقيود التي يضعها الجانب الإسرائيلي على عمليات شحن النقد الكاش من الشيكل.⁽³⁴⁶⁾

وفي فلسطين سجل مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال العام 2014م ارتفاعاً نسبته 1.86% مقارنة مع العام 2013م ليصل إلى 109.42 (سنة الأساس 2010م) ، ومن أهم المجموعات السلعية التي سببت هذا الارتفاع كانت المشروبات الكحولية والتبغ 11.8% ، والخدمات الطبية 8.71% ، ومجموعة السلع المتنوعة 8.55%

³⁴⁴ المرجع السابق

³⁴⁵ سلطة النقد الفلسطينية، 2014م، عدد 11، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.ص 4

³⁴⁶ سلطة النقد الفلسطينية 2015م، تقرير التضخم عدد 15، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله ، ص 14

والسكن ومستلزماته 3.31 % ، والمواد الغذائية 0.37 % وكالعادة كان التفاوت في معدلات التضخم في المناطق الفلسطينية بارزاً ، حيث سجلت الضفة الغربية 1.2 % وقطاع غزة 2.85 % والقدس 3.84 %⁽³⁴⁷⁾ وقد سجلت في أربع السنون معدلات التضخم التالية: 2.2 %، 1.3 %، 2.3 % و 1.3 % على الترتيب، وسجل متوسطها السنوي 1.7 %، أي أنه لم يتغير عن متوسط تضخم العام السابق 2013⁽³⁴⁸⁾.

ولقد واصل البنك المركزي الإسرائيلي تخفيف نسبة الفائدة الرسمية، حيث تم تغييرها ثلاثة مرات وهي: 1 %، 0.75 % و 0.5 %⁽³⁴⁹⁾، وتزامن هذا مع حدوث انخفاض في معدل التضخم في إسرائيل الذي سجل 0.2 % مقارنةً مع 1.8 % في 2013م، وهذا يوصلنا إلى استنتاج أن السياسة النقدية الإسرائيلية والمتمثلة في تخفيف نسبة الفائدة لم يكن لها أي تأثير على معدلات التضخم الإسرائيلية، وللإجابة عن السؤال كيف انعكس ذلك على معدلات التضخم الفلسطينية نجد أنه لم يكن لذلك أي تأثير أيضاً خاصةً وأن معدل التضخم ظل ثابتاً على نفس النسبة التي سجلها في عام 2013م، والتي بلغت حينها 1.7 %.

وأما تأثير سعر الصرف فتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع متوسط سعر صرف الشيكل مقابل الدولار بين عامي 2013م و 2014م من 3.61 إلى 3.58، ولم يكن لذلك أي تأثير، حيث لم تنزل معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني حيث بقي ثابتاً على ما كان عليه في عام 2013م.

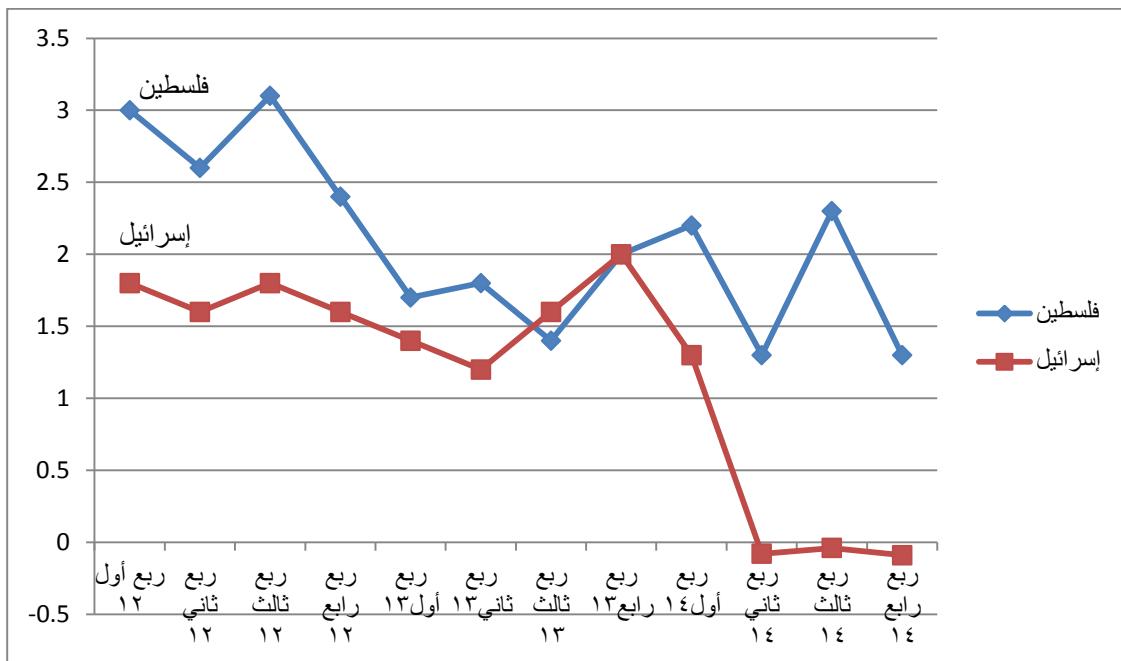
ويوضح الشكل أدناه(2:5) المقارنة بين متوسط معدل التضخم السنوي في فلسطين مقارنةً مع إسرائيل للسنوات 2012-2014م، وكما هو موضح في الشكل، تأتي التغيرات في حركة معدل التضخم في فلسطين متسبة بشكل كبير مع التغيرات في معدل التضخم في إسرائيل.

³⁴⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014، رام الله، فلسطين، ص 26.

³⁴⁸ سلطة النقد الفلسطينية 2014م، تقرير التضخم عدد 9-13، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله ، ص 4-8

³⁴⁹ بيانات بنك إسرائيل المركزي www.boi.org.il

شكل (5:2) تطور معدلات التضخم الربيعية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2012م-2014م)⁽³⁵⁰⁾



وفي عام 2015م تباينت الدول المتقدمة في معدلات النمو التي سجلتها، ولكن الاقتصاد الأمريكي استمر في إظهار تعافي الناتج المحلي بسبب تراجع الأسعار على السلع الأساسية وتحسين الصادرات والاستثمار، وقد وقف الاقتصاد الأمريكي شبه وحيد بأداء يفوق التوقعات، وأما بقية العالم المتقدم فأظهرت إشارات أنذرت ببواشر أزمة مالية جديدة⁽³⁵¹⁾.

وبعد تسارع في نمو الاقتصاد الإسرائيلي في بداية العام، بدت مظاهر التراجع والتباطؤ جليةً على خلفية تراجع الصادرات وتباطؤ الاستهلاك وضعف الاستثمار، وأما الاقتصاد الفلسطيني فقد شهد انكماشاً في النصف الأول من العام للربع الثالث على التوالي، متأثراً باستمرار الانكماش في قطاع غزة على خلفية الانهيار الاقتصادي بعد العدوان على غزة ، ولكن أيضاً بسبب الأزمة المالية وأزمة الرواتب وترامك متاخرات مستحقة للقطاع الخاص، ولكن في النصف الثاني من العام، شهد الاقتصاد الفلسطيني عودة للنمو وذلك بسبب انتعاش نسبي في الضفة وانفراج الأزمة المالية للحكومة وعودة انتظام الرواتب للقطاع العام، حيث

³⁵⁰ المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (5:3)

³⁵¹ سلطة النقد الفلسطينية، 2015م، تقرير التضخم 16، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله. ص 3

سجلت الضفة الغربية نمواً قدره 3.3%， وتراجعت حدة الانكماش في غزة والتي استمرت لحوالي عام⁽³⁵²⁾.

وفي عام 2015 شهد العالم وتيرة انخفاض في أسعار السلع الأساسية استمرت حتى نهاية العام أثرت إيجاباً على تحفيز الاستهلاك العالمي، وانعكس على معدلات التضخم العالمية التي تراجعت من 2.8% في نهاية 2014 إلى 2.5% في نهاية 2015م، وقد سجلت إسرائيل طوال العام معدلات تضخم انكمashية كان متوسطها 1.0%， وأما في فلسطين فقد شهدت معدلات التضخم في 2015م تراجعاً، ما عدا الربع الثاني من العام بسبب ارتفاع الأسعار في غزة في ظل الحصار وسجل متوسط التضخم في 2015م: 1.4%⁽³⁵³⁾.

وسجل مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال العام 2015 ارتفاعاً نسبته 1.43% مقارنة مع العام 2014م ليصل إلى 110.99 (سنة الأساس 2010م)، وأبرز المجموعات السلعية التي سببت هذا الارتفاع، المشروبات الكحولية والتبغ 10.92%， والخدمات التعليمية 4.98%， والأقمشة والنسيج 4.75% والمطاعم 2.27%， كما سجلت مجموعة السكن ومستلزماته والاتصالات انخفاضاً قدره 5.46%-2.10% على الترتيب، وسجلت معدلات التضخم في المناطق الفلسطينية نسباً متقاربةً حيث أن الضفة الغربية سجلت تضخماً قدره 1.29%， وقطاع غزة 1.77%⁽³⁵⁴⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التغيرات في معدلات التضخم العالمية والإقليمية والمحليه ترتبط بشكل أساس بالتغيير في أسعار السلع العالمية، والتي شهدت تراجعاً ملحوظاً منذ النصف الثاني 2014م، حيث تراجعت أسعار النفط بشكل غير مسبوق قدره 51% وباتت قريبة من مستوياتها في عام 2008م، عشية اندلاع الأزمة المالية العالمية، وذلك بسبب ضعف الطلب العالمي من الاقتصادات العالمية وتزايد المخزون وارتفاع غير مسبوق في مستويات الانتاج، كما وشهد هذا العام انخفاضاً مستمراً في أسعار الغذاء العالمية إثر التحسن

³⁵² سلطة النقد الفلسطينية، 2015م، تقرير التضخم 15-17، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية،

رام الله. ص 4-1

³⁵³ سلطة النقد الفلسطينية، 2015م، تقرير التضخم عدد 14-17، دائرة الأبحاث والسياسات

النقدية، رام الله. ص 8-5

³⁵⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016م أداء الاقتصاد الفلسطيني 2015، رام الله، فلسطين، ص 27.

المستمر في توقعات الإنتاج ووفرة المخزون من الغذاء، ومستفيدة من تراجع أسعار النفط، وسجلت أسعار الغذاء تراجعاً بأكثر من 20%⁽³⁵⁵⁾.

ولقد ذكرنا آنفًا أن كل من الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي قد سجل انخفاضاً في مستويات التضخم في عام 2015م، حيث تراجع معدل التضخم في فلسطين من 1.7% إلى 1.4%， وأما في إسرائيل فتم تسجيل انكماشاً في الأسعار للعام الثاني على التوالي، من 0.2% إلى 1.0%， وإذا رأينا تأثير السياسة النقدية الإسرائيلية، نجد أن نسبة الفائدة التي يحددها البنك المركزي لم يكن لها أي تأثير، لا على التضخم في إسرائيل، ولا في فلسطين، حيث خفض البنك نسبة الفائدة قليلاً بدءاً من الربع الأخير من 2014 (في الربع الأخير من 2014) من 0.5% إلى 0.25%， ثم في الربع الأول من 2015م إلى مستوى متدني غير مسبوق 0.1% واستمرت هذه النسبة حتى نهاية 2015⁽³⁵⁶⁾، حيث اتبع سياسةً نقديةً توسعيةً وخفض سعر الفائدة، ولكن انكماش الأسعار ازداد، وهذا يدل على عدم تأثير سعر الفائدة، بل ربما كانت هناك أسباباً أخرى لذلك، وكذلك الأمر في الاقتصاد الفلسطيني، ونرى أن معدل التضخم قد انخفض في عام 2015م بدلًا من الزيادة لو كان هناك أثر لخفض سعر الفائدة.

وأما بالنسبة لسعر صرف الشيكل مقابل الدولار الأمريكي، فقد سجل متوسط سعر الصرف انخفاضاً من 3.58 في 2014م إلى 3.89 في 2015م⁽³⁵⁷⁾ الأمر الذي من المفترض أن يعمل على رفع أسعار السلع ويزيد معدل التضخم، وذلك بفعل ارتفاع أسعار الواردات، سواءً للسلع النهائية، أو لرفع تكاليف إنتاج السلع المحلية، حيث أن أغلبها مستورد (الوسيلة)، ولكننا وجدنا أن التضخم في فلسطين قد انخفض، وهذا يدل على عدم وجود تأثير لسعر صرف الشيكل مقابل الدولار هذه المرة أيضًا.

³⁵⁵ سلطة النقد الفلسطينية 2015م، تقرير التضخم، عدد 14-17، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله. ص 9-4

³⁵⁶ www.boi.Org.II بيانات البنك المركزي الإسرائيلي

³⁵⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، رام الله، فلسطين، ص 50.

5.4.2.3 استئناف النشاط الاقتصادي بعد عدوان 2014

وبعد أن شهد الاقتصاد الفلسطيني فترة تراجع طويلة إثر حرب إسرائيل على قطاع غزة 2014، استئناف النشاط الاقتصادي تعافيه وخاصةً بعد استئناف نشاط الإعمار، وتم تسجيل معدلات نمو عالية فاقت 5%， خاصة في النصف الثاني من 2016.

ورغم النشاط الذي أحاط بأداء الاقتصاد العالمي في بداية 2016، وسط مؤشرات حول تباطؤ أداء الدول المتقدمة والصاعدة والنامية على حد سواء، وخاصةً بعد فشل سياسات التحفيز للإنفاق المحلي ودفع عملية النمو في أمريكا، الأمر الذي انعكس بخيبة أملٍ للمستثمرين، وتراجع الصادرات في ظل ارتفاع سعر صرف الدولار، إلا أنه سرعان ما حل التفاؤل محل التساؤم في أداء الاقتصاد العالمي بسبب تسارع وتيرة النمو في الدول المتقدمة، ومنها أمريكا وإسرائيل حيث حققت الأخيرة معدلات نمو غير مسبوقة لأعوام، والذي تصاعد من بداية العام حتى نهايته، وسجل أرقاماً فاقت 5%⁽³⁵⁸⁾.

وفي عام 2016 شهد العالم مزيداً من انخفاض أسعار السلع الأساسية التي أثرت في معدلات التضخم في دول العالم بأشكال متباعدة، فمن جهة أدى تراجع الأسعار إلى تحفيز الاستهلاك في بعض الاقتصادات، الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات التضخم عن المستويات السابقة، ولكن من جهة أخرى، لم يكن الأمر كافياً لتحفيز الطلب الذي لا يزال يرتجح تحت جملة من المشاكل الاقتصادية، ولكن بشكل عام انخفضت معدلات التضخم لنكمل عاماً من الانخفاضات المتتالية⁽³⁵⁹⁾.

وفي إسرائيل، للعام الثاني على التوالي تُسجل معدلات تضخم سالبة في كل أربع سنوات 2016، في ظل تراجع الأسعار العالمية وسجلت متوسط انكمash قدره 0.2%-0.4% ولكن ارتفع عن معدله في العام السابق حيث كان قد سجل 1.0%-1.4%⁽³⁶⁰⁾، وأما في فلسطين، فتم تسجيل متوسط تضخم مساوياً لما هو عليه في إسرائيل: 0.2%-0.4% في عام 2016، حيث انخفض مؤشر غلاء المعيشة (الأرقام القياسية لأسعار المستهلك) خلال هذا العام بنسبة 0.22% مقارنةً بعام 2015 ليصل إلى 110.75 (سنة الأساس 2010)، وهو الانخفاض الأول من نوعه منذ عام 2004، والمجموعات السلعية الخدمية التي سببت هذا الانخفاض هي:

³⁵⁸ سلطة النقد الفلسطينية، 2016م، تقرير التضخم 18-20، ص 4-1

³⁵⁹ سلطة النقد الفلسطينية، 2017م، تقرير التضخم 21، ص 4

³⁶⁰ المصدر السابق، ص 5

المسكن ومستلزماته 2.61% والمواد الغذائية 1.5%-0.80%， والمواصلات 0.80%-0.76%، فيما ارتفع مؤشر المشروبات الكحولية والتبغ 4.02%， ومؤشر الأقمشة والملابس 2.75%， وقد سجلت الثلاث مناطق في فلسطين انكماساً في الأسعار: 0.8%-0.84% للضفة الغربية و0.84%-0.76% في قطاع غزة و 0.76% في القدس⁽³⁶¹⁾.

ومن المهم أن نوضح أن هناك أهميةً نسبيةً تختلف باختلاف السلع والخدمات التي يتكون منها الرقم القياسي لأسعار المستهلك وقد اعتمدت نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة عام 2010م لعينة من الأسر بلغت 3757 أسرة، حيث يُعتبر وزن السلعة أو الخدمة جزءاً من سلعة المستهلك، والجدول التالي يعرض التوزيع النسبي لأوزان الترجيح المستخدمة في عملية احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بحسب أقسام الإنفاق الرئيسية بناءً على بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة لعام 2010م.

جدول (5:6) التوزيع النسبي لأوزان الترجيح لاحتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك/مسح 2010م.

الأهمية النسبية				أقسام الإنفاق الرئيسية ⁽³⁶²⁾
القدس	قطاع غزة	الضفة الغربية	فلسطين	
23.6719	41.1820	34.9556	35.0175	المواد الغذائية والمشروبات المرطبة.
4.0605	2.3220	5.2219	4.3089	المشروبات الكحولية والتبغ
6.9074	7.0944	5.7950	6.2857	الأقمشة والملابس والأحذية
9.2789	8.7349	8.8268	8.8652	السكن ومستلزماته
5.4239	6.5546	4.8289	5.3590	الاثاث والمفروشات والسلع المنزلية
3.3219	3.0826	4.4389	3.9328	الخدمات الطبية

³⁶¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2016م، ص 27

³⁶² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019م، الأسعار والأرقام القياسية 2018م، النشرة السنوية، رام الله، فلسطين، ص 35.

18.3655	7.9311	15.3316	13.8281	النقل والمواصلات
4.6886	3.1687	3.4552	3.5508	الاتصالات
2.6941	2.3937	1.7833	2.0673	السلع والخدمات الترفيهية والثقافية
2.5117	1.6527	3.5926	3.3886	خدمات التعليم
2.7000	1.6527	1.8566	1.9198	خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق
6.3756	12.5028	9.9135	11.4763	سلع وخدمات متنوعة
المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
100	100	100	100	

جدول (5:7) التوزيع النسبي لأوزان الترجيح لاحتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب المنطقة.

الأهمية النسبية	المنطقة ³⁶³
1	فلسطين
0.5901	الضفة الغربية
0.3415	قطاع غزة
0.0684	القدس

وكما ذكرنا، تساوت معدلات التضخم السنوية لفلسطين وإسرائيل في عام 2016م، وكان البنك المركزي الإسرائيلي قد ثبتت نسبة الفائدة الرسمية كما كانت عليه في عام 2015م

³⁶³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019م الأسعار والأرقام القياسية، النشرة السنوية 2018م، رام الله، فلسطين ص 35.

ولم يجري عليها أي تغيير طول عام 2016م، عند مستوى 0.1%⁽³⁶⁴⁾، وبمعنى آخر لم يحاول البنك المركزي الإسرائيلي تغيير السياسة النقدية الإسرائيلية والمتمثلة في نسبة الفائدة، وقد استمر البنك على إبقاء هذه النسبة ثابتةً لأربعة أعوام متواصلة، من بداية 2015م ، وحتى نهاية 2018م ولذلك يمكن الخلاص إلى القول بأن السياسة النقدية الإسرائيلية في جانبها المتمثل في نسبة الفائدة لم يكن لها أي تأثير على معدلات التضخم، لا في الاقتصاد الإسرائيلي ولا في الاقتصاد الفلسطيني، ونحن نرى أن معدلات التضخم في إسرائيل متدينة، بل هي انكمashية رغم سعر الفائدة المنخفض جداً، فهذا يعني أن هناك أسباباً أخرى لانكمash الأسعار.

وبالنسبة لسعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار فقد شهد ارتفاعاً طفيفاً عام 2016 مقارنة ب 2015م، حيث سجل 3.84% مقارنة ب 3.89% على الترتيب⁽³⁶⁵⁾ وعند ارتفاع سعر صرف الشيكل مقابل الدولار، فإن هذا يعمل على تزييل أسعار الواردات، الأمر الذي يعمل على تخفيض معدلات التضخم، وبما أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد كثيراً على الواردات، سواءً في السلع النهائية، أو في استيراد السلع الوسيطة التي تدخل في تصنيع السلع المحلية، وهكذا نجد أن ارتفاع سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار جاء لصالح انخفاض أسعار الاستهلاك المحلي بعد الحدّ من ارتفاع كلفة الواردات.

وفي عام 2017م استمر التفاؤل حول أداء الاقتصاد العالمي وظهرت مؤشرات تعافٍ بطيءٍ في وتنيرة النمو والانتعاش في مستويات الاستثمار الخاص، والإنتاج الصناعي والتبادل التجاري، وسجلت الدول المتقدمة والصين تسارعاً في مستويات الطلب المحلي واستمر ذلك حتى نهاية 2017م، ورافقه تعافٍ في الاقتصادات الصاعدة والنامية، وعلى عكس هذه الونيرة شهد الاقتصاد الإسرائيلي تراجعاً بطيئاً استمر حتى نهاية 2017م، حيث بدأ العام بنسبة نمو 5.1% وانتهى بنسبة 3% على خلفية تراجع الصادرات، إثر مكوث الاقتصاد الإسرائيلي تحت وطأة قوة سعر الشيكل مقابل الدولار الذي واصل ارتفاعه أمام العملات الرئيسية، وتراجع الاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي، وأما الاقتصاد الفلسطيني فقد شهد تراجعاً في النصف الأول من العام، وخاصةً في ظل تواصل الحصار وتعطيل إعادة الإعمار في قطاع غزة بسبب تذبذب وصول مواد البناء، ولكن أيضاً بسبب تراجع الأداء

³⁶⁴ www. boi. Org. il

³⁶⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020 أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، رام الله، فلسطين، ص 50.

التجاري في الضفة الغربية، وفي ظل ضعف الطلب الكلي، ولكن في النصف الثاني سرعان ما عاد الاقتصاد الفلسطيني للنشاط مدفوعاً بانتعاش ملحوظ في الضفة الغربية، وسجل مستويات نمو عالية في نهاية العام⁽³⁶⁶⁾.

ولقد بدأت أسعار النفط بالانخفاض منذ صيف 2014، الأمر الذي أثر على معدلات التضخم العالمية، وظهر هذا جلياً في عام 2017م، حيث انخفضت معدلاته باستمرار، رغم التعافي الذي شهدته أسعار النفط أواخر 2016م، ولكنها سرعان ما تراجعت مرةً أخرى، حافظت الدول المتقدمة على مستويات تضخم دون المستويات المستهدفة بالرغم من تحسن مستويات الطلب وانخفاض معدلات البطالة، وأما الدول الصاعدة والنامية فكانت تغيرات سعر صرف العملات المحلية مقابل الدولار هي المحرك الرئيسي للتضخم، وفي بداية 2017م قررت منظمة الدول المنتجة للنفط "أوبك"، ولأول مرة منذ ثمانية أعوام تخفيض الإنتاج حتى نهاية 2017م بواقع 1.2 مليون برميل يومياً، في ظل تراكم المخزون لديها ودعماً لأسعار النفط المتراجعة، فقفز برميل النفط 61.6% عن مستوى المناظر من العام الماضي ليصل 53 دولاراً للبرميل، وهو الأعلى منذ عامين، وانعكس ذلك على أسعار المعادن مدعومةً بالأساس بزيادة الإنتاج الصناعي في الصين ، بالتزامن مع ضعف العرض على خلفية إغلاق الكثير من المناجم، كما استأنفت أسعار الغذاء بالصعود بسبب ارتفاع أسعار الطحين والذرة⁽³⁶⁷⁾.

وسجلت إسرائيل معدلات تضخم قليلة جداً، توسطها 0.3% في 2017 بعد نحو 28 شهراً من الانكماش السعري المستمر في ظل تراجع الأسعار العالمية، وعلى نفس المنوال كانت معدلات التضخم في فلسطين التي ما زالت ترتفع عن مثيلاتها العالمية بشكل واضح، وتترتفع الأسعار المحلية بارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة، ولكن انخفاضها عادةً ما يكون أقل من انخفاض السعر العالمي، إضافةً إلى ذلك فإن التغيرات في السعر العالمي لا تتعكس محلياً بشكل فوري بل تحتاج إلى وقت أطول، فلم تظهر آثار ارتفاع أسعار النفط والمعادن والغذاء في العالم التي حدثت في 2017م على فلسطين في ذلك العام⁽³⁶⁸⁾ ولقد

³⁶⁶ سلطة النقد الفلسطينية 2017م، تقرير التضخم عدد 25-22، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله. ص 5-1.

³⁶⁷ المرجع السابق، ص 5-8

³⁶⁸ سلطة النقد الفلسطينية 2017م، تقرير التضخم عدد 25، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله ص 9-10

سجل مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال العام 2017م، ارتفاعاً بنسبة 0.21% مقارنة من العام 2016م ليصل إلى 110.98 (سنة الأساس 2010م)⁽³⁶⁹⁾.

ولقد ذكرنا سابقاً أن البنك المركزي الإسرائيلي أبقى على سعر الفائدة الرسمي في أدنى مستوياته دون تغيير عند 0.1%⁽³⁷⁰⁾، ولذلك لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية والمتمثلة في سعر الفائدة أي تأثير على معدلات التضخم لا في إسرائيل ولا في فلسطين.

وأما بالنسبة لسعر صرف الشيكل الإسرائيلي فرأينا أن الأسعار المحلية نمت أقل من 1% ونظراً لكون التضخم في فلسطين تضخماً مستوراً بالأساس فإن أثر سعر الصرف خلال 2017م، جاء لصالح انخفاض أسعار الاستهلاك المحلية، حيث إن انخفاض سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والدينار الأردني والجنيه المصري مقابل الشيكل خلال نفس الفترة أدى إلى الحد من ارتفاع كلفة الواردات⁽³⁷¹⁾، حيث شهد سعر صرف الدولار في العام 2017م انخفاضاً أمام الشيكل بأكثر من 6% نتج عنه انخفاض في تكاليف الواردات بنسبة 3.2% حسب تقديرات سلطة النقد، وهو ما ساهم بشكل عام في إحداث ركود للمستوى العام للأسعار⁽³⁷²⁾، وسجل سعر صرف الشيكل الإسرائيلي في عام 2017م مقابل الدولار بالمتوسط، مقارنةً لعام 2016م: 3.60 مقارنةً بـ 3.84 على الترتيب⁽³⁷³⁾.

ويوضح الشكل أدناه المقارنة بين متوسط معدل التضخم السنوي في فلسطين مقارنةً مع إسرائيل للسنوات 2015 - 2017م، وكما هو موضح في الشكل، تأتي التغيرات في حركة معدل التضخم في فلسطين متسبةً بشكلٍ كبيرٍ مع التغيرات في معدل التضخم في إسرائيل، مع ملاحظة أن معدلات التضخم الفلسطينية في عام 2015م كانت متاثرة بشكلٍ كبيرٍ في نقصِ المعروض إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في يوليو 2014م.

³⁶⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2017م، رام الله، فلسطين، ص 27

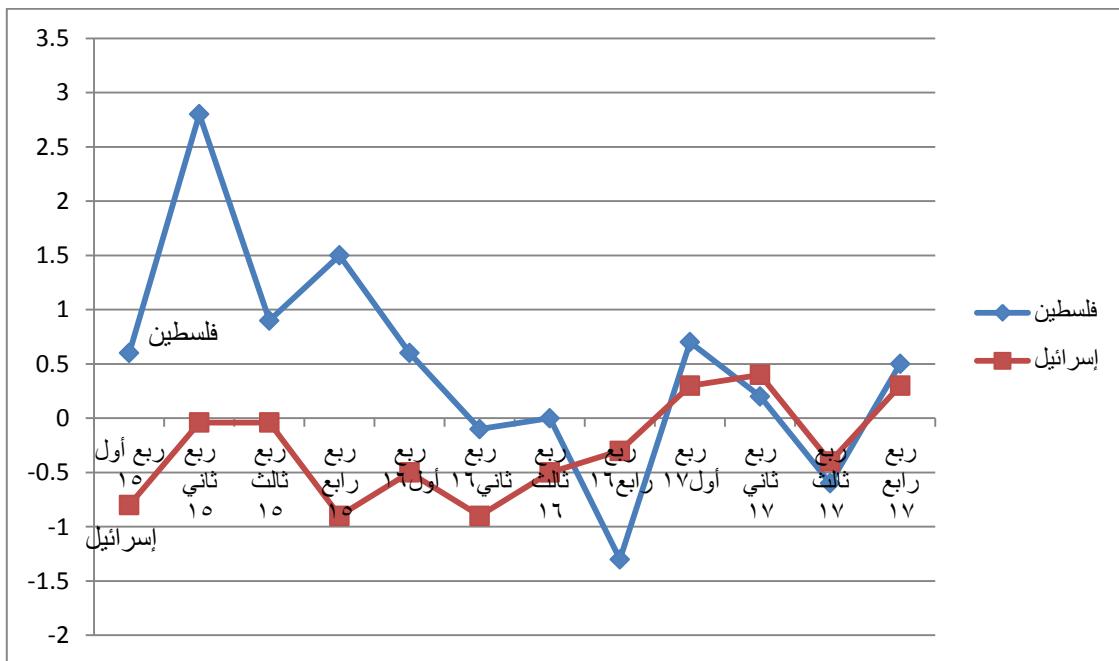
³⁷⁰ ii. Org. www. boi. Org. بيانات البنك المركزي

³⁷¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018م ، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2017م، رام الله، فلسطين.

³⁷² سلطة النقد الفلسطينية 2017م، تقرير التضخم 25، ص 8

³⁷³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، رام الله، فلسطين ، ص 50

شكل (5:3) تطور معدلات التضخم الربيعية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2015-2017م)⁽³⁷⁴⁾



5.4.2.4 بوادر انتعاش الاقتصاد العالمي كما قبل 2008م

حمل النصف الثاني من 2017م ولا سيما الربع الأخير بوادر جديةً على انتعاش اقتصادي عالمي، قد تكون الأولى منذ تفجر الأزمة المالية العالمية في 2008م، فبعد عقد من الزمن، بدأت كبرى الدول المتقدمة في أفضل حال لها في سياق تنشط حركة التجارة العالمية، وارتفاع ثقة المستهلكين والمستثمرين على حد سواء، فمن جهة واصلت الولايات المتحدة الأمريكية مسيرة نمو قويةٍ ومتسارعةٍ بالرغم من تضييق مستمر في السياسة النقدية، فيما استفادت منطقة اليورو من سياسات التسهيل الكمي بتجاوز النمو حاجز 2% ، وفي ضوء ذلك توقع صندوق النقد الدولي⁽³⁷⁵⁾ أن يتسارع النمو العالمي من 3.7% إلى 3.9% خلال 2018-2019م⁽³⁷⁶⁾.

وعلى عكس ذلك، واصل الاقتصاد الإسرائيلي حالة التباطؤ بسبب ضعف الاستثمار الخاص، وارتفاع نسبة الواردات في ظل قوة شرائية أعلى للشيكل الذي واصل ارتفاعه أمام العملات الرئيسية، ولكنه بقي اقتصاداً متيناً في ظل تسجيل معدلات نمو عالية تجاوزت حاجز

³⁷⁴ المصدر: من إعداد الباحث حسب جدول (5:3).

³⁷⁵ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان 2018م.

³⁷⁶ سلطة النقد الفلسطينية 2018م- تقرير التضخم 26-29، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله. ص 4-2

4%， وكذلك كان الحال في الاقتصاد الفلسطيني، إذ سجل أول انكماش له منذ ثلاث سنوات وذلك بسبب استمرار التباطؤ في الضفة الغربية علاوةً على انكمash أشد في قطاع غزة ، مع أنه اختتم عام 2018م بعودةٍ سريعةٍ إلى درب النمو حيث سجل نمواً 3.4% في الربع الأخير. ⁽³⁷⁷⁾

وأتجهت أسعار المستهلك العالمي نحو الارتفاع في أعقاب ارتفاع أسعار النفط، حيث ارتفعت معدلات التضخم في الدول المتقدمة والصاعدة والنامية، وارتفع معدل التضخم العالمي حتى نهاية 2018م، وسجل معدلات تضخم تزيد عن 3.5% وارتفعت معدلات التضخم في إسرائيل بالتدرج من 0.2% إلى 1.1% خلال العام، ولأول مرة منذ ثلاث سنوات ضمن المستوى المستهدف من قبل بنك إسرائيل المركزي (1%-3%) مع أن متوسط التضخم لعام 2018م كان 0.8%. ⁽³⁷⁸⁾

وفي فلسطين سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العام 2018م انخفاضاً مقداره 0.19% مقارنةً بالعام 2017م (سنة الأساس 2010م = 100) ، ويعود السبب الرئيس لانخفاض أسعار الخدمات ضمن مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بمقدار 4.25%-4.25% وأسعار خدمات التعليم بمقدار 1.07%-1.07%، وأسعار السلع ضمن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بمقدار 0.70%-0.70% ، على الرغم من ارتفاع أسعار الخدمات الطبية بنسبة 1.09% وأسعار السلع والخدمات ضمن مجموعة النقل والمواصلات بنسبة 1.06%، وأسعار السلع والخدمات ضمن مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 0.83%， فيما سجلت بقية المجموعات تغيرات متفاوتة، ولكن بقي تأثيرها محدوداً على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، وقد سجلت أسعار المستهلك ارتفاعاً نسبته 10.72% مقارنة مع ما كانت عليه الأسعار خلال العام 2010م، وبنسبة 42.89% مقارنة بالعام 2004م، وهي سنة الأساس التي سبقت 2010م. ⁽³⁷⁹⁾

³⁷⁷ المرجع السابق.

378 سلطة النقد الفلسطينية 2019م، تقرير التضخم عدد 30، ص 7

³⁷⁹ الجهاز المركزي للإحصاء المركزي 2019م، الأسعار والأرقام القياسية، النشرة السنوية 2018، رام الله، فلسطين ص 21

ونتذكّر أنّ البنك المركزي الإسرائيلي قد أبقى على سعر الفائدة الرسمي كما كان في 2016م و 2017م، وبقيمة 0.1%⁽³⁸⁰⁾، الأمر الذي يعني عدم تأثير السياسة النقدية الإسرائيليّة (الفائدة) على معدلات التضخم في إسرائيل، ولا في فلسطين.

وأما بخصوص سعر الصرف للشيكل الإسرائيلي لعام 2018، فقد سجل ارتفاعاً طفيفاً جداً مقارنةً بعام 2017 (من 3.60 إلى 3.59)⁽³⁸¹⁾، الأمر الذي يدعونا للاستنتاج أنه ربما يكون هناك بعض التأثير الإيجابي على تخفيض الأسعار للسلع المستوردة كون التضخم في الاقتصاد الفلسطيني يُعتبر تضخماً مستورداً، لا سيما في ظل اعتماد فلسطين على الاستيراد بشكل كبير حيث تشكل الواردات 2.8 ضعف الصادرات⁽³⁸²⁾ خاصةً وأن متوسط التضخم في فلسطين سجل انكماشاً قدره 0.2% - 0.2% في عام 2017م وهو أقل من المعدل المسجل في إسرائيل لأول مرة منذ خمس سنوات.

وفي عام 2019، لم ينجح الاقتصاد العالمي في الحفاظ على النشاط الاقتصادي الذي شهد عام 2018، والتعافي الذي اختره بدايات العام 2019، وعوضاً عن ذلك، بدأ التباطؤ وامتد ليشمل عدداً كبيراً من الاقتصادات الكبرى بسبب زيادة حدة التوترات التجارية والتي أسفرت عن زيادات كبيرة في الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والصين، وما رافقها بطبيعة الحال من انعكاسات سلبية على ثقة المستثمرين على مستوى العالم، وفي المجمل تراجع النمو الاقتصادي العالمي في 2019 إلى أدنى مستوى له في نحو 10 سنوات وأما الاقتصاد الإسرائيلي فقد سجل معدلات نمو جيدة في أربع العام 3.2% ، 3.6% و 3.5%، وكان هذا نتيجة تعافي استهلاك القطاع الخاص والطلب على الصادرات⁽³⁸³⁾.

وأما الاقتصاد المحلي فقد أبدى نسب نزعة نمو متسبة مع ما رُصد عالمياً ، وأشارت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.9% مقارنة مع العام 2018 الذي بلغت نسبة النمو فيه 1.2% بالرغم من الأزمة المالية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها فلسطين خلال

³⁸⁰ بيانات البنك المركزي الإسرائيلي www.boi.org.il.

³⁸¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، رام الله، فلسطين ص 50

³⁸² سلطة النقد الفلسطيني 2019م، تقرير التضخم 32، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله ص 5

³⁸³ سلطة النقد الفلسطيني 2019م، تقرير التضخم، عدد 30-33، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله ص 4-1

2019م. والتي شهدت اقتطاع الاحتلال الإسرائيلي لجزء من العائدات الضريبية من المقاصلة بسبب قيام الحكومة الفلسطينية بدفع رواتب لعائلات الأسرى والشهداء والجرحى، والذي أدى إلى رفض الحكومة الفلسطينية لاستلام العائدات منقوصة³⁸⁴، وبالتالي لاحتجازه لأموال المقاصلة لأكثر من ستة أشهر متتالية حيث يقوم الاحتلال الإسرائيلي بجمع تلك العائدات نيابةً عن الحكومة الفلسطينية حسب بروتوكول باريس الاقتصادي، كل ذلك أدى إلى حدوث مشاكل في السيولة النقدية وترافق في المتأخرات الحكومية لموظفي القطاع العام وموردين من القطاع الخاص والتأثير السلبي على الإنفاق الاستثماري الحكومي، والتراجع الحاد في المنح والمساعدات الخارجية، وخصوصاً من انقطاع المساعدات الأمريكية سواءً للحكومة أو للمؤسسات أو المنظمات الأهلية (الأونروا والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)³⁸⁴.

وعلى خلفية تراجع نشاط الاقتصاد العالمي واصلت معدلات التضخم العالمية الانخفاض في عام 2019م نتيجة الهبوط في أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، و لا سيما النفط والغذاء في ظل انهيار اتفاق "أوبك" الذي نص على خفض إنتاج النفط في سبيل دعم الأسعار المترابطة، إذ تراجع التضخم في الدول المتقدمة وخاصةً أمريكا واليابان دون 2% رغم التحسن في الطلب العالمي، وكذلك الحال كان في الدول الصاعدة والنامية، ولكن انخفاض عملاتها مقابل الدولار الأمريكي عدّل قليلاً من المستوى الهابط لمعدلات التضخم، وفي إسرائيل سُجلت مستويات تضخم مقارنةً لما كان عليه الحال في 2018م، حيث سجل متوسط التضخم 0.6% مقارنةً بـ 0.8% في العام السابق³⁸⁵.

وسجل مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في فلسطين خلال العام 2019م ارتفاعاً نسبته 1.58% مقارنةً مع 100.00 لعام 2018م ليصل إلى 101.58 (سنة الأساس 2018م=100)، ومن أهم المجموعات التي ساهمت في ارتفاع المؤشر لهذا العام، مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 3.33%，يليها مجموعة الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 5.64% ومجموعة الترفيه، الرياضة، والثقافة، والحدائق والحيوانات الأليفة 12.33%， ومجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 1.36% وتفاوت التغير في مؤشر أسعار المستهلك على مستوى

³⁸⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، رام الله، فلسطين، ص 16

³⁸⁵ سلطة النقد الفلسطينية 2019م، تقارير التضخم عدد 33-30، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله. ص 4-8.

المناطق الفلسطينية مقارنةً بالعام الذي سبقه، حيث سجلت الأسعار في الضفة الغربية ارتفاعاً نسبته 1.81% كما حققت في قطاع غزة ارتفاعاً نسبته 0.40%⁽³⁸⁶⁾

وإذا ما نظرنا إلى متوسطات التضخم في فلسطين وإسرائيل، نجد أن الاقتصاد الإسرائيلي قد تراجع فيه التضخم، وسجل 0.6% مقارنة ب 0.8% في العام 2018، وأما الاقتصاد الفلسطيني فقد ارتفع معدل التضخم ليُسجل 1.6% مقارنة ب 0.2% في العام 2018، وإذا ما بحثنا في أسباب ذلك في نسبة الفائدة الرسمية التي يحددها البنك المركزي الإسرائيلي، نجد أنه في اليوم الأول من عام 2019، تم رفع نسبة الفائدة من 0.10% إلى 0.25%， واستمرت هذه النسبة حتى نهاية العام⁽³⁸⁷⁾، وقد انعكس هذا فعلاً بنزول طفيف لمعدل التضخم في إسرائيل كما أسلفنا، ولكن معدل التضخم في فلسطين قفز بشكلٍ ملحوظ ولأول مرة منذ بداية 2016م، وهذا يخبرنا أنه لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية أي تأثير على معدلات التضخم الفلسطينية.

وأما بالنسبة لمتوسط سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار، فلعام الثاني على التوالي يسجل ارتفاعاً طفيفاً يكاد لا يُذكر، حيث سجل 3.58 مقارنة ب 3.59 في عام 2018⁽³⁸⁸⁾، ومع ذلك فإن معدلات التضخم في فلسطين سجلت ارتفاعاً ملحوظاً حيث أنه من المفترض أن يعمل ارتفاع سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار على تخفيض أسعار الواردات، وبالتالي ينعكس على تخفيض معدلات التضخم كون الاقتصاد الفلسطيني يعتمد كثيراً على الواردات، ويُعتبر التضخم في فلسطين تضخماً مستورداً، الأمر الذي يدعونا إلى الاستنتاج أن هناك أسباباً أخرى، وربما كثيرةً للتضخم في فلسطين، قد يكون أحدهما مثلاً استيعاب عمال الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات، فرغم أن ذلك يساهم بشكل كبير واضح في تخفيف حدة البطالة، حيث بلغ عددهم خلال 2019م (على سبيل المثال لا الحصر) أكثر من 140 ألف عامل، ويشكلون نحو 19% من إجمالي عمال الضفة الغربية، لكن في المقابل "يترك ذلك أثراً على الأجور والأسعار في فلسطين في ظل ارتفاع أجور العاملين في إسرائيل والمستعمرات عن مثيلتها المحلية، فمن جهة يؤدي ذلك إلى الضغط على

³⁸⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، رام الله، فلسطين، ص 28

³⁸⁷ il. Org. www. boi. بيانات البنك المركزي الإسرائيلي³⁸⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، رام الله، فلسطين، ص 50

الأجور المحلية إلى الارتفاع، ومن جهة أخرى، يزيد من الطلب على السلع والخدمات والجزاء الأكبر منها مستورد مما ينبع عنه مزيد من الاستيراد ومستوى أعلى من الأسعار المحلية" ونحن نعلم أن أجرا العامل الغزي تساوي نصف أجرا العامل في الضفة الغربية في حين أنها لا تتعدي ربع أجرا العامل الفلسطيني في سوق العمل الإسرائيلي⁽³⁸⁹⁾.

5.4.2.5 عام الجائحة- تدهور الاقتصاد العالمي

عاش العالم خلال العام 2020م وضعياً استثنائياً في ظل انتشار الجائحة الصحية (كوفيد19) فدخلت الاقتصادات كافةً في حلقة متواصلة من الانكماش بلغت ذروتها منتصف العام تقريباً، وتحديداً مع ذروة الإغلاق الاقتصادي في نيسان وأيار، ورغم أن شتى الاقتصادات واجهت نفس الظروف تقريباً، يُبَدِّلُ أن استجابتها لهذه الجائحة تباينت بشكل كبير اعتماداً على قدرة الاقتصاد على تحمل كلفة الإغلاق والسياسات المقابلة لإنقاذه من الركود من جانب، وعلى قدرة النظام الصحي على الخروج من هذه المأساة الصحية بأقل قدر من الخسائر من جانب آخر.

ومع نهاية العام، اختبرت مجموعتنا الدول الرئيسة (المتقدمة والنامية) على حد سواء تقلصاً، يُبَدِّلُ أن الانكماش المسجل في الدول المتقدمة جاء أشد وطأةً، وبنسبة بلغت حوالي 4.7%， أما مجموعة الدول الصاعدة والنامية فقد نجحت الصين بالعودة إلى مسار النمو بشكل سريع قياساً لبقية اقتصادات العالم، وفي المحصلة بلغ الانكماش الاقتصادي المسجل في مجموعة الدول الصاعدة والنامية نحو 2.2%， وليرتاجع حجم الاقتصاد العالمي مع نهاية العام بواقع 33%⁽³⁹⁰⁾

وبالرغم من الأثر العميق للجائحة على الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أنه أظهر صلابةً ومرنةً قياساً للاقتصادات المتقدمة الأخرى، انعكست في تحقيق معدلات انكماش أقل في ضوء سياسات الحكومة التوسيعية إلى جانب إجراءات البنك المركزي من ضخ السيولة وتسهيل الوصول إلى الائتمان، وخفض سعر الفائدة الرسمي إلى 0.10% في 2020/4/27⁽³⁹¹⁾، وبقيت هذه النسبة حتى نهاية العام، فانكمش الاقتصاد الإسرائيلي بواقع 2.4% وأما الاقتصاد

³⁸⁹ سلطة النقد الفلسطينية 2019م، تقرير التضخم عدد 32، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله. ص 10

³⁹⁰ سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2020م، رام الله، فلسطين ص 2-3

³⁹¹ ii. www. boi. Org. ببيانات البنك المركزي الإسرائيلي

الم المحلي، فقد شهد واحداً من أسوأ الأوضاع منذ ما يزيد على عقدين من الزمن، فتوقف النشاط في العديد من القطاعات في الضفة الغربية تحديداً، الأمر الذي أدى إلى تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني بنحو 11.5% مقارنةً بالعام السابق، لينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2015م) إلى حوالي 14 مليار دولار، وقد شهدت غالبية مكونات الطلب تراجعاً أو تباطؤ خلال العام، حيث تراجع الاستثمار وضعف نشاط التجارة في مستوى الإنفاق الحكومي جراء زيادة الإنفاق على قطاع الصحة والأمن في مواجهة الجائحة، غير أن هذا الارتفاع كان محدوداً في سياق الأزمة الصحية وتراجع المساعدات الخارجية وتجدد أزمة إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي، وعودتها إلى المشهد الاقتصادي من جديد، وهو ما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي بشكل ملحوظ، وكان قد تراجع اقتصاد الضفة الغربية بنحو 11.3% ليصل إلى حوالي 11.5% مليار دولاراً، في حين تراجع اقتصاد قطاع غزة بحوالي 12.3% إلى حوالي 2.5 مليار دولاراً⁽³⁹²⁾.

وقد وجدت جائحة كورونا طريقها إلى أسعار السلع الأساسية بقوة، فبعد فرض الدول إغلاقات وما رافقه من شلل في حركة السفر الدولية والنشاط الصناعي العالمي أخذت أسعار النفط الخام بالتراجع بشكل دراماتيكي وصولاً إلى أدنى نقطة على الإطلاق، ولكن في المحصلة خسر برميل النفط الخام خلال 2020م نحو ثلث سعره قياساً للعام السابق، كما وتأثرت أسعار الغذاء بسبب ارتفاع طلب الأسر المعيشية على بعض أنواع الغذاء في سبيل التخزين بداية الجائحة، ثم انخفضت لاحقاً إلى جانب نقص وقطع الإمدادات والتي ازدادت هيمنتها مع الأشهر الأخيرة من العام رافعةً أسعار الغذاء إلى أعلى مستوياتها منذ سنوات ، وبشكل عام انخفض مستوى التضخم في العديد من الدول المتقدمة دون المستويات المستهدفة، لتسجل هذه المجموعة نسبة 0.7% فقط قياساً 14% في العام المنصرم، أما مجموعة الدول الصاعدة والنامية فقد كان التعافي خلال النصف الثاني من العام كفيراً برأب الصدع المتحقق في النصف الأول منه، تاركاً نسبة التضخم ثابتةً عن مستوى العام الفائت البالغة قرابة 5.1%⁽³⁹³⁾.

³⁹² سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2020م، رام الله، فلسطين، ص 1-7

³⁹³ المرجع السابق، ص 12.

وفي إسرائيل واصلت أسعار المستهلك انكماشاً على المستوى السنوي، وسجلت ما نسبته 0.7%-0.6% في عام 2019م، حيث أثرت الإغلاقات وتعطل كثير من الأنشطة الاقتصادية⁽³⁹⁴⁾.

وأما في فلسطين، فيعتبر التضخم من المعدلات المنخفضة نسبياً مقارنة بالمعدلات الإقليمية، وفي ظل حالة الركود وتراجع مستويات الطلب والاستهلاك تراجعت الأسعار المحلية أسوةً بالاتجاه السائد عالمياً. عطفاً على تراجعها في كل من الضفة والقطاع حيث تراجعت أسعار المستهلك في الضفة بنحو 0.9%-0.7% في المتوسط منحدرة عن التضخم المسجل في العام 2019م البالغ 1.8% ، أما الهبوط في قطاع غزة فجاء أقل وطأةً وبلغ 0.5%-0.4% في العام 2019م محدود بلغ 0.4% في العام 2019م، وبشكل عام أسفرت التطورات عن انكماش لتضخم محدود بلغ 0.4% في العام 2019م، وبشكل عام أسفرت التطورات عن انكماش المستوى العام للأسعار في فلسطين وسجل 0.7%-0.5% هابطاً عن معدل التضخم المسجل في 2019م والبالغ 1.6%⁽³⁹⁵⁾.

وكان البنك المركزي الإسرائيلي قد خفض نسبة الفائدة الرسمية في 27/4/2020م من 0.25% إلى 0.10%، وثبت هذه النسبة حتى نهاية 2020م⁽³⁹⁶⁾، ولكننا نرى أن نسبة التضخم نزلت من 0.6% إلى نسبة انكمashية مقدارها 0.7%-0.6% ، وهذا يعني أنه لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية في هذا الجانب أي أثر لا في الاقتصاد الإسرائيلي ولا في الاقتصاد الفلسطيني، إذ انخفض المستوى العام للأسعار أيضاً ، وسجل نسبة تضخم مساوية لتلك التي في إسرائيل 0.7%-0.6% مقارنة مع 1.6% في عام 2019م.

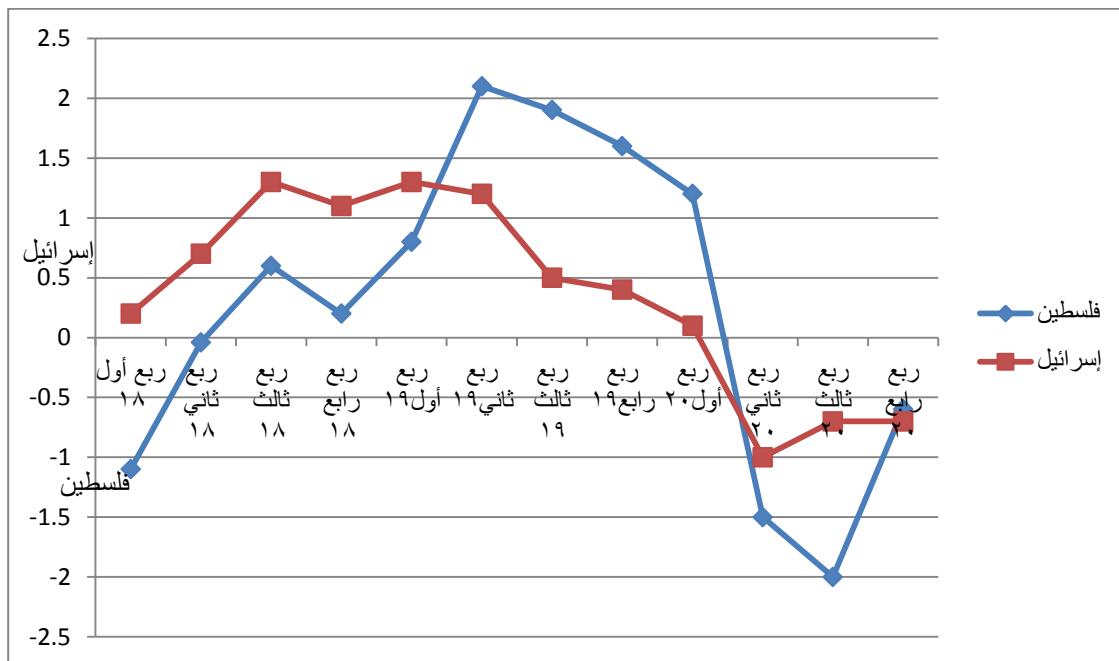
وأما بالنسبة لمتوسط سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار فقد سجل ارتفاعاً ملحوظاً كان متوسطه 3.44 في 2020م مقارنة ب 3.58 في 2019، وهو الأمر الذي عمل على الحد من أسعار الواردات والتي انعكست على تقليل نسب التضخم في الاقتصاد الفلسطيني كونه يعتمد بشكل كبير على الواردات، ويعتبر التضخم في فلسطين في جزء مهم منه تضخماً مستوراً حيث سجل التضخم انكماشاً ب 0.7%-0.6% مقارنة ب 1.6% في عام 2019.

³⁹⁴ سلطة النقد الفلسطينية 2020م، تقرير التضخم عدد 37، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله. ص 13

³⁹⁵ سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2020م، رام الله، فلسطين ص 12-13

³⁹⁶ il. Org. www. boi. بيادات البنك المركزي الإسرائيلي

شكل (5:4) تطور معدلات التضخم الريعي في فلسطين وفي إسرائيل في الفترة (2018-2020م)⁽³⁹⁷⁾



ويوضح الشكل المقارنة بين متوسط معدل التضخم السنوي في فلسطين مقارنةً مع إسرائيل للسنوات 2018-2020م، وكما هو موضح في الشكل وتأتي التغيرات في حركة معدل التضخم في فلسطين متسقةً بشكل كبير مع التغيرات في معدل التضخم في إسرائيل.

³⁹⁷ المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الجدول (5:3)

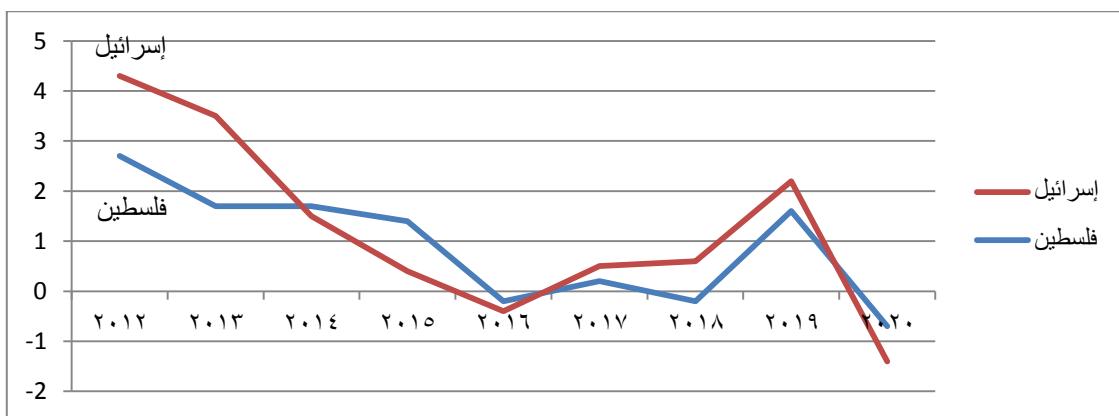
وأخيراً

وعلى غرار شكل (5:1) يمكننا الآن رسم شكل (5:5) لمقارنة معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي لكل فترة الدراسة (2012م-2020م) وفق الجدول التالي:

جدول (5:8) معدلات التضخم السنوية في فلسطين وإسرائيل للفترة (2012م-2020م):

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	السنة ³⁹⁸
2.7	1.7	1.7	1.4	-0.2	0.2	-0.2	1.6	-0.7	فلسطين
1.6	1.8	-0.2	-1.0	-0.2	0.3	0.8	0.6	-0.7	إسرائيل

شكل (5:5) تطور معدلات التضخم السنوية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2012م-2020م)⁽³⁹⁹⁾



في خلاصة هذا الفصل، لقد اكتشفنا القيود التي تعاني منها سلطة النقد الفلسطينية، وخاصةً بسبب عدم قدرتها على إصدار عملة وطنية، والخسائر الكبيرة المرتبطة على ذلك، بالإضافة إلى مشكلة الشواكل الفائضة وما تخلفه من فائض في عرض النقود.

³⁹⁸ سلطة النقد الفلسطينية، تقارير التضخم أعداد (2-37)، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2020م، رام الله، فلسطين- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2015م

³⁹⁹ المصدر: من إعداد الباحث بناءً على جدول (5:8)

وقد وجدنا تتسقاً كبيراً في تغيرات حركة معدلات التضخم الفلسطينية مع تغيرات معدلاتها في إسرائيل، ولكن لم يكن لسعر الفائدة الرسمي الذي يحدده بنك إسرائيل المركزي أي تأثير إيجابي أو سلبي على معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني في أي سنة من سنوات الدراسة بين 2012-2020م، وأما بالنسبة لتأثير سعر صرف الشيكل الإسرائيلي فقد كان له الأثر الإيجابي في تخفيض معدلات التضخم الفلسطينية في غالب سنوات الدراسة ما عدا 2012م، 2014م، 2015م.

فصل الخلاصة والاستنتاجات

لقد حاولت هذه الدراسة تتبع مشكلةً مهمةً من المشاكل الكثيرة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، ألا وهي مشكلة التضخم التي تختلف في ظروفها ومحيطها ومسبباتها عن التضخمات التي تعاني منها كل الاقتصادات الناشئة والنامية، سواءً في المنطقة المحيطة أو في بقية أنحاء العالم، وذلك لسبب رئيس وهم وهو:

الخضوع والتبعية الاقتصادية شبه التامة للاقتصاد الإسرائيلي، والظروف الاحتلالية والحصار والتضييق، وليس انتهاءً بمقيدات اتفاق باريس الاقتصادي، حيث حاولت هذه الدراسة إظهار تلك التبعية من خلال استطلاع لمحاور العلاقة الرئيسية بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي.

ولقد ركزت هذه الدراسة على مشكلةٍ مركزيةٍ ومصيريةٍ في الاقتصاد الفلسطيني وهي في حقيقة عدم وجود سياسة نقدية فلسطينية تمكنها من علاج مظاهر التضخم عبر أدواتها المختلفة. ورغم إنشاء سلطة النقد الفلسطينية التي من المفروض أن تقوم بجميع وظائف البنك المركزي والمسؤول الرئيس عن تنفيذ أدوات السياسة النقدية، إلا أنها (سلطة النقد) لم تحظ بأهم وظيفة من وظائف البنك المركزي، ألا وهي إصدار العملة الوطنية، الأمر الذي أفقد سلطة النقد أهم أدواتها (التحكم في عرض النقود والتأثير على حجم التداول النقدي، بالإضافة إلى التأثير على أسعار الفائدة وتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية)، كما أنه حرم الاقتصاد الفلسطيني من الحصول على عائد الإصدار، عائد سك العملة (السينيوريج) والتي قدرتها كثيرة من الأبحاث الرسمية وغير الرسمية ما بين 2% - 5% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، كما حرمتها من إمكانية إصدار سندات وأذونات الخزينة بالعملة الوطنية.

ولقد سمح اتفاق باريس الاقتصادي بتداول ثلاث عملات أجنبية في الاقتصاد الفلسطيني (الشيكل الإسرائيلي، والدولار الأمريكي، والدينار الأردني) كبديل "مؤقت" لوجود عملة وطنية، وهو الأمر الذي عرض الاقتصاد الفلسطيني لمخاطر تذبذبات أسعار صرف هذه العملات، نتيجةً لعوامل داخلية في اقتصاديات الدول المصدرة لتلك العملات، وقد قدرت خسائر تذبذب سعر الشيكل لوحده في إتمام المعاملات التجارية المختلفة، بحوالي 500 مليون دولارًا سنويًا، وكما أنه يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الواردات الفلسطينية والتي تتأثر بمعدلات التضخم في موطن هذه الواردات، مما يسبب في استيراد التضخم من هذه البلدان إلى الاقتصاد الفلسطيني.

وبسبب عدم وجود سياسة نقدية فلسطينية حقيقة تعالج مشكلة التضخم، حاولت هذه الدراسة البحث في إمكانية وجود تأثير للسياسة النقدية الإسرائيلية على هذه المشكلة من خلال فحص تأثير الفائدة الرسمية التي يحددها البنك المركزي بالإضافة إلى سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار، فوجدنا أن التغيرات في معدلات التضخم في فلسطين كانت متزنة مع التغيرات في معدلاتها في إسرائيل، حيث ظهرت معدلات التضخم الشهرية في فلسطين متزنةً مع معدلات التضخم الشهرية في إسرائيل، مما عكس درجة ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وخصوصاً في مجال التبادل التجاري والذي عمل على استيراد التضخم من إسرائيل.

وقد اكتشفت هذه الدراسة أنه لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية المتمثلة في نسبة الفائدة الرسمية التي يحددها البنك المركزي الإسرائيلي أي تأثير على مستويات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، على الأقل في فترة هذه الدراسة بين عامي 2012م و2020م، وهو الأمر الذي يُعتبر نفياً للفرضية الرئيسية عندما يكون المقصود بنسبة الفائدة.

وأما فيما يتعلق بسعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار، والذي هو عبارة عن اشتراق للسياسة النقدية الإسرائيلية، فقد كشفت هذه الدراسة، أن هناك تذبذباً وتباطناً في تأثير سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، إيجابي في بعض السنوات، وسلبي في سنوات أخرى، وفقاً لارتفاع أو انخفاض سعر الصرف، خاصةً وأن الاقتصاد الفلسطيني لم يكن قادراً حتى الآن التخلّي عن الشيكل الإسرائيلي في معاملاته التجارية المختلفة، وذلك في ظل سرّيان مفعول اتفاقية باريس الاقتصادية رغم انتهاء المدة الافتراضية لهذه الاتفاقية منذ حوالي عشرين عاماً، وهو الأمر الذي يُعتبر إثباتاً للفرضيات الأولى والثالثة من الفرضيات الفرعية.

وهذا كله يدلّ على وجود أسباباً أخرى للتضخم في الاقتصاد الفلسطيني، خاصةً كونه يُمثل سوقاً صغيراً مفتوحاً معرضاً للتضخم المستورد، يتأثر بارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل البترول، ومؤشرات أسعار الغذاء العالمية، والتي تحلّ الوزن الأكبر في سلة المستهلك الفلسطيني، حيث أن التضخم في الاقتصاد الفلسطيني يُعتبر أيضاً تضخماً هيكلياً ينبع عن زيادة أسعار تكاليف الإنتاج، وبالتالي أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يحدث إقبالاً متزايداً على الواردات، والتي تؤدي إلى تأثير ميزان المدفوعات سلباً، وبالتالي ارتفاع نسب ومعدلات التضخم، حيث يعتمد الاقتصاد الفلسطيني في إنتاجه بشكل كبير على المواد الخام المستوردة

من الخارج عن طريق إسرائيل، أو من إسرائيل، فضلاً عن اعتماده كثيراً على السلع النهائية المستوردة، وهو الأمر الذي يُعتبر إثباتاً للفرضية الثانية من الفرضيات الفرعية.

وأخيراً يمكن القول بثقةٍ كبيرةٍ بأن أداء الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بشكل كبير بأوضاع الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، أكثر منه بأوضاع الاقتصادية الذاتية، ومن بينها مسألة استيراد التضخم من الخارج.

توصيات الدراسة

أما التوصيات التي تقدمها هذه الدراسة:

1. ضرورة إعادة النظر في اتفاق باريس، وبما يتاسب مع حاجات المواطن والاقتصاد الفلسطيني.
2. مطالبة إسرائيل بتعديل الاتفاق الاقتصادي من خلال ضغوط إقليمية ودولية بعد إظهار مساوى ومضار هذه الاتفاقية، وذلك عن طريق إخراج إسرائيل أمام الرأي العام الدولي، خاصة وأن إسرائيل تطالب بتقديم الشق الاقتصادي على الشق السياسي ولكن من دون الموافقة على مطلب إسرائيل في ذلك.
3. وبما أن سلطات الاحتلال تعارض إصدار عملة وطنية فلسطينية حتى الآن استناداً إلى بروتوكول باريس، يجب مطالبتها وبأثر رجعي بدفع كافة المستحقات المالية الناجمة عن عائد الإصدار (السينيوريج) لاستخدام الشيكل في المناطق الفلسطينية.
4. تكوين صندوق ل الاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية القابلة للتداول لدعم عرض النقد وضمان استقراره في مواجهة أي أخطار أو هزات مفاجئة يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الثقة فيه، أو تذبذب قيمته مما قد يؤدي إلى اضطراب في المستوى العام للأسعار واستخدام هذه الاحتياطات لإطفاء العملات المتداولة بنجاح.
5. لقليل حجم الفائض من الشيكل يجب على سلطة النقد والسلطة الفلسطينية أن تعمل على تشجيع المواطنين على تقليل استخدام الشيكل ك وسيط للتداول التجاري وذلك من خلال تشجيع استخدام الدينار والدولار في الصفقات التجارية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال حواجز إجرائية، وعندها يمكن أن تبدأ الحكومة بدفع الرواتب وتسديد التزاماتها بغير الشيكل.
6. التفكير جيداً في مسألة إصدار عملة وطنية بعد إجراء الدراسات الازمة والتحضيرات المطلوبة والضغط على الاحتلال لإجباره على الموافقة دون تغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية في هذا الشأن، ثم ربط هذه العملة بسلة من العملات التابعة للشركاء التجاريين بعد محاولة زيادة هؤلاء الشركاء.
7. ضرورة إعادة النظر في السياسات التجارية والاقتصادية مع الاحتلال وخاصة فيما يخص ضريبة القيمة المضافة التي تُنقل كا حل شريحة واسعة من الفلسطينيين، وكذلك

فيما يخص مواصفات السلع المستوردة وتقليل الضرائب المفروضة على هذه الواردات، وكلها تزيد من أسعار السلع في السوق الفلسطيني.

8. على السلطة الفلسطينية أن تسعى إلى تعديل وتشييـط الاتفاقيات والتعاون والشراكة الاقتصادية مع العديد من الدول العربية والدولية بهدف تخطي مقدادات بروتوكول باريس، ومنح الفلسطينيين أفضليـة في المبادلات التجارية، مع التوجه نحو تعزيـز الاستيراد المباشر من هذه الدول بهدف تقليل تكلفة الغلاف الجمركي لـتقليل التكلفة على المنتج الفلسطيني، بل العمل على تبني سياسة الإـحلال محل الواردات، وتحفيـض نسبة الواردات، وخاصةً الاستهلاكـية منها وإيجـاد البديل المحلي، وتنمية الصادرات والنفاذ إلى الأسواق الإـقليمـية والدولـية.

9. يجب تشجيع وتعزيـز المعاملات الإسلامية بـمنتجاتها المالية كافيةً في الاقتصاد الفلسطيني وتشجيع البنوك الإسلامية التي لها فروع عالمـية الدخـول إلى السوق الفلسطينية حيث سيؤديـ هذه إلى زيادة المشاريع الإـنتاجـية، بدلاً من الاستهلاكـية، خاصةً أنها لا تتعامل بالشيـكل الإـسرائيلـي.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب والمصادر العربية

- أبو الرب، محمود. (1990). الاقتصاد الفلسطيني.: نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- أحمد، عبد الرحمن يسري. (2019). التضخم ومشكلات التضخم الورقية. مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي حول التضخم: دبي، دورة 24.
- البرikan، مسعود. (2006). الاستقرار والإصلاح الاقتصادي. صندوق النقد العربي (معهد السياسات الاقتصادية): أبو ظبي.
- البكري، أنس وصافي، وليد. (2002). النقد والبنوك بين النظرية والتطبيق.: عمان، الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- البياتي، طاهر والشمرى، خالد. (2011). مدخل إلى علم الاقتصاد: التحليل الجزئي والكلي. (ط2). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- جريس، حسام. (2005). الاقتصاد الإسرائيلي: النشأة، البنية، والسمات الخاصة. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. رام الله: مؤسسة الأيام.
- الجعفري، محمد. (1997). الاتفاقية التجارية الأردنية (متطلبات التعديل).، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية الدائرة الاقتصادية. سلسلة تقارير الأبحاث، رقم 14.
- جميل، مسيف وقزمار، عصمت وربيع، إسلام. (2020). الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية. رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- حامد، أسامة. (2000). السياسة النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة (ورقة نقاش). رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- حداد، أكرم وهذلول، مشهور. (2008). النقد والمصارف. (ط2). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- حلس، رائد. (2019). سياسات الانفكاك الاقتصادي الفلسطيني من التبعية مع الاحتلال الإسرائيلي. مركز الأبحاث Prc. Ps : غزة. www.Prc.Ps

- خلف، فليح. (2006). *النقد والبنوك*. ط1. عمان، الأردن: دار الكتاب العالمي.
- "خليفة، محمد. (2000)"*الاقتصاد الفلسطيني على أبواب الألفية الثالثة: المعوقات والمقومات* صامد الاقتصادي عدد 119، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- درويش، سالم. (2019). أثر إصدار العملة الوطنية الفلسطينية على التنمية المستدامة في فلسطين. جامعة فلسطين.
- ديراوي، سلمان. (2014). العلاقات الاقتصادية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في تطورها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (آفاق مستقبلية). *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات*. غزة: جامعة القدس المفتوحة.
- ديراوي، سلمان. (2016). متطلبات إصدار عملة وطنية فلسطينية كداعمة ضرورية للتنمية الاقتصادية. غزة، فلسطين: العلمية للاقتصاد والتجارة.
- الروبي، نبيل. (1984). *نظرية التضخم*. الإسكندرية، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.
- روي، سارة. (2019). *قطاع غزة: السياسة الاقتصادية للإفقار التموي*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- زكي، رمزي. (1980). مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترنات لمكافحة الغلاء. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- زكي، رمزي. (1996). *التضخم والتكييف الهيكلية في البلدان النامية*. القاهرة: دار المستقبل العربي.
- الزهوي، حسين (2010) دراسة اقتصادية قياسية لمحددات التضخم في مصر خلال الفترة (1986-2006) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بالقاهرة
- السمان، محمد، محبك، محمد وشامية أحمد. (1998). *مبادئ التحليل الاقتصادي:الجزئي والكلي*. عمان، الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- السمهوري، محمد. (2000). *اقتصاديات النقود والبنوك*. ط2 غزة، فلسطين: جامعة الأزهر.
- شعبان، رضوان. (1997). *تنمية رغم الصعاب، الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال* (مسودة ملخص تفيذى). رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والبنك الدولي.

- الشعبي، هالة. (2013). بروتوكول باريس الاقتصادي، مراجعة الواقع التطبيقي. (ورقة عمل). رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- شلتوت، محمود. (2008). اقتصاديات النقود والبنوك. القاهرة: مطبع الهندسة.
- شمس الدين، عبد الأمير. (1989). أصول الاقتصاد الكلي. (ط1). بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.
- الصعيدي، عبد الله. (1998). النقد والبنوك. (ط2). القاهرة: جامعة عين شمس.
- العاني، قتيبة. (2020). التضخم النقدي وآثاره عند المغربي وفيشر حلقة (1). مجلة الاقتصاد الإسلامي. (473).
- العاني، قتيبة. (2020). التضخم النقدي وآثاره عند المغربي وفيشر حلقة (2). مجلة الاقتصاد الإسلامي. (474).
- عبد الخالق، جودة وكريم، كريمة. (1994). أساسيات النقود والبنوك. القاهرة، مصر.
- عبد الرازق، عمر. (2016). الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقات ذات العلاقة بالقطاع النقدي وأثرها على القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. (تقرير موجز). رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- عبد الرحمن، إسماعيل وعريقات، حربي. (1999). مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- عبد الله، سمير وآخرون. (2016). الشمول المالي في فلسطين. رام الله، فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- العصار، رشاد، والحلبي، رياض (2010) النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عط الله، محمد. (2014). استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية. (ورشة العمل الدولية حول العملة الفلسطينية). دائرة الأبحاث والسياسات النقدية. جامعة الخليل.

- علي، عبد المنعم والعيسى، نزار. (2004). النقود والمصارف والأسواق المالية. (ط1). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عموص، عبير. (2017). تأثير التطور في النظام المالي الفلسطيني على النمو الاقتصادي في فلسطين (2008-2015م). رام الله، فلسطين: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية.
- العناني، حمدي. (1995). مقدمة في الاقتصاد الكلي. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- عنابة، حسين. (2000). التضخم المالي. دار الجيل للنشر: بيروت.
- عنابة، حسين. (2006). التضخم المالي. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية، مصر.
- عورتاني، باسل. (1998). الجنيه الفلسطيني والقطاع البنكي ومؤسسات الإقراض. رام الله، فلسطين: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار).
- عوض، عزمي. (2011). آفاق ومحدّدات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس لنقد فلسطين كنظام لسياسة النقدية. مجلة جامعة الأزهر. سلسلة العلوم الإنسانية. غزة: جامعة الأزهر. مج 3 (8).
- العياش، غسان. (1998). المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي الدولي. بيروت: اتحاد المصارف العربية.
- الغولي، أسامة وشهاب، مجدي. (1997). مبادئ النقود والبنوك. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- الفارس، عبد الرحيم والسيفو، وليد (2015) الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- قدح، وائل. (1999). محدّدات آفاق إصدار عملة فلسطينية. غزة: مكتب الرئيس (مركز التخطيط في الدائرة الاقتصادية). (41).
- كنفاني، نعمان. (2014). خيارات العملة والسياسات النقدية المستقبلية في فلسطين: مراجعة تقييمية. رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- مانسفيلد، أدوين وناريمن، بيهرافس. (2006). علم الاقتصاد. عمان، الأردن: مركز الكتب الأردني.

- مجيد، ضياء. (2001). اقتصاديات النقود والبنوك. مؤسسة شباب الجامعة: القاهرة.
- النقاش غازي (2003) المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- النقيب فضل (1997) الاقتصاد الفلسطيني في الضفة وغزة، مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت.
- هتهات، سعيد. (2006). دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر. ورقة، الجزائر: جامعة فاصدي.
- وادي، محمود وآخرون. (2010). النقود والمصارف. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- وادي، مدحت. (2006). أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية. غزة: مكتبة الجامعة الإسلامية.
- الوزني، خالد والرفاعي، أحمد. (1999). مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق. ط3. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- ثانياً رسائل الماجستير والدكتوراه:**
- الجلال، أحمد. (2006). دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن للفترة 1990-2003م (رسالة ماجستير غير منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر.
- رجب، محمد. (2011). أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين (رسالة ماجستير). غزة: جامعة الأزهر.
- الزيبيدي، صالح. (1990). دراسة تحليلية للتضخم في الجمهورية العربية اليمنية للفترة 1972-1984م (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.
- سرداح، خليل. (2012). الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي (رسالة ماجستير). غزة: جامعة الأزهر.
- الشبول، نايف. (1981). التضخم في الاقتصاد الأردني (دراسة تحليلية): أسبابه وقياسه وعلاجه. (رسالة ماجستير غير منشورة). القاهرة: جامعة عين شمس.

قدح، ناريمان. (2015). محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني (دراسة قياسية 1995-2013م) (رسالة ماجستير). غزة: الجامعة الإسلامية.

نصر الله، عبد الفتاح. (2000). إصدار العملة الفلسطينية، الواقع والآفاق (رسالة ماجستير). نابلس: جامعة النجاح.

ثالثاً/ التقارير الرسمية وغير الرسمية:

الإسكوا: الأمم المتحدة (1987) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، جنيف، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأونكتاد: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2012) تقرير بعنوان، الاقتصاد الفلسطيني وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، نيويورك، جنيف.

جريدة الأيام 1285 (1995) ص.3.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012م، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2013م، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014) الأسعار والأرقام القياسية 2013م، النشرة السنوية، رام الله فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994-2012م) رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015) مسح القوى العاملة، التقرير السنوي 2014م، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2015، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2016، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2017، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2018، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019م) الأسعار والأرقام القياسية (2018م) النشرة السنوية، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021م) إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات 2020م، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2020م، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية (1995م) التقرير السنوي الأول، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية (2006م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية (2008م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية (2010م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية (2011م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية (2013م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية (2014م) تقرير التطورات النقدية.

سلطة النقد الفلسطينية (2020م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية (2020م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين. في حديث مباشر مع سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 10/12/2021م.

سلطة النقد الفلسطينية الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الفلسطينية (أساس ناري).

سلطة النقد الفلسطينية/ تقارير التضخم الربعية 36 تقرير، من عدد 2 إلى عدد 37 (الربع الأول/ 2012م حتى الربع الرابع 2020م). دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.

صندوق النقد الدولي، تقرير 2014.

ماس (2019) لقاء الطاولة المستديرة (8): كيف يمكن تعديل الإنفاق الاقتصادي لعام 1994 بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل؟ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي (2018) عدد 51، رام الله، فلسطين.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي (2020) مفاهيم وتعريفات اقتصادية (عدد 16 - عدد 62)، رام الله.

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (1994) بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (الاتفاقية الاقتصادية الإسرائيلية) الدائرة الاقتصادية. نابلس.

منتدى الأعمال الفلسطيني (2011).

وزارة الاقتصاد الوطني. البدائل الاقتصادية لاتفاقية باريس. موقع وزارة الاقتصاد الفلسطيني

رابعاً: المصادر الأجنبية:

Brynen, R. (2008). Public Finance ، Conflict and State bulding.The Case of Palestine Center on International Cooperation McGill University.

Jemes, B. (2007). Public finance, Aid and post Couflect recovery.

خامساً: المصادر العربية (بعد ترجمتها للعربية أو الإنجليزية):

أبرئيل، إيتان. (n.d) " حول "زيف" بنك إسرائيل" في موقع The Marker

أمستردامسكي، شاول. (2013). "كيف يحسبون مقياس أسعار المستهلك حقاً؟". مجلة كلاكيست الاقتصادية. وثق بتاريخ: 2013/2/10.

بلوم، ديفيد. (2014). " حول تغيير الفائدة" الخبر الاستراتيجي الرئيسي للعملات في بنك HSBC. مجلة كلاكيست الاقتصادية. وثق بتاريخ: 2014/5/26.

Giladi. D. (1998). Economics and politics. The Open University of Israel. Tel- Aviv.,8b

سادساً: موقع الإنترنٌت:

سلطة النقد الفلسطينية * <http://www.Pma.Ps>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني * <http://www.Pcbs.Gov.ps>

قاعدة بيانات البنك الدولي * <http://www.govindicators.Org>

*<http://www.Albankaldawli.Org>

البنك المركزي الإسرائيلي *<http://www.Boi.org>

مجلة ذي ماركر الاقتصادية التابعة لجريدة <http://www.TheMarker.Il>

مجلة الاقتصاد الإسلامي *<http://www.aliqtisadislami.net>

*<http://www.Imf.Org> كوك يudo وقسیس حنا (2011م)